



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية
المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي
دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق

**The Impact of Market Variables in the Intensity and Quality of
Disclosure in Financial Reports Published to meet the
Requirements of the Efficiency of the Securities Market
A field Study on some Companies Listed in Damascus Stock Exchange**

"رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة"

إعداد الطالبة

ديما رزق المحاميد

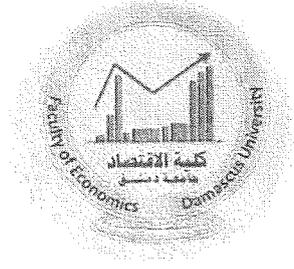
إشراف

الأستاذ الدكتور: اسماعيل اسماعيل

دمشق: 2015



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة



أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة
السوق المالي

دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق

"رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة"

إعداد الطالبة

ديا مرزق الحميد

لجنة الحكم والمناقشة

الدكتور: اسماعيل اسماعيل

الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور نبيل الحلبي

الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور طالب العلي

المدرس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

عضوا مشرفا

عضوا

عضوا



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي
دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق
"رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة"

إعداد الطالبة

ديا مرنق المحاميد

لجنة المناقشة والحكم:

الدكتور: اسماعيل اسماعيل

عضوا مشرفا

الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور نبيل الحلبي

عضوا

الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور طالب العلي

عضوا

المدرس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

سورة قرآنية

إلى مروح أبي ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (1) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2) الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (3)
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (4) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5) اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ
الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (7)



إهداء

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾

الأعراف: ٤٣

إِنْ طَالَ شَوْقُ الْعَالَمِينَ لِبَعْضِهِمْ فَالشُّوقُ نَحْوُكَ لَا يُحَاطُ مَدَاهُ.. صَلَّى عَلَيْكَ اللَّهُ مَا رَفَعَ التَّدَا وَتَحَرَّكَتْ بِالْبَاقِيَاتِ
شِفَاهُ
رسول الله عليك الصلاة والسلام

إلى مروح من أحب أن يراني في هذا اليوم ..

دِفءُ قَلْبِي وَمَلَاذُ مَرْوَحِي .. أُمْنِي وَأَمَانِي .. جَنَّتِي وَجَنَانِي .. بِهَجَّةِ قَلْبِي وَأَوَّلِ أَشْيَائِي الْجَمِيلَةِ الَّتِي فَقَدْتُهَا

آنسه الله .. مرحمه الله .. عوضه الله الجنة أبي الغالي لروحك الرحمة والسلام

11-10-2014

إلى الملاك التي مرأتني في رؤياها فرسمت لحياتي المخطوط العريضة.

عظيمة القلب .. مكملة المدرب أمي الغالية كان الله في عونك

ضحكات الطفولة وفخر المستقبل إخوتي وإخواني توائم مرويحي سدّد الله خطاكم لكل خير

الذين أحاطوني بالعون والدعاء .. مرفاق المدرب مانرتم .. بعُمق القلب أحبّابا ..

فإن غبتم وإن غبنا فإن الحب ما غابا .. لكل من ترك أثرًا جميلًا في حياتي

ديا ..

شكر وتقدير

الشكر لكل من علمني حرفاً، وأغنانني بعلمه ومعرفته في مراحلِي الدراسية كُلِّها.

يطيب لي أن أشيد بأهل الفضل وأذكر فضلهم عليّ، وأسجل لأهل العطاء عطاءهم مثنياً جودة إشرافهم ومتابعتهم وحسن توجيهاتهم وإرشادهم، وأخص بذلك أستاذي الدكتور اسماعيل اسماعيل الذي تولى الإشراف على هذه الدراسة، وأعطاني من وقته الثمين. حيث كان لتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة، وما قدمه من نصح وإرشاد وتذليل للصعوبات في مراحل إعداد هذه الدراسة أثر بالغ في إنجازها، وبارك في عمره وعلمه وعمله، وله مني دوماً كل الاحترام والتقدير.

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة والحكم لتكرمهم بقراءة هذه الرسالة لتقويمها والحكم عليها

الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي المرابي الفاضل الذي وجب عليّ حق الاعتراف بفضله فكان دوماً منهلًا للعلم والأخلاق الرفيعة، الذي تفضل مشكوراً بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وهو ما تعدّه الباحثة شرفاً لها وللرسالة، لما يتمتع به من علم وفير وأدب رفيع وتجربة واسعة، فجزاه الله عني خير الجزاء. والدكتور طالب العلي لتفضله أيضاً بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، أنار الله طريقه بالعلم، وزاده من فضله، لما يتمتع به من خبرة وتجربة عريضة والذي أتوق إلى إثراء هذه الرسالة بآرائه القيمة وملاحظاته وتوجيهاته، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى رئيس قسم المحاسبة الأستاذ الدكتور عصام قريط، وأعضاء مجلس القسم لما بذلوه من جهدٍ، وعلى ما قدموه من نصحٍ وتوجيهاتٍ قيّمة أغنت البحث. كما لا يسعني إلا أن أشكر سوق دمشق للأوراق المالية ممثلاً بالمدير التنفيذي الأستاذ الدكتور مأمون حمدان والذي تعجز كلمات الشكر مهما بلغ رقيها أن تعي ولو بجزء صغير من حقه عليّ لما قدمه من توجيهات أغنت البحث وزادت من أهميته، كما أتوجه بالشكر لجميع العاملين في سوق دمشق للأوراق المالية لجهدهم المبذول في إغناء البحث.

والشكر موصول إلى كل من كانوا عوناً بعد الله في تذليل الصعاب لما بذلوه من جهدٍ، وعلى ما قدموه من نصحٍ وتوجيهاتٍ قيّمة للبحث.

والشكر الذي يزيد ولا ينقص إلى من أهداني بوقت الظلمة شمعة، لمن أعطاني بوقت الزيف ثمراً، لمن أعطاني حضوراً في الوقت الصعب، لمن أراد اختفاء وقت الحضور، لمن كان داعماً معنوياً قبل كل شيء فكان ضميري الباعث على الجد والاجتهاد ... لمن يستحق من كل قلبي ومع خالص احترامي نسختي الأولى ... إلى الأستاذ الدكتور عطا الله خليل.

الباحثة

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	التسلسل
	عنوان الدراسة	
ب	لجنة الحكم	
ج	سورة قرآنية	
د	الإهداء	
هـ	شكر وتقدير	
و	قائمة المحتويات	
ح	فهرس الجداول	
ك	قائمة الاشكال	
ل	التعريفات الإجرائية وقائمة الاختصارات	
م	ملخص الدراسة باللغة العربية	
	الإطار العام للدراسة	
1	مقدمة.	
2	مشكلة الدراسة.	أولاً
2	أهمية الدراسة.	ثانياً
3	أهداف الدراسة.	ثالثاً
3	فرضيات الدراسة.	رابعاً
4	الدراسات السابقة ذات الصلة.	خامساً
13	نموذج الدراسة.	سادساً
14	حدود ومحددات الدراسة.	سابعاً
14	منهج الدراسة	ثامناً
	الفصل الأول	
	متغيرات البيئة المحيطة بالشركة وكفاءة اسواق الاوراق المالية	
	المبحث الاول: متغيرات البيئة المحيطة بالشركة	
15	مفهوم وماهية سوق الاوراق المالية.	1-1-1

20	متغيرات البيئة المحيطة بالشركة.	2-1-1
	المبحث الثاني: كفاءة سوق الاوراق المالية	
34	مفهوم كفاءة سوق الاوراق المالية.	1-2-1
35	الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية.	2-2-1
37	الصيغ المختلفة لكفاءة السوق.	3-2-1
39	متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية.	4-2-1
41	أثر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية المنشورة على كفاءة السوق.	5-2-1
42	أثر الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات على كفاءة السوق المالي.	6-2-1
	الفصل الثاني	
	متطلبات الافصاح في أسواق الاوراق المالية.	
	المبحث الاول: الإفصاح في التقارير المالية	
47	ماهية الافصاح في التقارير المالية.	1-1-2
49	جودة الافصاح وكثافته في التقارير المالية المنشورة.	2-1-2
57	احتياجات مستخدمي التقارير المالية.	3-1-2
59	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير.	4-1-2
	المبحث الثاني: تقييم المنفعة النسبية لمحتوى التقارير المالية	
61	محتوى التقارير المالية المنشورة.	1-2-2
70	الاهمية النسبية لمحتوى التقارير المالية.	2-2-2
	الفصل الثالث	
	الدراسة الميدانية	
	المبحث الاول: اجراءات الدراسة الميدانية	

77	فرضيات الدراسة.	1-1-3
77	عينة الدراسة.	2-1-3
78	مصادر جمع البيانات.	3-1-3
79	مخطط توضيحي لقياس متغيرات البحث.	4-1-3
80	الأساليب الاحصائية المستخدمة في البحث.	5-1-3
المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج		
81	اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة.	1-2-3
83	اختبار فرضيات الدراسة.	2-2-3
النتائج والتوصيات		
137	نتائج الدراسة.	أولاً
139	توصيات الدراسة.	ثانياً
مراجع الدراسة		
141	المراجع باللغة العربية.	أولاً
148	المراجع باللغة الأجنبية.	ثانياً
ملاحق الدراسة		
151	جدول النقاط	
154	ملخص الدراسة باللغة الإنكليزية	

فهرس الجداول

الصفحة	موضوع الجدول	رقم الجدول
74	طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية	1.
78	تقسيم الشركات طبقاً لنوع القطاع الاقتصادي.	2.
81	اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء.	3.
82	اختبار دالات الاحصاء للتوزع الطبيعي لبيانات الدراسة.	4.
84	نموذج الدراسة المقترح.	5.

86	عدد البنود المفصح عنها للبنك الاسلامي.	6.
87	نسبة كثافة الافصاح لبنك سورية الاسلامي.	7.
88	عدد البنود المفصح عنها لبنك بيمو السعودي الفرنسي.	8.
89	نسبة كثافة الافصاح لبنك بيمو السعودي الفرنسي.	9.
90	عدد البنود المفصح عنها البنك الدولي للتجارة والتمويل.	10.
91	نسبة كثافة الافصاح في البنك الدولي للتجارة والتمويل.	11.
92	عدد البنود المفصح عنها للشركة الأهلية للزيوت.	12.
93	نسبة كثافة الافصاح في الشركة الأهلية للزيوت.	13.
94	عدد البنود المفصح عنها للشركة الهندسية الزراعية نماء.	14.
95	نسبة كثافة الافصاح للشركة الهندسية الزراعية نماء.	15.
96	عدد البنود المفصح عنها للشركة الأهلية للنقل.	16.
97	نسبة كثافة الافصاح للشركة الأهلية للنقل.	17.
98	عدد البنود المفصح عنها في المتحدة للتأمين.	18.
99	نسبة كثافة الافصاح في المتحدة للتأمين.	19.
100	عدد البنود المفصح عنها في الاتحاد التعاوني للتأمين.	20.
101	نسبة كثافة الافصاح في الاتحاد التعاوني للتأمين.	21.
102	عدد البنود المفصح عنها في السورية الوطنية.	22.
103	نسبة كثافة الافصاح في السورية الوطنية.	23.
104	الدالات الاحصائية لاختبار كثافة الافصاح.	24.
105	معاملات القياس لنموذج الدراسة لمتغير كثافة الافصاح مع الزمن.	25.
105	اختبار التباين لمعنوية النموذج المقترح.	26.
106	متغيرات معادلة الانحدار.	27.
107	المتوسط والانحراف المعياري لدرجة كثافة الافصاح تبعا للزمن.	28.
108	توزع عدد المساهمين في كل شركة.	29.
109	نسبة التشتت لكل شركة ولكافة سنوات الدراسة.	30.
110	معاملات القياس تبعا لتشتت الملكية.	31.
111	اختبار التباين تبعا لتشتت الملكية.	32.

111	قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع.	33.
112	متوسط والانحراف المعياري لتشتت الملكية خلال فترة الدراسة.	34.
113	مجموع الأصول لكل الشركات ولكافة السنوات.	35.
114	نسبة الاصول لكل سنوات عينة الدراسة.	36.
115	معاملات القياس تبعاً لحجم المنشأة.	37.
115	تحليل التباين لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج.	38.
116	قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.	39.
117	المتوسط والانحراف المعياري لتوزيع حجم المنشأة عينة الدراسة.	40.
118	القطاعات التي تنتمي إليها كافة الشركات عينة الدراسة.	41.
119	دالات الاحصاء لاختبار أثر نوع النشاط على كثافة الإفصاح في التقارير المالية.	42.
120	اختبار Scheffe لجهة الفروق.	43.
121	أراء عينة الدراسة حول مفاهيم ومصطلحات سوق الاوراق المالية.	44.
122	أراء عينة الدراسة حول نظرة المستثمر للاستثمار في البورصة.	45.
123	دالات اختبار فرضية الوعي الاستثماري لمتطلبات كفاءة السوق.	46.
124	عدد البنود المفصح عنها في تقرير المراجع الخارجي.	47.
125	نسبة افصاح المدقق الخارجي عن البنود المدروسة.	48.
126	دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغيرات المستقلة والتابع.	49.
126	تحليل التباين تبعا للتدقيق الخارجي.	50.
126	قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.	51.
128	دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغيرات المستقلة والتابع.	52.
129	تحليل التباين لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل.	53.
129	الدالات الاحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.	54.
130	دالات احصائية لمتغيرات الدراسة تبعا لنوع القطاع.	55.
131	دالات اختبار الفروق لمتغيرات الدراسة تبعا لنوع القطاع.	56.
133	دالات احصائية لمتغيرات الدراسة تبعا لسنوات الدراسة.	57.

فهرس الأشكال

الصفحة	موضوع الشكل	
83	التوزع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.	1.
85	توزع عدد بنود الإفصاح.	2.
88	مستوى كثافة الإفصاح للبنك الاسلامي.	3.
90	مستوى كثافة الإفصاح للبنك بيمو السعودي الفرنسي.	4.
92	مستوى كثافة الإفصاح للبنك الدولي للتمويل	5.
94	توزع نسبة كثافة الإفصاح للشركة الاهلية للزيوت.	6.
96	نسبة كثافة (درجة) الإفصاح للشركة الهندسية الزراعية نماء.	7.
98	نسب توزع كثافة درجة الإفصاح للشركة الاهلية للنقل.	8.
100	توزع نسب كثافة الإفصاح للشركة المتحدة للتأمين.	9.
102	نسب توزع كثافة الإفصاح للشركة الاتحاد التعاونية.	10.
104	نسب توزع كثافة الإفصاح للشركة السورية للتأمين.	11.
107	تغيرات كثافة الإفصاح خلال الفترة الزمنية 2008-2012.	12.
112	تغيرات تشتت الشركة خلال الفترة الزمنية 2008-2012.	13.
117	تغيرات حجم المنشآت خلال الفترة الزمنية 2008-2012.	14.
120	فروق كثافة الإفصاح تبعا لنوع القطاع.	15.
127	حالة التوزع الطبيعي لدرجة كثافة الإفصاح.	16.
132	فروق متغيرات الدراسة تبعا لنوع القطاع.	17.
135	فروق متغيرات الدراسة تبعا لسنوات الدراسة.	18.

التعريفات الإجرائية:

الأوراق المالية¹: الأسهم والسندات ووحدات الاستثمار وغيرها. وتمثل الأوراق المالية السلعة التي يتم تداولها في البورصة.

سهم: ورقة مالية تمثل حصة في رأس مال شركة مساهمة.

سند: ورقة مالية تمثل وثيقة مديونية يقوم المستثمر مالك السند بإقراض الجهة المصدرة للسندات والتي قد تكون شركة أو مؤسسة أو حكومة مبلغاً من المال، وفي مقابل استخدام تلك الجهة لأموال المستثمرين تعيد لهم المبلغ الأساسي للقرض مع مبلغ فائدة ثابت يدفع في مواعيد محددة على النحو المبين في نشرة الاصدار.

وحدة استثمار: ورقة مالية تمثل جزءاً من رأس مال صندوق الاستثمار.

صندوق استثمار: وعاء استثماري مملوك بالاشتراك ما بين عدد كبير من المستثمرين، ويتم إدارة الأموال المتجمعة في هذا الصندوق وفقاً لاستراتيجية يضعها مدير استثمار محترف يسعى من خلالها لتحقيق عوائد رأسمالية و/أو أرباح نقدية توزع على المستثمرين في وحدات الصندوق.

تنويع: تنويع أو توزيع الموجودات المالية على عدة أنواع من الاستثمارات، وعلى أكثر من ورقة مالية كالأسهم والسندات، وعلى أكثر من قطاع. ويكون الهدف من التنويع هو تقليل المخاطر إلى أدنى المستويات الممكنة.

التحليل الأساسي²: هو تحليل القوائم المالية للشركات ومحاولة تقييم الأسهم بقيمتها العادلة في السوق بناء على وضعها وأرباحها الحالية وأرباحها المستقبلية. حيث يعتمد التحليل الأساسي على توقع تحركات الأسعار واتجاهها في السوق من خلال تحليل الظروف الاقتصادية الحالية-سياسة الحكومة والعوامل الاجتماعية ومن خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية.

التحليل الفني: هي طريقة التنبؤ بتغيرات أسعار الأسهم من خلال تحليل مسبق لاتجاهات الأسعار والبحث عن نماذج وما يتعلق بها في تاريخ السعر. حيث يتأثر التحليل الفني بكل المعلومات المتوفرة عن السهم.

جدول الاختصارات:

الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB
معايير التقارير المالية الدولية IFRS	لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC
لجنة وضع المعايير المحاسبية ASSC	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA

¹ مصطلحات استثمارية، قاموس المستثمر، سوق الدوحة للأوراق المالية.
² مصطلحات استثمارية، قاموس المستثمر، سوق دمشق للأوراق المالية.

أثر متغيرات السوق على كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي

دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: إسماعيل اسماعيل

إعداد الطالبة: ديمة المحاميد

المخلص:

هدفت الدراسة بصفة أساسية بإظهار أثر متغيرات البيئة المحيطة بالشركة في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي. واستهدفت الدراسة إلى معرفة مستوى كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة تبعاً لمتغيرات السوق التي تمثلت هذه المتغيرات بكل من تشتت الملكية، حجم المنشأة، طبيعة النشاط الاقتصادي، الوعي الاستثماري، ومهنة التدقيق الخارجي.

وقد أكدت الدراسة على أهمية الإفصاح المحاسبي باعتباره أحد متطلبات كفاءة أسواق الأوراق المالية ودوره في توفير المعلومات التي تساهم في التخصيص الكفء للموارد المتاحة، وعليه تم الاهتمام بالمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة باعتبار هذه القوائم مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية. وقد قامت الباحثة في سياق ذلك باقتراح إطار للدراسة من خلال الاعتماد على جدول نقاط كمؤشر ومقياس يتضمن مفردات يتوجب الإفصاح عنها وفق هذا الجدول، حيث يتكون هذا الجدول من (122) بنداً موزعة على (10) مجموعات مخصص لخمس سنوات بداية من 2008 وحتى 2012، وفي كل سنة تم رصد البنود المفصوح عنها والبنود غير المفصوح عنها والبنود غير المدرجة في كل مجموعة من مجموعات جدول النقاط بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات عينة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير تشتت الملكية على مستوى الإفصاح في حين كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نوع نشاط الشركة وحجم الشركات المساهمة العامة السورية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية، وخلصت الدراسة إلى أن قطاع التأمين من أكثر القطاعات إفصاحاً ثم البنوك أما قطاع الصناعة والخدمات فتقاربت مستويات الإفصاح فيهما.

توصلت الدراسة أيضاً إلى قلة الوعي عند المستثمرين الذي انعكس سلباً على كفاءة السوق، وفي ضوء ذلك توصي الباحثة إلى ضرورة رفع الوعي الاستثماري للمستثمرين من خلال عقد الدورات التدريبية والتشجيع على رفع مستويات الإفصاح وكثافته.

أثر متغيرات السوق على كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية

دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق

المقدمة:

يحظى الإفصاح المحاسبي بأهمية كبيرة من جانب أسواق رأس المال في معظم دول العالم، حيث يعتبر الإفصاح روح الأسواق المالية إذ من غير الممكن أن يكون هناك سوقاً للأوراق المالية يتمتع بأي قدر من الكفاءة بدون توفر المعلومات التي تهتم المستثمرين والتي تتضمنها التقارير المالية، وعلى الرغم من قدم الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي، إلا أن الاهتمام به مازال قائماً، حيث هناك اعتقاد بان الإفصاح أصبح أكثر أهمية لسببين:

الأول: أن بيئة الشركات تنمو بشكل أكثر تعقيداً، ومن ثم فإن التعبير بشكل واف عن المعلومات المالية والمعلومات المتعلقة بالعمليات الهامة داخل حدود القوائم المالية أصبح أكثر صعوبة.

الثاني: أن أسواق رأس المال أصبحت قادرة على استيعاب المعلومات المستحدثة بسرعة من خلال أسعار البورصة. ومن خلال ترسيخ هذا الاعتقاد فإن الجدل مازال قائماً حول نطاق الإفصاح واتجاهاته ومستوياته وطرق الإفصاح والقيود الواردة عليه، وفي الآونة الأخيرة ظهرت العديد من الكتابات التي تركز على مفهوم جودة الإفصاح والمفاهيم المعبرة عن تلك الجودة مثل توقيت الإفصاح، كفاية الإفصاح، اعلامية الإفصاح، وكثافة الإفصاح وشمولية الإفصاح.¹

إذ يتم قياس تلك الكثافة من خلال مدى معين أو من خلال انشاء رقم قياسي للإفصاح والدراسات التي تناولت التعبير عن الرقم القياسي للإفصاح تباينت فيما بينها تبايناً كبيراً في عدد المفردات التي يتم تضمينها في الرقم القياسي أو في نوعية المفردات (دراسة أحمد²، 2007 ودراسة³ طارق، نسمة 2012).

¹ المليحي، هشام، إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وأثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر، رسالة ماجستير، 2006، ص23.

² محمد، أحمد، الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية، جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 2، المجلد رقم 44، 2007.

³ Ismail, Tariq, El-Shaib, Nesma, Impact of Market and Organizational Determinants on Voluntary Disclosure in Egyptian Companies, Cairo University, Giza, Egypt, Faculty of Commerce, 2012.

كما تعد سوق الأوراق المالية الهدف الأساسي للمستثمرين الذين يرغبون في التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة لديهم، الأمر الذي يتطلب توفر قدر من البيانات والمعلومات المالية الصحيحة وغير المالية المتعلقة بالشركات التي تتداول أسهمها في السوق حتى يتمكن هؤلاء المستثمرين من ترشيد قراراتهم وتعظيم الأرباح في ظل سوق تتصف بالكفاءة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تحكم عملية الإفصاح من خلال التقارير المالية المنشورة والتي تعد خلاصة الجهد المحاسبي مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بتكلفة النشر من جانب المعدين، توقيت عملية النشر، ومحتوى الرسالة المطلوب توصيلها إلى المستفيدين منها لأن درجة كثافة الإفصاح عن المعلومات الكمية والوصفية الواردة في التقارير المالية المنشورة قد تكون دالة في متغيرات كثيرة متعلقة بحجم المنشأة ومتغيرات خاصة بأداء المنشأة ومتغيرات تعكس نشاط السوق الذي تعمل المنشأة من خلاله. وعليه اختصت المشكلة البحثية بشكل أساسي في قياس مستوى كثافة الإفصاح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في بورصة دمشق، والتي يمكن صياغتها في مجموعة من التساؤلات الآتية:

- 1- ماهي مستوى (درجة كثافة) الإفصاح التي يجب أن تتضمنها التقارير المنشورة؟
- 2- هل هناك فروق في مستوى (كثافة) الإفصاح من خلال التقارير المنشورة طبقاً لتشنت الملكية؟
- 3- هل هناك اختلاف في مستوى (كثافة) الإفصاح من خلال التقارير المنشورة وحجم المنشأة؟
- 4- هل هناك فروقات في مستوى (كثافة) الإفصاح من خلال التقارير المنشورة طبقاً لنوع النشاط الذي تمارسه الشركة؟
- 5- هل هناك فروقات في مستوى (كثافة) الإفصاح من خلال التقارير المنشورة لتلبية متطلبات الاستثمار في السوق المالي؟
- 6- هل هناك فروقات في مستوى (درجة كثافة) الإفصاح من خلال التقارير المنشورة وبين التدقيق الخارجي.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها ستحاول القاء الضوء على العلاقة بين مستوى (درجة كثافة) الإفصاح ومتغيرات السوق وأثرها على رفع كفاءة سوق المال الذي تعمل به هذه المنشآت.

كما تمثل الدراسة محاولة لقياس مستوى كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي، من خلال الاعتماد على مؤشر لقياس مستوى الكثافة واعتباره أداة الدراسة، بالإضافة لربط مستوى كثافة الإفصاح بالمتغيرات التي تحكم عمل المنشأة ومن أهمها متغيرات السوق.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- قياس مستوى (درجة كثافة) الإفصاح في التقارير المالية المنشورة.
- 2- اختبار تباين مستوى (درجة كثافة) الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لتشتت الملكية.
- 3- اختبار أثر حجم المنشأة على تباين مستوى (درجة كثافة) الإفصاح في التقارير المالية المنشورة.
- 4- اختبار تباين كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لنوع النشاط الاقتصادي في المنشأة محل الدراسة.
- 5- اختبار تباين مستوى (درجة كثافة) الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لخدمة المستثمرين واتخاذ قراراتهم.
- 6- اختبار الأثر بين كثافة الإفصاح في التقارير المنشورة وبين التدقيق الخارجي.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تمت صياغة مشكلة الدراسة في مجموعة من التساؤلات التي تبحث عن إجابة، وسوف نضع الإجابة في صورة فروض قابلة للإثبات أو النفي وتستجيب للمنهج الإحصائي في التحقق وسوف يتم صياغة الفروض في صورة فرض العدم.

- 1- لا يعتبر الإفصاح في التقارير المالية المنشورة ذو كثافة عالية.
- 2- لا تختلف مستوى (درجة كثافة) الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لتشتت الملكية.
- 3- لا تختلف درجة كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لحجم الشركة.
- 4- لا تختلف درجة كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لاختلاف نوع النشاط الذي تمارسه الشركة.
- 5- لا تختلف درجة مستوى (درجة كثافة) الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لمتطلبات الوعي الاستثماري في الأسواق المالية.
- 6- لا توجد أثر بين كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة وبين التدقيق الخارجي.

خامساً: الدراسات السابقة ذات الصلة:

1- دراسة مراد بعنوان: دراسة اختباريه لأثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح، 1997 1

هدفت الدراسة بمرحلتين، المرحلة الأولى تم فيها عرض عدد كبير نسبياً من المعلومات التي تمثل متطلبات التوسع في الإفصاح على المستخدمين، بالإضافة إلى تقسيم المعلومات إلى معلومات يلزم الإفصاح عنها حالياً، ومعلومات يجوز تأجيل الإفصاح عنها لفترة قادمة، ومعلومات تترك للإدارة كي تفصح عنها اختياريًا، أما المرحلة الثانية فهدفت إلى اختبار أثر اختلاف أحجام الشركات وطبيعة النشاط على متطلبات الحد الأدنى للتوسع في الإفصاح. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى اختلاف الأهمية النسبية للمعلومات الملائمة من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، وأن هؤلاء المستخدمين يؤيدون الأخذ بمنهج التوسع في الإفصاح ولكن بشكل تدريجي، وأن اختلاف الحجم ليس له تأثير على متطلبات التوسع في الإفصاح، وبالنسبة لطبيعة نشاط الشركة ودرجة المخاطرة فتبين أنها عوامل مؤثرة ويجب أن تؤخذ في الحسبان عند التوجه نحو التوسع في الإفصاح، وأوصت الدراسة إلى ضرورة اعتماد القوائم المالية التي تفي بمتطلبات العرض والإفصاح العام في كل شركات القطاع الخاص التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي وكذلك شركات القطاع العام وقطاع الأعمال والبنوك، وعلى الجهة المسؤولة عن إصدار معايير الإفصاح ومتابعة تنفيذها ضرورة دراسة وتحليل الطبيعة الخاصة بكل قطاع من القطاعات الرئيسية في ضوء المعايير التي يلزم الإفصاح عنها كحد أدنى.

2- دراسة أحمد بعنوان: الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الاردنية، 2007. 2

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الاردنية لعام 2002. كما تهدف إلى دراسة أثر بعض العوامل (حجم الشركة، والرفع المالي، ونسبة الاصول القائمة، وتذبذب الأرباح، ونسبة ملكية الحكومة في الشركة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام مؤشر للإفصاح عن المعلومات القطاعية والذي يحتوي على 21 بنداً المعد وفق المعايير والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. تم تقسيم البحث إلى أربعة أجزاء: القطاع الرئيس (العمل) والقطاع الثانوي (الجغرافي) والإفصاحات الأخرى المطلوبة، والإفصاحات حسب التشريعات المحلية.

¹ممدوح هاشم، مراد، دراسة إختبارية لأثر إختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الإتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح، الزقازيق: جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، المجلد التاسع عشر، العدد الاول، (1997).
² محمد، أحمد، الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الاردنية، جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 2، المجلد رقم 44، 2007.

توصلت الدراسة ان الشركات تقوم بالإفصاح عن 15% من بنود مؤشر الإفصاح القطاعي، كما اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة في الشركة. في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية والرفع المالي ونسبة الأصول القائمة (الثابتة) وتذبذب الأرباح.

3- دراسة حمود بعنوان: أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، 2008.¹

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الإفصاح المحاسبي من جهة تأثره بكل من حجم الشركة ونوع نشاطها. وقد استقيت البيانات المتعلقة بحجم الشركة -مجموع الموجودات -ونوعها من منشورات هيئة الأوراق المالية على موقعها الالكتروني

حيث تم تحديد أربع أنواع من الشركات المساهمة العامة الأردنية وفق نشاطها: البنوك، وشركات الخدمات، وشركات التأمين، والشركات الصناعية. أما الإفصاح المحاسبي فقد قام الباحث بتمثيله من خلال إعداد مؤشر نسبي، وذلك بتجهيز قائمة معيارية تشتمل على بنود الإفصاح

ومن ثم تم تحديد نسب الإفصاح وهي المتغير الكمي الممثل لمستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وقد اعتمد الباحث في التحليل على متوسط المتغيرات (حجم الشركة ونوع نشاطها)، لثلاث سنوات (2002 و 2003 و 2004).

توصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح فيها في كل من البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية، في حين كانت العلاقة ضعيفة بالنسبة لقطاع الخدمات، وبالتالي فإنه ليس هناك أثر لحجم الشركات المساهمة العامة الأردنية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية، كما توصلت إلى أن لنوع نشاط الشركة المساهمة العامة الأردنية أثراً ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية، وان هذه الفروق تركزت بين قطاعي البنوك والتأمين، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك هي أكثر القطاعات إفصاحاً وقطاع التأمين هو أقل القطاعات إفصاحاً، أما قطاعي الصناعة والخدمات فتقاربت مستويات الإفصاح فيهما. إن اهتمام البنوك بالإفصاح أكثر من غيرها من القطاعات يفسره طبيعة نشاط البنك والقائم ليس على تجنب المخاطر ولكن إدارتها، فالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة تتطلب من البنك التوسع بالإفصاح لرفع ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك وبجسده إدارته للمخاطر.

¹ عواد، حمود، أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، 2008.

4- دراسة ماجد بعنوان: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، 2009.¹

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة التي تجلت بحماية المساهمين، والمعاملة العادلة بين جميع المساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

وكذلك التعرف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة والوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تحد وتقلل من تطبيق هذه القواعد في السوق المالي للخروج بتوصيات تساهم في تعزيز هذه القواعد وتطوير ثقافة الحوكمة وتطوير البيئة القانونية والرقابية لزيادة القدرة التنافسية في السوق المالي في فلسطين.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد تساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما ان تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوصى البحث بضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال انشاء تنظيم اداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

5- دراسة عبد القادر بعنوان: أهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على كفاءة سوق الاوراق المالية بالجزائر

في ظل الإصلاح المحاسبي، 2010.²

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية المعلومات المحاسبية ومدى مساهمتها في ظل الإصلاح المحاسبي والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في تدعيم كفاءة وفعالية سوق الاوراق المالية، كما هدفت إلى التعرف على العوامل والأسباب التي تؤدي إلى عرقلة السير الجيد لبورصة الجزائر كالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بالإضافة إلى إظهار أهمية الإفصاح المالي ودوره في ضبط حركة سوق الاوراق المالية وذلك بتوفير قدر كاف من المعلومات الملائمة التي تتصف بالدقة والموضوعية والتي يمكن استخدامها في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة.

توصلت الدراسة إلى ان المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم المجالات التي تقوم بدور مهم وفاعل في ترشيد قرارات الاستثمار في أسواق الاوراق المالية لتتمكن هذه الاسواق بالقيام بدورها بحيث تكون على درجة من الكفاءة والفعالية وكذلك توصلت الدراسة إلى ان الإفصاح المحاسبي هو روح أي سوق مالية وأساس نجاحه اعترافا بأهمية الإفصاح المحاسبي وصنع قرار الاستثمار في سوق الاوراق المالية من خلال تقديم معلومات

¹ اسماعيل، ماجد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية_ غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، 2009.

² ديون، عبد القادر، أهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على كفاءة سوق الاوراق المالية بالجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي، جامعة ورقلة، الجزائر، بحث منشور، 2010.

للمستثمرين الحاليين والمرتبين والدائنين ومستخدمي البيانات وكذلك في تقديم معلومات عن الأداء المالي للشركة.

5- دراسة حسين بعنوان: حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، 2010.¹

هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية من خلال نموذج لقياس مستوى الإفصاح في القوائم المالية يتكون من عدة مجموعات عن المعلومات العامة عن الشركات ومجلس الإدارة ومعلومات مالية. حيث تمثلت المتغيرات المستقلة ب نسبة الملكية العائلية، وجود لجنة مراجعة، تركيز الملكية، حجم الشركة، استقلال أعضاء مجلس الإدارة. وتمثل المتغير التابع بمستوى الإفصاح في القوائم المالية.

ولكي تحقق الدراسة أهدافها وفق المنهجية العلمية، فلقد تصدت لمهمتها عبر جمع ومعالجة وتحليل (89) شركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية وتحليلها عبر مؤشر الإفصاح في القوائم المالية والتي تعتبر أداة القياس لنموذج الدراسة، وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار المتعدد.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين كل من حجم الشركة وتركز الملكية واستقلال اعضاء مجلس الإدارة ووجود لجنة مراجعة في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية، في حين توصلت الدراسة لعدم وجود أي علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة الملكية العائلية ومستوى الإفصاح في الشركات عينة الدراسة.

7- دراسة غزأي بعنوان "العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الانترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية"، 2011.²

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على شبكة الانترنت للقوائم المالية الصادرة عن الشركات الكويتية المساهمة العامة، كما هدفت إلى إظهار الدور الذي يلعبه كل من الحجم والربحية والسيولة ونوع الشركة وعمرها في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في الشركات التي لديها مواقع الكترونية عن 16 بندا أو مجموعة من المعلومات في مواقعها الالكترونية. وقد تم تطبيقها على جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي في سنة 2011 والبالغ عددها 202 شركة. ولغرض إجراء الدراسة تم اتباع طريقة تحليل المحتوى ثم اجراء عمليات التحليل الاحصائي اللازمة للخروج بنتائج الدراسة.

¹ آل غزوي، حين عبد الجليل، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، محمد السهلي، جامعة الملك سعود بالرياض، 2010.
² المطيري، غزأي، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الانترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة، 2011.

توصلت الدراسة إلى ان حجم الشركة وسيولتها له تأثير ايجابي في مستوى افصاح الشركة عن بياناتها على موقعها الالكتروني بينما لم يكن هنالك أي تأثير لربحية الشركة وعمرها والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة على مستوى افصاح الشركة عن بياناتها المالية.

توصي الدراسة الشركات المساهمة الكويتية بزيادة الاهتمام بغنشاء مواقع الكترونية لها، وزيادة مستوى الإفصاح على هذه المواقع من حيث كمية الإفصاح وتحديث البيانات والتقارير التي يتم الإفصاح عنها.

8- دراسة نبيل بعنوان: أثر نماذج الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية، 2012.¹

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نماذج الافصاح التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية وتم تطبيقها على القوائم المالية المنشورة عن سنة 2010 من أجل تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، على النحو الذي يرفع من مستوى كفاءة سوق الاوراق المالية والذي أصبح الآن أكثر تقليبا. كما أن الإطار الاستراتيجي الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية سنة 2010 يعد خارطة طريق لترسيخ القيم الاساسية لقواعد الشفافية من اجل استعادة استقرار الثقة في السوق وخاصة بعد كم الفساد الذي ظهرت نتائجه بعد ثورة 25 يناير.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة نشر نماذج الافصاح المحاسبي التي أعدتها الهيئة العامة للرقابة المالية لما لها من تأثير مباشر على رفع كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية، طالما كانت القوائم المالية قد تم الافصاح عن كافة البيانات والمعلومات المالية بشفافية تماماً وفق قواعد الشفافية والنزاهة الدولية.

8- دراسة رنا بعنوان: أثر حوكمة الشركات على الافصاح الطوعي في المصارف السورية، 2012.²

هدفت الدراسة إلى تبيان الواقع الحقيقي لتطبيق المصارف لتعليمات دليل الحوكمة اضافة لبعض الممارسات الاخرى التي جاءت على ذكرها الدراسات السابقة مثل إدارة المخاطر ، الاستقلالية، حجم المصرف، ربحية المصرف، وفي ضوء النقلة النوعية التي حدثت في الاقتصاد الوطني من خلال قانون إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عام 2005، إضافة إلى قانون إنشاء سوق الأوراق المالية عام (2006) هدفت الدراسة إلى النظر إلى الافصاح بشيء من الاهتمام باعتباره المحرك الأساسي لمتخذي القرار من مستخدمي التقارير المالية ومعرفة العوامل التي تؤثر على مستوى الافصاح الطوعي في التقارير المالية النهائية. كما أن إصدار هيئة سوق دمشق للأوراق المالية لنظام حوكمة الشركات المساهمة عام (2008)، وما تبعه من قيام مصرف سورية المركزي من خلال مجلس النقد والتسليف بإصدار دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية في (2009) استدعت الدراسة الوقوف والاهتمام بموضوع الحوكمة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين ربحية المصرف ومستوى الافصاح الطوعي ففي حال حقق المصرف لرقم ربح عال فسيميل إلى زيادة مستوى الافصاح الطوعي إضافة إلى أنه كلما كبر حجم المصرف

¹ ابراهيم، نبيل عبد الرؤوف، أثر نماذج وقواعد الافصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية، قسم المحاسبة، اكااديمية الشروق، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، 2012.

² عمران، رنا، أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في المصارف (دراسة تجريبية)، مجلة الوحدة، بحث منشور، 2012.

كلما زاد مستوى الإفصاح عن التحليلات المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن اختلاف نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالي أعضاء المجلس لا يؤثر على قرار الإدارة بالإفصاح الطوعي بالزيادة أو النقصان. إضافة إلى أن ازدياد حجم الأصول لدى المصارف ليس له أثر على مستوى الإفصاح الطوعي زيادة أو نقصان ما عدا تحليلات الإدارة إذ يزداد ميل الإدارات التي تعمل في مصارف كبيرة الحجم إلى الإفصاح عن نسب وتحليلات تقوم بإعدادها طواعية. كما لا يزداد مستوى الإفصاح الطوعي لدى المصارف التي أعضاء مجلس الإدارة فيها كبير.

8- دراسة حسين، محمد، بعنوان: أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، 2012.¹

هدفت الدراسة إلى عرض العلاقة التكاملية لأثر حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المالية. حيث هدفت الدراسة إلى إظهار الأسباب التي أدت إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي التي تعاني منه معظم الشركات ولا سيما ما يتصل بإعداد القوائم المالية، كما هدفت الدراسة إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية من أجل تعزيز آليات حوكمة الشركات من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية باعتباره من مبادئ حوكمة الشركات والتي تمكن مجلس الإدارة على تقييم فعالية الإدارة التنفيذية وتمكنه من اتخاذ القرارات التصحيحية مبكراً قبل حدوث أي خلل في الوضع المالي للشركة.

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من تعدد آليات الحوكمة سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية إلا أن الآليات المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في المجتمع وتتمثل أهم الآليات والتي اعتبرت كفروض للدراسة بالمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، ولجان المراجعة، والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية. كما توصلت الدراسة إلى أن تلك الآليات تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة لذا فمن الأهمية أن تعد المعلومات بمستوى شامل من الجودة بما يمكن من الاعتماد عليها وبما يعكس ثقة ذوي المصالح بالمنشأة وإدارتها ويزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية.

11- دراسة أحمد بعنوان: أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري، 2013.²

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح الاختياري باعتبارهما ضمن آليات الرقابة، وذلك في ضوء ما توفره نظرية الوكالة فإن الشركات ذات تكاليف الوكالة العالية ستحاول على تخفيض هذه التكاليف باستخدام آليات الرقابة والتي من أهمها هيكل الحوكمة والإفصاح الاختياري، وكذلك هدفت التعرف على أثر مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تتمثل كفروض البحث بمدى استقلال لجنة المراجعة، والخبرة

¹ الطاهر، حسين و بو طلاقة، محمد، أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني، جامعة محمد خبضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2012.

² أحمد، أحمد زكريا، جودة لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية، معهد الإدارة العامة، بحث منشور، 2013.

المالية، وحجم اللجنة، وعدد مرات اجتماعها، من خلال تحليل التقارير المالية لـ 160 شركة مساهمة سعودية تتداول أسهمها في بورصة الاوراق المالية السعودية خلال عام 2012. وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح الاختياري بالشركات المساهمة السعودية ويعود ذلك لسيطرة كبار الملاك على مجلس الادارة وعدم توافر الاستقلال الكافي للمديرين غير التنفيذيين. وتوصلت الدراسة إلى ان لجان المراجعة تحتاج إلى ضرورة تفعيل دورها من خلال الاهتمام بمحددات جودة هذه اللجان كما خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد ارتباط بين حجم لجان المراجعة وخبرة أعضائها وبين مستوى الإفصاح الاختياري بالشركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودية ويرجع ذلك إلى المديرين ذوي الخبرة المالية لا يهتمون بدرجة كافية بزيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات الالزامية، وكذلك زيادة حجم اللجان مما قد يجعل هناك صعوبة في التنسيق بينهم وهو ما ينعكس على ضعف مستوى الإفصاح، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين كل من ربحية الشركة وبين مستوى هذا النوع من الإفصاح.

12- دراسة Chiraz, Mireille بعنوان: Disclosure Quality and Ownership Structure: Evidence from the French Stock Market, 2007.¹

تهدف هذه الدراسة على معرفة تأثير هيكل الملكية على جودة الإفصاح في الشركات الفرنسية في ظل نظرية الوكالة باعتبار انه كلما زاد عدد حملة الأسهم زادت مطالبهم من المعلومات إلى زيادة المعلومات المفصوح عنها لتلبية متطلباتهم وتعزيز جودة الإفصاح.

كما هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الملكية العائلية على جودة الإفصاح في ضوء أن سيطرة الملكية في فرنسا يغلب عليها الملكية العائلية. بالإضافة إلى معرفة تأثير تركيز الملكية على جودة وشفافية الإفصاح في ظل نظرية الوكالة علما ان أهم اهدافها حل النزاع القائم بين تركيز الملكية بأيدي عدد محدد من المساهمين والأقلية من حملة الأسهم.

كما ركزت الدراسة على معرفة تأثير ملكية الاشخاص الاعتباريين على جودة الإفصاح، حيث يسيطر هذا النوع من المستثمرين على نسبة كبيرة من رأس المال ولهم الخبرة الكافية في المجال المهني الذي يضمن حقوق وأموال حملة الأسهم والذي بدوره يتطلب افصاحات تتعلق بمخاطر الشركات وعوامل نجاحها.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كان من اهمها عدم وجود ارتباط بين الملكية العائلية وجودة المعلومات وهذه النتيجة متوافق عليها من الشركات التي تسيطر عليها الملكية العائلية وعدم رغبتها في الإفصاح عن كافة المعلومات، كما أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة بين تركيز الملكية وجودة المعلومات المفصوح عنها، حيث أن تركيز الملكية بأيدي حملة أسهم محددين سيتيح فرصة اكبر لاستغلال صغار المساهمين لذلك سيكون عندهم حافز اكبر لعدم الإفصاح عن كافة المعلومات، واخيرا توصلت إلى ان الشركات ذات الإفصاح الجيد يتمثل

¹ ALI, Chiraz and Summa, Mireille, Disclosure Quality and Ownership Structure: Evidence from the French Stock Market, Université Paris, Centre de Recherche en Finance et Gestion, 2007.

في الشركات التي تمثل سيطرة الأشخاص الاعتباريين نسبة كبيرة أي ماتمثل تشتت الملكية، وبالتالي هناك علاقة إيجابية بين سيطرة الأشخاص الاعتباريين وجودة الإفصاح.

13- دراسة Eggleton، Davey بعنوان: 'The Effects of Industry Type, Company Size and Performance on Chinese Companies' IC Disclosure: A Research Note, 2011.¹

هدفت الدراسة في ظل اقتصاد واعٍ يستند على المعرفة إلى تعزيز أهمية رأس المال الفكري كمفتاح لنجاح الشركات وقدرته على خلق قيمة، كما هدفت الدراسة على معرفة أثر كل من العوامل التالية (نوع الصناعة- حجم الشركة-الاداء) على الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات الصينية.

توصلت الدراسة إلى أنه كلما كبر حجم الشركة كلما زاد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري وترجع الدراسة ذلك لعدة أسباب:

1. غالباً ما تكون الشركات الكبرى غنية بالأشكال المختلفة من رأس المال الفكري فمن المتوقع أن تفصح أكثر عن معلومات تتعلق برأس المال الفكري.
 2. الشركات الكبرى لديها شريحة أكبر من حملة الأسهم فهي بالتالي تزداد مسؤوليتهم أما حملة الأسهم لذلك عليها أن تفصح أكثر عن المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري.
 3. تتحمل الشركات الكبرى تكاليف أقل لتجميع ونشر المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري.
- كما توصلت الدراسة أن نسبة مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري لكافة الشركات متدنية، لذلك لم يكن لنوع الصناعة تأثير جوهري وبالتالي عدم وجود علاقة جوهريّة بين نوع الصناعة ومستوى الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري في الشركات عينة الدراسة.
- في حين توصلت الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أداء الشركات والإفصاح عن رأس المال الفكري حيث وجدت الدراسة أن الشركات التي أداءها أفضل تنشر معلومات أكثر عن رأس المال الفكري وهذا الأمر ليس غريباً باعتبار أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري هي واحدة من أكثر المعلومات فاعلية لتعزيز أداء الشركة ونجاحاتها.

¹Howard, Davey and Ian R, Eggleton, The Effects of Industry Type, Company Size and Performance on Chinese Companies' IC Disclosure: A Research Note, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 5(3), 2011.

14- دراسة Nesma،Tariq بعنوان **Impact of Market and Organizational Determinants on Voluntary Disclosure in Egyptian Companies, 2012.**¹

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العوامل التنظيمية والسوقية على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المصرية وذلك بالنظر إلى العوامل التنظيمية والسوقية التي من الممكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المصرية من خلال الاعتماد على جدول نقاط مصنف إلى عدة مجموعات من المعلومات: المعلومات المالية- المعلومات غير المالية المعلومات المتوقعة المستقبلية- المعلومات الاستراتيجية كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من متغيرات افصاح اختيارية واعتبارها متغيرات مستقلة: نوعية الدخل- هيكل الملكية - كثافة المنافسين والمعلومات غير المتماثلة وإمكانية ربطها مع مستوى الإفصاح في الشركات عينة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن المعلومات الاختيارية في الشركات المصرية يتراوح بين المستوى المتدني وصولاً إلى المستوى المتوسط، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من نوعية الدخل وكثافة المنافسة وبين مستوى الإفصاح في حين توصلت لوجود علاقة جوهرية بين مستوى الإفصاح وبين كل من هيكل الملكية والمعلومات غير المتماثلة.

15- دراسة Bassam بعنوان: **The Impact of Market-Related Variables on Forward-Looking Disclosure in the Annual Reports of Non-Financial Egyptian Companies, 2013.**²

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة العلاقة بين عدد من المتغيرات التي تمثل خصائص الشركة (المتغيرات السوقية) ومستويات الإفصاح في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية للشركات المصرية، ومعرفة تأثير متغيرين سوقيين (نوع الصناعة - حجم مكتب التدقيق) على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات المصرية، باعتبار أن الغرض الأساسي من إعداد التقارير السنوية هو تقديم المعلومات المناسبة والمفيدة لمستخدمي التقارير المالية باعتبار أنه إذا أخفقت الإدارة في تزويد هذه المعلومات للمستخدمين ستفقد قيمتها.

طبقت هذه الدراسة على 49 شركة أظهرت أن حجم مكتب المراجعة له تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح لكل من السنوات الثلاث، بينما نوع الصناعة والذي تم تقسيمه إلى كل من (شركات صناعية - شركات الاسمنت - شركات البناء - الشركات البتروكيميائية - شركات الخدمات) لم يكن لها تأثير جوهري على مستوى الإفصاح.

استنتجت الدراسة كل من البنوك وشركات التامين على اعتبار انها تتطلب بنود إفصاح خاصة.

¹ Ismail,Tariq, El-Shaib, Nesma, Impact of Market and Organizational Determinants on Voluntary Disclosure in Egyptian Companies, Cairo University, Giza, Egypt, Faculty of Commerce, 2012.

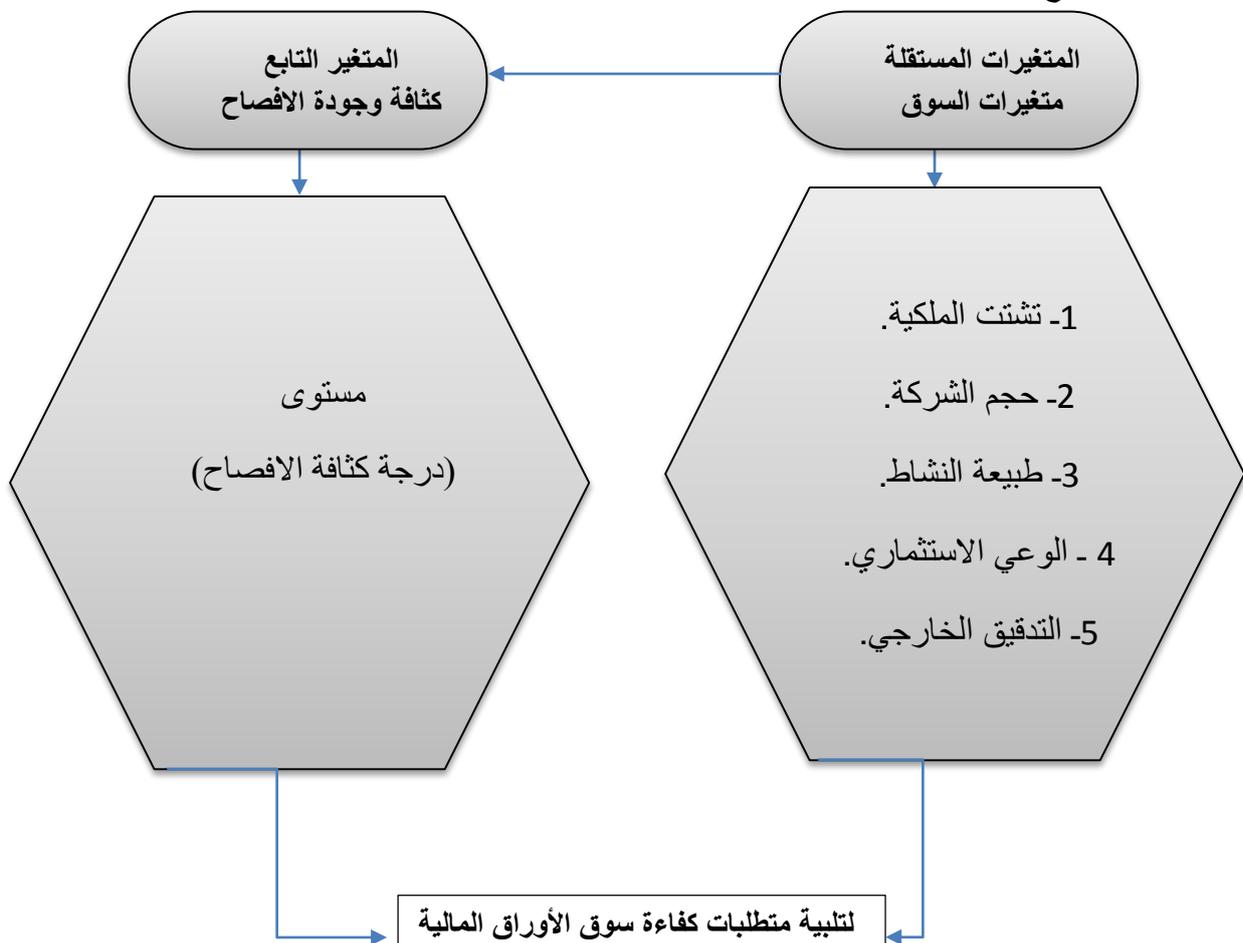
² Baroma,Bassam, Impact of market and organizational determinants on voluntary disclosure in Egyptian companies, International Journal of Social, Management, Economics and Business Engineering Vol:7 No:6, 2013.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الإفصاح من أكثر المواضيع نقاشاً في المحاسبة المالية خلال العقد الماضي وعلى الرغم من اهتمام بعض الدراسات المحاسبية بدراسة الإفصاح في سوريا إلا أن قياس مستوى الإفصاح في الشركات السورية المدرجة في بورصة الأوراق المالية لم يأخذ نصيبه من الدراسة والبحث، وهي بذلك تختلف عن الدراسات السابقة في الآتي:

1. اهتمت بعض الدراسات السابقة بقياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية طبقاً للمعلومات المالية فقط خاصة معلومات نسبة التداول، المديونية، العائد على الأصول.
2. اهتمت الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح في سورية بنوع واحد من الإفصاحات أما الإلزامية وفق المعايير أو الاختيارية في حين أن الدراسة الحالية ركزت على نوعي الإفصاحات من ناحية الالتزام الاختياري والإلزامي، بالإضافة إلى أنه لم يتم قياس لأثر متغيرات السوق على كثافة الإفصاح في البيئة السورية.
3. ركزت الدراسة الحالية على قياس مستوى كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لمتغيرات السوق التي تمثلت بكل مما يلي: تشتت الملكية، حجم المنشأة وطبيعة نشاطها، الوعي الاستثماري، ومهنة التدقيق الخارجي وذلك لتلبية متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية.

سادساً: نموذج الدراسة:



سابعاً: حدود ومحددات الدراسة:

تقتصر الدراسة على تناول ما يأتي:

1. بعض الشركات المساهمة العامة المدرجة أسهمها للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية موزعة على مجموعة من القطاعات النوعية.
 2. تحليل البيانات خلال فترة زمنية من سنة 2008-2012 م، تم اخذ البعد الزمني لإنشاء سوق دمشق للأوراق المالية، بالإضافة انها تمثل أحدث البيانات المطلوبة للدراسة والتحليل.
 3. تمثلت جودة الإفصاح في التقارير المالية للمنشآت من خلال الأدب المحاسبي بترتيبات مختلفة مثل الكفاية والشمولية والاعلامية والكثافة. وعلى هذا الاساس فإن كثافة الافصاح تعكس جودته ومنه تم اعتبار المتغير التابع هو كثافة الافصاح.
 4. يعتبر الافصاح المحاسبي من المتطلبات الاساسية لتحقيق كفاءة سوق الاوراق المالية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه عند تحقيق جودة افصاح ينعكس ذلك بتناسب طردي على كفاءة السوق، ومن هنا تم تقسيم البحث إلى متغيرين المتغير المستقل هو متغيرات السوق والمتغير التابع هو كثافة الإفصاح.
 5. عند قياس نسبة التشتت بالاعتماد على عدد المساهمين بدءاً من تاريخ الإدراج، تم استبعاد سنة 2008. لعدم توافر بيانات بسبب حادثة سوق دمشق للأوراق المالية وعدم إدراج أي شركة من شركات عينة الدراسة في 2008.
- ثامناً: منهج الدراسة:**

1. تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف مجتمع وعينة الدراسة، ووضع الفروض التي تم اجراء الأساليب الإحصائية المناسبة عليها والتوصل إلى صحة أو عدم صحة هذه الفرضيات، ومن ثم استخلاص النتائج ووضع التوصيات التي تتلائم وهذه النتائج.
 2. مجتمع وعينة الدراسة:
- تمثل مجتمع البحث بالشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية موزعة على القطاعات. حيث تتمثل عينة البحث ببعض الشركات المدرجة في سوق دمشق، حيث تم انتقاء هذه العينة بأخذ البعد الزمني لإنشاء سوق دمشق للأوراق المالية، حيث تمثل العينة أحدث البيانات للدراسة والتحليل.
3. أداة البحث:
- تم الاعتماد على جدول النقاط والذي تم تقسيمه إلى (10) مجموعات، تمثلت في (122) بند.
 - تساؤلات استطلاعية للتعرف على مستوى الوعي الاستثماري لدى المستثمرين. 60 الموزع تم استرداد 54 وكانت جميعها صالحة للتحليل.

الفصل الاول

متغيرات البيئة المحيطة بالشركة وكفاءة اسواق الاوراق المالية

المبحث الاول: متغيرات البيئة المحيطة بالشركة

1-1-1 مفهوم وماهية سوق الاوراق المالية.

2-1-1 متغيرات البيئة المحيطة بالشركة.

المبحث الثاني: كفاءة سوق الاوراق المالية

1-2-1 مفهوم كفاءة سوق الاوراق المالية.

2-2-1 الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية.

3-2-1 الصيغ المختلفة لكفاءة السوق.

4-2-1 متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية.

5-2-1 أثر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية المنشورة على كفاءة السوق.

6-2-1 أثر الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات على كفاءة السوق المالي.

المبحث الأول: متغيرات البيئة المحيطة بالشركة

1-1-1 مفهوم وماهية سوق الأوراق المالية:

تحظى أسواق الأوراق المالية اهتماما بالغا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من دور هام في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من معدلات الرفاه لأفراده.¹

تقسم السوق المالية حسب تاريخ الاستحقاق إلى أسواق النقد وأسواق رأس المال:

1- سوق النقد: وهي سوق التعاملات قصيرة الأجل، أي السوق التي يتم فيها اصدار وتداول الأصول النقدية قصيرة الأجل وعادة ماتكون تواريخ استحقاقها أقل من عام والهدف منها توفير السيولة، ويتولى الجهاز المصرفي ممثلا بالبنك المركزي والبنوك التجارية القيام بهذه العمليات.²

2- سوق رأس المال: وهي السوق التي يتم التعامل فيها بالأدوات المالية متوسطة وطويلة الأجل والتي يتجاوز تاريخ استحقاقها العام وتقسم إلى:³

- أسواق حاضرة أو فورية: التي تتعامل في أوراق مالية متوسطة وطويلة الأجل (أسهم وسندات)، يتم تسليمها واستلامها فور اتمام الصفقة وهو ما يطلق عليه بسوق الأوراق المالية والتي تقسم بدورها إلى أسواق أولية وأسواق ثانوية.

- أسواق العقود المستقبلية: والتي يتم فيها عقد صفقات البيع أو الشراء للأوراق المالية، ثم تنفيذها في ميعاد لاحق في المستقبل.

وتعد سوق الأوراق المالية إحدى أهم الأسواق الفرعية لسوق المال والعمود الفقري لسوق رأس المال، حيث تأتي أهميتها من أثرها في الاداء الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل، فعملية تجميع المدخرات وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية المختلفة من خلال تداول الأوراق المالية تعد الوظيفة الأساسية لسوق

¹ حسين، عصام، أسواق الأوراق المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص17.

² الأسرج، حسين عبد المطلب، تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة (1994-2003) مع دراسة خاصة للبورصة المصرية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 79، 2004، ص13.

³ السيسى، صلاح الدين حسن، بورصات الأوراق المالية-الأهمية والاهداف والسبل مقومات النجاح، عالم الكتب للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص11.

الأوراق المالية، حيث تتحول هذه المدخرات إلى رؤوس أموال وقروض للمنشآت التي تمارس بدورها الأنشطة الاقتصادية المتنوعة.¹

وتعرف سوق الأوراق المالية على أنها السوق التي تجمع بين بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الأثمان السائدة في أي لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة.²

كما تعرف البورصة بانها الميكانيكية التي نشأت لتسهيل عملية تبادل الأصول المالية.³

وعليه ترى الباحثة بأن أسواق الأوراق المالية هي أماكن منظمة يتم فيها تداول الأوراق المالية (بيعا وشراء) وفقا للمعلومات الواردة إلى المتعاملين في السوق، إذ يتحدد سعر الأوراق المالية بعوامل العرض والطلب، كأى سلعة أخرى

من خلال المفاهيم السابقة يمكن استنتاج العناصر الأساسية لسوق الأوراق المالية وهي:

الأوراق المالية: وتمثل البضاعة أو السلعة التي يتم تداولها في السوق.

المتعاملون: وهم البائعون والمشترون والمؤسسات والهيئات والشركات المرتبطة بعمليات تداول الأوراق المالية.

المعلومات: وتمثل محركات ومؤشرات اتخاذ قرارات الشراء والبيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية لمعرفة المستثمرين الحاليين والمرقبين.

وتقسم سوق الأوراق المالية بدورها إلى كل من:⁴

1. السوق الأولية (سوق الاصدار): وهي السوق التي تقوم فيها الشركات بطرح أسهمها للاكتتاب من

قبل المستثمرين، وفي هذه السوق تحصل الشركات المصدرة للأسهم على الاموال المطلوبة عن

طريق الاكتتاب العام.

¹ الأسرج، حسين عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص11.

² مطر، محمد وآخرون، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص60.

³ الحناوي، محمد صالح، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1996، ص26.

⁴ Richard, Stevenson, and Jennings, Edward, Fundamental of Investements, New York,

Publishing Co, 1976, PP20 أورده د. ناصر محمد الصائغ ،د. السيد المتولي حسن، سلوك واتجاهات المستثمر

السعودي في الأسهم، مجلة الملك سعود، مطبعة الملك سعود، السعودية، 1993، ص 27.

في هذه الأسواق يتم تجميع المدخرات ثم تحويلها إلى استثمارات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وذلك بإصدار أوراق مالية جديدة لم يتم تداولها مسبقاً، وقد يتم التعامل في هذه الأسواق عن طريق الأفراد أو عن طريق المؤسسات المالية الاستثمارية.

2. السوق الثانوية (سوق التداول): وهي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية بين المستثمرين بعيداً عن الشركات التي سبق لها إصدار تلك الأوراق المالية، وعادة يتم تداول الأسهم في هذه السوق بشكل مكثف، وتوصف هذه السوق بأنها (سوق الأسهم المستعملة).

ويتم التداول في هذه الأسواق، إما عن طريق المفاوضة لإتمام الصفقة والوصول إلى السعر المناسب، أو عن طريق المزاد العلني للوصول لأفضل الأسعار لكل من المشتري والبائع، وتقوم الأسواق الثانوية (أسواق التداول) بوظيفتين رئيسيتين:

1. تسهيل تداول الأسهم والسندات: حيث توفر السوق الثانوية لحاملي الأوراق المالية حرية التصرف فيها في الوقت المناسب دون صعوبة.

2. تساعد السوق الثانوية في تحديد الأسعار السوقية الجارية للأوراق المالية بصفة دائمة.

ولا بد من الإشارة إلى أن السوق الثانوية تقسم إلى قطاعين رئيسيين وهما:¹

1. سوق الأوراق المالية المنظمة (البورصة): ويقصد بالسوق المالية المنظمة تلك السوق التي تخضع لإشراف رسمي وإدارة تقوم بالإشراف على كل ما يجري فيها وفق الانظمة والقوانين واللوائح الناظمة لسير أعمال السوق، وهي تعني وجود مكان محدد (قاعات) يلتقي فيه المتعاملون بالأسهم، يمارسون فيه نشاطاتهم، وتوجد في هذه السوق إجراءات محددة لتداول الأوراق المالية.

2. سوق الأوراق المالية غير المنظمة (السوق الموازي): وهي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية للشركات التي لم تستكمل شروط إدراجها بالبورصة بعد، وفقاً للأسعار التي تظهر على لوحات العرض فيه.² وهذه السوق عبارة عن شبكات اتصال تمكن المستثمرين من تداول الأسهم التي لم

¹ Richard, Stevenson, and Jennings, Edward, Fundamental of Investements, New York, Publishing Co, 1976, PP20 أوردته د. ناصر محمد الصائغ، د. السيد المتولي حسن، مرجع سبق ذكره، ص28.

² مطر، محمد، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص164.

يقوموا بتداولها في السوق المالية المنظمة، وهي سوق عرفية غير منظمة لا تحكمها لوائح أو قوانين، ولا يوجد مكان محدد وثابت لها.¹

اكتسبت سوق الأوراق المالية أهميتها من الدور الهام والفاعل الذي تقوم به في تفعيل الاستثمار الذي يعتبر بدوره من العوامل الأساسية الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، بذلك فإنها تعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي نتيجة لتجميعها المدخرات الوطنية صغيرة كانت أم كبيرة، ومساهمتها في زيادة قدرة الاقتصاد على الانتاج والتطور والتجديد، وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في معدلات النمو الاقتصادي المنشودة وزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة، وهو ما تسعى إلى تحقيقه جميع دول العالم.²

هذا ولسوق الأوراق المالية أهمية خاصة في النشاط الاقتصادي يمكن تبيانها من خلال النقاط التالية:³

1. تشكل سوق الأوراق المالية إحدى الأدوات الهامة في توظيف مدخرات الأفراد والمجتمع، حيث تقوم بتوظيف الأرصدة الفائضة عن حاجة الأفراد والمؤسسات المختلفة في أوراق مالية تمثل حقوق ملكية أو حقوق دين على الجهات التي أصدرتها.
2. تحويل الأرصدة النقدية من مجرد مدخرات متراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة مما يخلق دخول جديدة، بما ينعكس على زيادة الطلب على الانتاج، وهذا بدوره سينعكس على زيادة فعالية الاقتصاد.
3. عدم ضرورة أن يكون المستثمر في الأوراق المالية متخصص في مجال أنشطة الشركات التي يستثمر فيها أمواله.
4. حرية المستثمرين في تكوين سلة استثمارية مناسبة لأهدافهم الاستثمارية.
5. تساعد في اصلاح وتنشيط الأوضاع الاقتصادي من خلال دورها في الحد من التضخم وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، حيث تقوم السوق بتوفير مصادر تمويلية مناسبة وغير تضخمية.

كما وترى الباحثة إلى ضرورة وأهمية وجود سوق الأوراق المالية وخاصة في الدول النامية لما لها من دور كبير في توجيه المدخرات نحو القطاعات الاستثمارية المنتجة.

ويترتب على إقامة سوق الأوراق المالية كثير من الفوائد يمكن بيانها من خلال مايلي:¹

¹ Richard, Stevenson, and Jennings, Edward, Fundamental of Investements, New York, Publishing Co, PP20

مرجع سبق ذكره.

² الزعبي، بشير خليفة، أمين عبد اللطيف جابر، سبل تنشيط الاستثمار كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ودور النفط في ذلك، مؤتمر الاقتصاديين العرب، دمشق، 2002، تشرين الأول، ص13.

³ سالم، عبدالله، الخصخصة وتقييم الأصول والأسهم في البورصة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996، ص153.

1. يوفر سوق الأوراق المالية فرصاً شبه متساوية لكافة الأفراد الراغبين في توظيف مدخراتهم.
2. يوفر سوق الأوراق المالية البيانات والمعلومات المالية كافة عن الشركات المدرجة في السوق بما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
3. يؤمن السوق السيولة للأوراق المالية التي يملكها المستثمرون من خلال سهولة تحويلها إلى نقدية بسهولة ويسر وفي أي وقت كان.
4. يساعد وجود سوق منظمة للأوراق المالية (البورصة) على الحد من عمليات التلاعب والغش والتدليس من خلال إلزام الشركات المدرجة بالعرض العادل للمعلومات وإتاحتها للجميع ومنع المضاربات.
5. يؤدي سوق الأوراق المالية إلى تحقيق كفاءة عالية في عملية توجيه المدخرات وتوظيف الموارد الاقتصادية المتاحة عن طريق توجيهها إلى المشاريع الناجحة والواعدة والتي تشكل القاعدة الأساسية للازدهار الاقتصادي.
6. يوفر السوق الفرصة لإعادة الاستثمار بشكل مستمر من خلال تنويع الاستثمار وبالتالي توزيع المخاطر وحماية المستثمرين.
7. وجود سوق للأوراق المالية من شأنه أن يوفر القروض بتكلفة مناسبة إذا ما قورن بالاقتراض من الخارج والذي قد يكلف الدولة أعباء باهظة خاصة مع ارتفاع معدلات الفوائد عليها.
8. يساعد سوق الأوراق المالية في ظهور السعر العادل والمناسب للأوراق المالية وذلك من خلال آلية العرض والطلب وتوفير المعلومات.

وترى الباحثة في ضوء ماتقدم وفي ضوء الدراسات السابقة أن من أبرز ماتقوم به أسواق الأوراق المالية تتجلى بأربعة عناصر تتمثل في التمويل والتسعير والتأشير والتسييل، حيث توفر التمويل اللازم للمشروعات والتسعير للأوراق المالية المتداولة وإعطاء مؤشرات عن حالة الاقتصاد، إضافة إلى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى سيولة في أي وقت.

¹ الشعار، نضال، الأسواق المالية " البورصة " دار الضاد للنشر، حلب، 2002، ص22.

1-1-2 متغيرات البيئة المحيطة بالشركة:

من خلال الأدبيات التي تتحدث عن متغيرات البيئة المحيطة بالشركات المقيدة في أسواق الأوراق المالية، فإنه يمكن التركيز على بعض المتغيرات وربطها بالإفصاح من خلال:

1. تشتت الملكية وتركزها:

حدد قانون الشركات ملكية الشخص الطبيعي بما لا يتجاوز 10% من رأس المال عند التأسيس، كما حدد قانون المصارف رقم (28) ملكية الشخص الطبيعي بـ 5% على ألا تتجاوز ملكية الشخص الاعتباري 49% وتم رفع هذه النسبة إلى 60% في القانون رقم (3) لعام 2009 وهذا مايطبق على المساهمين غير السوريين شريطة أن تكون الحصة الأكبر للشريك الاستراتيجي المصرفي، كما ان مرسوم شركات التامين رقم(43) لعام 2005 قد حدد الحدود القصوى لملكية الاسهم للشخص الاعتباري بـ 40% وللشخص الطبيعي بـ 5%.

إن الفصل بين الإدارة والملكية ينشأ عنه في كثير من الأحيان اختلاف في المصالح، يؤدي بدوره إلى أن يسعى كل طرف من الأطراف لتحقيق مصلحته الخاصة من دون إعطاء كثير من الاهتمام لمصلحة الآخر¹، حيث يشير تشتت Dispersion الملكية وتركزها it's Concentration إلى توزع الملكية بين مجموعات المستثمرين فقد تمتلك مجموعة أو عدة مجموعات جزءاً مرتفعاً من الملكية، مما يجعلها في موقف قوي مقابل الأقلية من حملة الأسهم. وقد يكون تركز الملكية بيد منشأة أو منشآت أو بنوك أو مستثمر فرد أو عائلة محددة، ولهذا الأمر خصوصيته في الاقتصاديات الناشئة². إذ تتسم الاقتصاديات الناشئة مقارنة بالاقتصاديات المتطورة بتركز الملكية، خاصة منها الملكية العائلية أو المنشآت العائلية³. وتكتسب آلية تركز الملكية أهمية كبيرة بسبب تأثيرها في فاعلية الرقابة على القرارات الادارية، بينما تعتبر السمة البارزة لملكية الشركات في الولايات المتحدة الامريكية هي سمة تشتت الملكية وعدم وجود مستثمر رئيسي مسيطر، حيث يوجد عدد ضخم من الشركات لايمتلك فيها اي من المساهمين سواء كان مساهم

¹ الكيلاني، قيس أديب، العلاقة بين تركيبة الملكية وتركيبية رأس المال في الشركات الصناعية الأردنية -دراسة تطبيقية للفترة 2004-2008، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد 100 مجلد 32 لسنة 2010، ص181.

² يوسف، علي، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 28 -العدد الأول-2012، ص 251.

³ 16. Silva, F., and N., Majluf, "Does family ownership shape performance outcomes?", Journal of Business Research, (Vol. 61), 2008, PP 609-614.

فرد او مؤسسة مايزيد عن 1% من الأسهم. وفي عام 1988 لم يكن هناك سوى ثماني شركات من بين أضخم خمسين شركة امريكية هي التي بها مساهمون يملكون 5% أو أكثر من الاسهم المتداولة. فالملكية المنتشرة Diffuse ownership والتي تتمثل في عدد كبير من المساهمين لعدد قليل من الاسهم مع عدد قليل من المالكين لعدد كبير من الاسهم ينتج رقابة ضعيفة على قرارات الادارة، وقد أظهرت نتائج كثير من الابحاث في المجال المالي بأن درجة عالية من تركيز الملكية يجعل احتمالية توجه القرارات الاستراتيجية للمدراء نحو تعظيم ثروة المساهمين أكبر.

وفي ظل ذلك فإن تشتت الملكية وتركزها يؤثر من جهة على الإشراف على الإدارة¹

1- عندما تكون الملكية مشتتة Dispersed ، تتجه رقابة حملة الأسهم لتكون ضعيفة، نتيجة للإشراف الضعيف لحملة الأسهم. فلن يهتم صغار حملة الأسهم بالإشراف، نتيجة لتحملهم تكاليف لمثل هذا الإشراف في حين يشاركون في جزء من المنافع.

2- عندما تكون الملكية مركزة، يمكن أن يؤدي كبار حملة الأسهم الدور المهم في الإشراف على الإدارة. وفي دول العالم الثالث، حيث تكون الملكية مركزة، يتولى الإدارة عادة حملة الأسهم الذين يمارسون الرقابة.

كما يؤثر تشتت الملكية وتركزها من جهة أخرى على أداء الشركة بصورة إيجابية أو سلبية على النحو التالي:²

1- من ناحية أولى: في حالة تركيز الملكية قد تعمل الأكثرية التي تتولى الإدارة على تحسين أداء المنشأة إذ إن تأثير هذا الجهد سيعود عليها في النهاية. وهذا الأمر لا يحدث إذا كانت الملكية مشتتة تشتتاً كبيراً، حيث لا تكون هناك دوافع لدى أي منهم للعمل بسبب ارتفاع التكاليف مقارنة بالمنافع التي يحققونها.

2- من ناحية أخرى: قد يكون لتركيز الملكية تأثير سلبي في الأداء، إذا أخذت أكثرية حملة الأسهم باستغلال الأقلية على حساب كفاءة المنشأة ككل. فقد تستخدم الأكثرية موقعها لاتخاذ قرارات تحقق مصالحها وتقلل من الحقوق المتبقية لبقية حملة الأسهم، مثلاً من خلال استغلال العلاقة مع

¹ يوسف، علي، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 28 - العدد الأول - 2012 ، ص 252.

² Lskavyan, and Spatareanu, Shareholder Protection, Ownership Concentration and FDI", Journal of Economics and Business, (Vol. 63), 2011, PP 609.

المنشآت الأخرى التي لها سلطة أو سيطرة على المنشأة يمكن أن يتم تحويل الأصول إلى الإدارة نفسها بأقل من أسعار السوق، أو الحصول على قروض خاصة ورهن أصول المنشأة أو دفع توزيعات خاصة لها.

وفي ضوء ذلك ترى الباحثة أنه عندما تكون جهات أو شخصيات اعتبارية مالكة لنسبة كبيرة من رأس المال، فإنها بحاجة إلى مستويات إفصاح أكثر مما يطلبه المساهم العادي، وكذلك الأمر عند تشتت الملكية بأيدي مستثمرين كثر فإن لكل مستثمر احتياجاته ومتطلباته وبالتالي الإفصاحات ستكون أكثر كما ونوعاً، بسبب ارتفاع التكاليف مقارنة بالمنافع التي يحققونها. بينما إذا كانت الملكية عائلية فهي تتطلب إفصاح أقل وبالتالي كثافة إفصاح أقل، في حين إذا كان تأثير تركيز الملكية بشكل إيجابي على أداء الشركة يتطلب منها إفصاح أقل عن نتيجة أعمالها بينما تأثير تركيز الملكية بشكل سلبي على أداء الشركة يتطلب منها إفصاح بشكل أكبر لكي يطمئن العدد القليل من حملة الأسهم على حقوقهم وتوزيعاتهم من الأرباح.

2. حجم المنشأة وطبيعة نشاطها:

تعتبر المعلومات المحاسبية كسلعة لا تخضع لعوامل العرض السائدة في الأسواق العادية، فلا توجد علاقة مباشرة بين تكلفتها وبين العائد المتوقع منها، فالشركات يقع عليها عبء إنتاج المعلومات المحاسبية، والمستخدمين هم المستفيدون، وأن لا يفترض أن العائد دائماً يفوق التكلفة، وتكلفة المعلومات تتمثل في عدة عناصر منها تكاليف تجميع وتشغيل البيانات وتخزين واسترجاع المعلومات، وتكاليف المراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية، وتكاليف الإفصاح وغالباً ما تكون كبيرة وتتوقف على عدة عوامل أهمها حجم الشركة ونوع وطريقة الإفصاح¹، ويقصد بحجم الشركة² تصنيف الشركات قيد البحث إلى شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم حيث اظهرت الدراسات السابقة ان حجم الشركات يمكن ان يقاس بعدة معايير مثل عدد الموظفين، القيمة السوقية للشركة، نسبة دوران المبيعات وإجمالي الموجودات والتي تم الاعتماد على المذكورة اخيراً في قياس حجم المنشأة. كما بينت الدراسات وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المنشأة ودرجة الإفصاح في التقارير المالية. ويرجع ذلك إلى أن التكاليف المباشرة لإعداد هذه التقارير تكون غير ملموسة فيها إذا ما قورنت بالمنشآت الصغيرة، هذا إضافة إلى أن هناك تكاليف

¹ مطر، محمد و سويطي، موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص80.

² شقيري، موسى، وليد، وصافي، " قياس كفاءة سوق عمان المالي من خلال تأثير حجم الشركة في العائد والمخاطرة- دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 19، 2009، ص6.

غير مباشرة ناتجة عن الكشف عن المعلومات للشركات المنافسة¹، فالتوصيات الصادرة بشأن التوسع في معايير الإفصاح قد بلغت حداً من التعقيد في هذه الشركات، وهناك ضرورة لإلزام الشركات كبيرة الحجم بالتوسع في الإفصاح دون الشركات الصغيرة، وأن تختلف معايير الإفصاح تبعاً لاختلاف أحجام الشركات حتى تتصف بالواقعية.

وترى الباحثة أنه كلما ازداد حجم الشركة كلما كان هناك حاجة للتوسع في الإفصاح كفتح فروع جديدة للشركة، ولكن الصعوبة تكمن في تصنيف شركة ما إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم اعتماداً على متغير ثابت كعدد العمال، كما أنه من غير المنصف إلزام الشركات كبيرة الحجم بالتوسع في إفصاحاتها دون الشركات الصغيرة، فقد تكون شركة ما صغيرة الحجم وحصلتها السوقية منخفضة إلا أنها تحقق معدلات ربحية مرتفعة.

إن النشاط الذي تقوم به شركة ما يضيف على هذه الشركة طبيعة خاصة، فشركات التأمين مثلاً تختلف من حيث طبيعة عملها عن شركات البترول حيث تنتمي الشركات لعدة قطاعات مثل قطاع الصناعة وقطاع الخدمات وقطاع التأمين وقطاع البنوك والقطاع الزراعي، حيث يختلف كل قطاع عن الآخر من حيث ظروف وطبيعة نشاطه، لذلك يطالب البعض بضرورة أن تختلف معايير التوسع في الإفصاح نظراً لاختلاف طبيعة النشاط، فكل صناعة لها عواملها الخاصة بها والتي تميزها عن الصناعات الأخرى، ومن هذه العوامل حجم وطبيعة الأصول الثابتة والمتداولة وطبيعة النشاط وما يترتب عليه من إيرادات ومصروفات، والمشاكل المالية والاقتصادية التي تواجه تلك الصناعة.²

وترى الباحثة أن تنوع النشاطات المختلفة للشركة وازدياد حجمها يؤدي إلى زيادة الإفصاحات المختلفة وما يعزز هذا الرأي أن الشركات المدرجة في بورصة دمشق يطلب منها إفصاحات أكثر من الشركات غير المدرجة باعتبار أن ادراجها يزيد من نشاطاتها أولاً وكذلك تصبح ملزمة من قبل الجهات الوصائية المشرفة عليها لتعزيز دورها في الرقابة.

ولابد عند النظر إلى طبيعة نشاط الشركة وحجمها عدم إغفال درجة المخاطرة في نشاطها. يعتبر حجم النشاط بمفرده أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر في متطلبات التوسع في الإفصاح، وكذلك بالنسبة لطبيعة

¹ تركي، محمود إبراهيم، تحليل التقارير المالية، الرياض، مجلة جامعة سعود، 1993، ص27.

² السقا، أحمد السيد وأبو الخير، مدثر طه، مشاكل معاصرة في المراجعة، منشورات جامعة طنطا، مصر 2002، ص447.

النشاط التي تزاوله الشركة. غير أن ذلك لا ينفي وجود تفاعل بين هذين العاملين على متطلبات التوسع المقترحة أو المطبقة فعلاً. فالشركة صغيرة الحجم قد تزاول نشاطاً تزداد فيه درجة المخاطرة، كأن تكون درجة حساسيتها عالية بالنسبة للتغيرات التكنولوجية، أو التغيرات في أذواق المستهلكين، أو يعتمد نشاطها على نوع واحد من المنتجات أو قطاع معين من العملاء، هذا بالإضافة لعامل المنافسة. كذلك فإن الأمر يتطلب مزيداً من الإفصاح ليكون مستخدمي التقارير المالية على بينة بأوضاع هذه الشركات، ولتتمكنوا من تحقيق التوازن بين درجة المخاطرة لاستثماراتهم والعائد المتوقع منها. لذلك يتعين على الشركات التي تتعرض لمخاطر عالية إما لطبيعة عملها أو لظروف خاصة بالتوسع في الإفصاح عن عوامل المخاطرة دون الشركات التي لا تتعرض لمثل هذه الدرجة من المخاطرة أو الظروف الخاصة.

3. مستوى الوعي الاستثماري:

تتميز الأسواق المالية الناجحة بوجود وعي استثماري لدى المستثمرين فيها بحيث لا يكونون عرضة للشائعات أو المضاربات التي تزيد من مستوى الأخطار في أسعار الأسهم بل يقومون بالاعتماد على المعلومات المفصّل عنها كأساس لتقييم أداء الشركات الحقيقي بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج الدراسات والتحليلات التي تقوم بها الجهات المتخصصة لتقييم أسعار الأسهم بشكل عادل وللعوعي الاستثماري في السوق المالي جوانب متعددة تذكر منها الباحثة ما يلي:¹

1. ثقافة الاستثمار في السوق المالي: باعتباره أداة مهمة في أحداث جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي وخاصة فيما يتعلق بمسألة الإصلاح لكافة أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.
2. ثقافة الاستثمار في السوق الاولي (سوق الإصدارات): تأتي أهمية الأسواق المالية بأنها إحدى آليات العولمة الاقتصادية وفوائدها بالنسبة للدول النامية تكون بقدر ما تستطيع هذه الأسواق تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال وجود أسواق إصدار وأسواق تداول تكون مفيدة، أما إذا اقتصر على التداول فقط فليس من المؤكد أن تكون ذات فوائد ايجابية وخاصة على المدى الطويل، علما انه تتبع الفوائد الايجابية في الدول النامية بوجود إمكانيات استيعابية باستمرار لرفع الطاقة الاستثمارية الإنتاجية، وهذا ما تعكسه سوق الإصدار التي يجب أن تسبق سوق التداول. أما الآثار السلبية فتأتي من جانب فيما لو تم التركيز على سوق التداول لشركات

¹ شاهين، ياسر، دور الوعي الاستثماري في كفاءة واستقرار الاسواق المالية، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الاول لسوق فلسطين، 2007، ص-7.

- موجودة دون زيادتها أو زيادة نشاطها مما قد يؤدي إلى تضخم وارتفاع في أسعارها بشكل نقدي وليس حقيقي.
3. ثقافة استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية: حيث ان ذلك سيعمل على دخول خبرات اجنبية ذات كفاءة عالية في السوق وسيزيد من المنافسة وسيجعل سوق المال سوقا مفتوحا، كما ان من شأن هذا الأمر رفع التصنيف العالمي لسوق المال وهو ما يعرف بتصنيف " التنافسية"، والذي سيعمل على ضخ رؤوس اموال اجنبية إلى السوق مما يقلل مما يشاع حاليا من قدرة البعض على تغيير مسار الاسعار والتحكم فيها.
4. ثقافة ادراج بعض الشركات في سوق الأسهم: مما سيزيد من عمق السوق وتزيد من عدد الاوراق المالية المتاحة امام المستثمرين لتنويع محافظهم وهو ما يقلل من درجة مخاطر الاستثمار عموما، لكن هذه الظاهرة بحاجة إلى مزيد من التنظيم ووضع قواعد أكثر تنظيما لها.
5. مشكلة تفشي الشائعات وتسريب المعلومات غير الصحيحة: من خلال بعض الأخبار المنشورة والغير دقيقة الذي يخلق المناخ الملائم لاستقبال هذه الشائعات. مما يتطلب من تلك الوسائل ضرورة التحري قبل نشر المعلومة كونها تؤثر على أداء أسواق المال، كما ان على إدارة السوق والمحللين الماليين دور مهم في عمليات التوعية.
6. غياب الأسس العلمية في تقرير مسار السوق: إن من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تراجع الأسواق الزيادة التي حصلت في رأسمال الشركات المساهمة وكذلك تجزئة أسهم بعض الشركات، ما أدى إلى زيادة كبيرة في العروض مقابل الطلب وسمح بالتالي بدخول صغار المستثمرين إلى الأسواق دون خبرة ودراية كافية بتحركات الأسهم وأساليب الاستثمار فيها، وبالتالي أصبحت القرارات الاستثمارية التي تقرر مسار حركة السوق تتخذ دون الاستناد إلى الأسس العلمية والفنية السليمة التي تدرس كافة المعطيات المحيطة بأداء الشركات وحركة الأسهم ولذلك أصبحت الأسواق تتحرك بعيداً عن الأسس المنطقية.
7. ضعف دور الاعلام الاقتصادي وخاصة الصحافة الاقتصادية والتي هي العمود الرئيسي في هذا المجال بما تنشره من أرقام وتحليلات وتوقعات تسهم في خلق المستثمر الواعي المحصن ضد الإشاعات التي تؤثر سلبا على السوق.

وحتى يتحقق الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في أسواق الأوراق المالية لابد ان يكونوا على إلمام
بعدة امور منها:

1- الثقافة العامة والاتجاه نحو الادخار: وتعني الثقافة العامة بأنه لابد لأفراد المجتمع وخاصة
صغار المستثمرين أن تكون لديهم توعية كافية بمعنى كلمة بورصة وبكل ما تحتويه البورصة من
مؤسسات وأدوات مع معرفة كيفية الاستثمار فيها، وكذلك المعلومات المرتبطة بها وهنا نشير إلى
أن الوعي الاستثماري لا يتواجد في لحظة ولكن عبر سنوات نتيجة تراكم خبرات وأيضاً من أهم
ما يجب أن يعيه المستثمر هو وأن الاستثمار في البورصة ليس استثماراً آمناً أو عديم المخاطر.

2- إن من أهم الأشياء التي يجب أن يعيها المستثمر هو احتمال انخفاض سعر السهم الذي يمتلكه:
والذي يحدث لعدة ظروف أهمها انخفاض أداء الشركات ولا بد أن يدرك تماماً أنه أمر وارد في
تعاملاته فيها بالإضافة إلى معرفته بتقييم أداء الشركات التي استثمر أمواله فيها سواء بنفسه أو
عن طريق وكيل يقوم بهذه العملية وبذلك يتمكن من متابعة أداء الشركة التي يمتلك سهمه فيها،
وأيضاً من ضروريات الوعي الاستثماري للمستثمرين أن يقوم هذا المستثمر بتنوع محفظة
الاستثمار بحيث تتضمن جميع الأدوات المالية من أسهم وسندات وودائع وهو بذلك يقلل من
حجم المخاطرة التي يمكن أن يتعرض له.

3- الاتجاه للاستثمار المؤسسي وليس للمضاربة فقط: فلا بد للمستثمر عند شرائه للسهم أن يكون
هدفه هو إصابة جزء من الربح الذي تحققه الشركة في نهاية العام المالي، أو تحقيق الربح
الرأسمالي الناتج عن الفرق بين سعري الشراء والبيع، وليس الغرض من التعامل في البورصة هو
المضاربة. فعندما يقوم بشراء سهم لشركة لا بد وأن يكون أداء هذه الشركة متوقعا وأن احتمالات
توزيع الأرباح عالية.

4- الظروف المواتية والإمكانيات المتاحة: بمعنى أن التعامل مع الأسهم والبورصات لابد وأن يكون
من واقع نظام عملي وفني وعلمي بمعنى أن تكون جميع الأنشطة القائمة في البورصة والعلاقات
المتبادلة بينها لابد وأن تتميز بالشفافية والسرعة، وأن المستثمر الصغير يفاد بالمعلومة الواضحة
السريعة، وأن يكون من حق المستثمر الصغير أن يعامل بقدر كبير من الشفافية والإفصاح من
خلال إدارة معينة أو جهاز في الشركة وأن تكون المعلومات المتاحة له مصنفة وموضحة، كما
أنه لابد وأن يشمل ذلك جميع معاملاته في المؤسسات المالية بمعنى أن ينفذ طلباته بسرعة

كافية في شركات السمسرة سواء كان حجم شراؤه كبيرا أو صغيرا فالكيان السليم للبورصة يتطلب كيانات معاونة.

كما ترى الباحثة انه كلما ازداد الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في أسواق المال كان لا بد من التوسع في الإفصاح لأن المستثمرين سيكونون قادرين على قراءة القوائم المالية بشكل واضح بحيث تمكنهم من تقييم أداء الشركة بشكل حقيقي وبالتالي الوصول إلى سعر السهم العادل للشركة وستقوم الباحثة بالتعرف على الوعي الاستثماري لدى المستثمرين سوق دمشق للأوراق المالية من خلال أسئلة استطلاعية.

4. التدقيق الخارجي:

تلعب مهنة التدقيق الخارجي دورا كبيرا في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، بما تقوم به من تلبية حاجات تلك الاطراف، من خلال رأي فني محايد مستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة الشركة، حيث تظهر أهمية مهنة التدقيق الخارجي لكافة الاطراف المختلفة في الشركة من خلال:¹

1- إدارة المشروع:

تعتمد إدارة المشروع اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية والمالية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل مدقق حسابات محايد ومستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، كما يزيد درجة الاعتماد عليها.

كذلك تستخدم إدارة المشروع البيانات الواردة بالقوائم المحاسبية والمالية والتي خضعت للتدقيق في أغراض التخطيط ورسم السياسات المستقبلية واتخاذ القرارات.

2- المستثمرون:

يعتبر تقرير المدقق الخارجي أداة فعالة بالنسبة للمساهمين، حيث يعتمدون عليه في إبقاء أعضاء مجلس الإدارة أو سحب الثقة منهم وإعادة انتخاب مجلس إدارة آخر. أما المستثمرين الجدد فيعتمدون على القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن.

3- البنوك:

تطلب المؤسسات الحصول على قروض من البنوك والمؤسسات المصرفية، وقبل أن توافق هذه الأخيرة على منح تلك القروض، فإنها تقوم بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وتستفيد من

¹ المدهون، رغبة، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص39.

القوائم المالية المصادق عليها وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسة على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة فتقرير المدقق الخارجي يساعد البنك في اتخاذ قرارات منح القروض والتسهيلات البنكية.

4- الهيئات الحكومية:

تعتمد بعض أجهزة الدولة كمصلحة الضرائب على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض مثل فرض الضرائب والرقابة الخ، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأغراض دون وجود بيانات مصادق عليها ومعتمدة من جهات محايدة ومستقلة.

4-1 أخلاقيات مهنة التدقيق:

تعتبر اخلاق التدقيق عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد ماهو السلوك الصحيح والسلوك الخاطيء، وبالتالي فإن أخلاقيات التدقيق ماهي إلا مجموعة من المعايير والمبادئ التي تهيمن على السلوك المهني، والمتعلقة بما هو صحيح أو خطأ، وهي تمثل خطوطا توجيهية للمدققين في أداء اعمالهم المهنية، وإن اهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج العمل، فكلما كان نشاط المدقق أكثر تأثيرا كلما ازدادت أهمية اخلاقيات ذلك المدقق، فالأخلاقيات هي معايير ومقاييس أخلاقية تستخدم لتمييز الصواب من الخطأ، وفي مجال التدقيق تكون الاخلاقيات بمثابة مقاييس للقيم والسلوكيات الاخلاقية التي تحكم العمل المهني الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل.¹

وقد حدد المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في اكتوبر 1983، والصادرة عن لجنة المجمع الخاصة بمعايير السلوك المهني، والتي تم تشكيلها لإدخال ماتراه من تطوير على المعايير الصادرة عام 1964 وعرفت للجنة باسم رئيسها Anderson وأصدرت تقريرها عام 1986 متضمنا الدستور الاخلاقي للمهنة الذي يحتوي فئات على النحو التالي:²

4-1-1 معايير السلوك المهني: وهي تمثل القيم الاخلاقية العامة المطلوبة لمهنة التدقيق، مع ربطها بالتزامات ومسؤوليات الاعضاء نحو عملائهم وزملائهم والجمهور عامة، وهذه المعايير هي:

1. الامانة والنزاهة: بصفتها قيما اخلاقية اساسية يتميز بها العضو، ويستمد الجمهور ثقته من

اتصاف العضو بها، وترتبط الامانة والنزاهة بالتجرد من الانحياز للمصلحة الشخصية وان يكون

العضو محل ثقة العميل ويحفظ اسراره.

¹ الستر، ستيفت ستر -ماجستير إدارة الأعمال في يوم واحد، مكتبة جرير، الطبعة السادسة، 2008، ص59.
² أحمد، عادل، " نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة ومصداقية المعلومات المحاسبية" أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2011، ص22.

2. الموضوعية والاستقلال: ويعني بها التحرر من اية مؤثرات غير مهنية في اداء المدقق لعمله ومراعاة توازن المصالح ولا يحيد عن الحق وان يكون صادقا.
3. العناية الواجبة: وترتبط بتحسين العمل واثقانه، وما يتطلبه من الاستمرار في تنمية كفاءته المهنية، واداء العمل على الوجه الاكمل، أي ترتبط بقيمة اتقان العمل وكيفية تجويده.
4. مدى وطبيعة الخدمات التي يقدمها: ويرتبط ذلك بقيمة كفاءة العمل والموازنة بين المصالح خاصة للطرف الثالث او الجمهور.

4-1-2 قواعد السلوك: وهي تمثل الارشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها المدقق في عمله حتى يكون ملتزما بالمعايير الاخلاقية العامة ومن اهمها مايلي:¹

1. عدم تشويه أو تحريف الحقائق او التلاعب بها وعدم التأثر بالآخرين، أو البعد عن الحق عند اصدار قراراته، وترتبط هذه القاعدة بمعيار الامانة والنزاهة والموضوعية.
2. بذل العناية الواجبة عن طريق التخطيط والإشراف والحصول على البيانات الكافية والملاءمة وترتبط بمعيار العناية الواجبة.
3. أن يتأكد من اتباع المبادئ المحاسبية الموضوعية في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.
4. حفظ اسرار العملاء وعدم إفشائها، ويرتبط ذلك بمعيار النزاهة والامانة.
5. ألا يسلك في تحديد أتعابه اساليب تؤثر على استقلاله، مثل الاتعاب المشروطة او المحتملة.
6. مراعاة كرامة المهنة، فيحظر على العضو القيام بأي عمل يسيء لسمعة المهنة.
7. مراعاة زملاء المهنة، فلا ينافسهم من خلال الإعلانات او دفع سمرة أو عمولة للحصول على العملاء، وألا يشارك او يستخدم أشخاصا من غير أعضاء مجمع المحاسبين والمدققين.

4-2 الجهات المشرفة على التدقيق في سوريا:

4-2-1 هيئة الاوراق والاسواق المالية:

يعتبر القانون رقم (22) لعام 2005، المتضمن إحداث هيئة الاوراق والأسواق المالية في سورية ضرورة لتنفيذ التوجهات الاقتصادية ضمن عملية التحديث والتطوير للانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي،

¹ المطيري، عبد الرحمن، "قواعد وسلوك آداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الكويتية، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الكويت، 2012، ص27.

ووضع الاقتصاد الوطني على أسس صلبة، لضمان استمرار النمو وتحقيق التنمية اللازمة، ويخضع لرقابة الهيئة عدد من الجهات، تشمل مايلي:¹

1. الشركات المصدرة للأوراق المالية.
2. شركات الخدمات والاستشارات والوساطة المالية المرخص لها.
3. مصارف وشركات الاستثمار وصناديق الاستثمار المشترك المرخص لها.
4. الأسواق المالية.
5. مكاتب التدقيق وشركاته المعتمدة.

وتقوم الهيئة بإعداد قوائم لمدققي الحسابات المعتمدين لديها، والخاضعين لرقابتها والمرخص لهم بممارسة تدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وفقا لقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (3944) لعام 2006، ويحق للهيئة إجراء أي تحقيق أو تفتيش أو تدقيق لتحديد ما إذا كانت أي جهة أو أي شخص قد ارتكب مخالفة أو اتخذ إجراءات تحضيرية تؤدي إلى ارتكاب مخالفة، ويحق لها تدقيق الوثائق والقيود والسجلات العائدة لأي جهة خاضعة لرقابتها وإشرافها، والحصول على نسخ من أي منها والتفتيش عليها بإشعار مسبق أو من دونه.²

4-2-2 مصرف سوريا المركزي:

حدد مصرف سورية المركزي مجموعة من المعايير والشروط لإحداث سجل خاص بمدققي الحسابات المعتمدين لدى المصرف، بموجب الشروط الواردة في قرار مجلس النقد والتسليف رقم (232-م ن-ب 4) عام 2006، إضافة إلى القرار (352-م ن-ب 4) عام 2008، وذلك لتدقيق حسابات القطاع المصرفي، وشركات الصرافة، والشركات المالية الخاضعة لرقابة المصرف.

4-2-3 هيئة الإشراف على التأمين:

أصدرت هيئة الإشراف على التأمين قرار رقم (78-100-م إ) عام 2007 متضمنا ما يأتي: لايجوز لأي جهة خاضعة لرقابة هيئة الإشراف على التأمين تكليف مدقق حسابات لديها إلا من قائمة المحاسبين

¹ الجمهورية العربية السورية، رئيس الجمهورية، قانون هيئة الأوراق والاسواق المالية السورية رقم 22، 2005، المادة 6.

² المرجع السابق، المادة 16.

القانونيين المعتمدين بالقرارات الصادرة عن الهيئة¹، وقد حدد القرار الشروط الواجب توافرها في مدقق الحسابات لإدراج اسمه في قائمة المدققين المعتمدين لدى الهيئة.

4-2-4 وزارة التجارة والاقتصاد:

تعددت مهام وزارة الاقتصاد والتجارة بين مجال الاقتصاد الوطني ومجال التجارة الخارجية، ومجال التجارة الداخلية، ومن ضمن مهامها المتعلقة بالتجارة الداخلية مسؤولية الترخيص لمكاتب التدقيق وشركاته، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.²

4-2-5 جمعية المحاسبين القانونيين

جمعية المحاسبين القانونيين هي تنظيم مهني علمي اجتماعي، يعمل بالتعاون مع الجهات الرسمية والهيئات والنقابات المهنية الاخرى لتحقيق مجموعة من الاهداف منها:³

1. تطوير مهنة التدقيق في سوريا والنهوض بمستواها العلمي والمهني.
2. تنشيط البحث العلمي، وترجمة الكتب وإعداد الدراسات المالية والاقتصادية ونشرها وإصدار المجالات وإحداث المواقع الالكترونية والنشرات التي تساعد على رفع المستوى العلمي والمهني للأعضاء.
3. اعتماد قواعد السلوك المهني، وإصدار التفسيرات والتعليمات المتعلقة بكيفية تطبيقها.
4. المشاركة في الانشطة المهنية والعلمية العربية منها والدولية بما يحقق تكامل المحاسبين القانونيين العرب.
5. تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس المحاسبة والتدقيق.

وتعتبر جمعية المحاسبين القانونيين الجهة المانحة لرخصة مزاولة المهنة في سوريا بعد موافقة مجلس المحاسبة والتدقيق.⁴

1 الجمهورية العربية السورية، هيئة الاشراف على التأمين، تعليمات تنظيم عمل مدققي الحسابات المعتمدين لدى الهيئة، قرار رقم 100-78-م-إ، المادة 1، 2007.

2 الجمهورية العربية السورية، رئيس الجمهورية، المرسوم التشريعي رقم 21 مهام الوزارة، 2007، المادة 3، البند 13.

3 الجمهورية العربية السورية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مشروع النظام الداخلي لجمعية المحاسبين القانونيين في الجمهورية العربية السورية، المادة 3.

4 الجمهورية العربية السورية، رئيس الجمهورية، قانون رقم 33، 2009، المادة 27، البند 10.

4-2-6 مجلس المحاسبة والتدقيق:

صدر القرار رقم 885 عام 2010 متضمناً تشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق برئاسة وزير المالية، وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم 33 عام 2009 المتضمن تنظيم مهنة تدقيق الحسابات في سورية، ويهدف المجلس إلى الإشراف على مهنة التدقيق في سوريا للارتقاء بمستوى أدائها، وتأكيد مستوى جودة ودقة عمل مدققي الحسابات، والرقابة على الأعمال المحاسبية والمالية تدعيماً للثقة في أنشطة تدقيق الحسابات،¹ ويختص المجلس بوضع السياسات والنظم اللازمة لتحقيق أهدافه، وقد ذكر القانون رقم 33 مجموعة من المهام التي تندرج تحت اختصاصاته منها الرقابة على مكاتب التدقيق وشركاته التي تقوم بتدقيق حسابات شركات الأموال، وذلك بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين.²

4-3 حجم مكتب التدقيق:

تنقسم مكاتب التدقيق من حيث الحجم إلى ثلاث مستويات هي:

1- المستوى الأول: ويضم مجموعة مكاتب الأربعة الكبار التي تمارس نشاطها على النطاق الدولي،

وهي:

- ارنست ويونغ. ERNST & YOUNG.

- ديلويت توتش. DELOITTE EOUCH.

- بريس واتر هاوس. PRICE WATER HOUSE.

- كي بي ام جي. KPMG.

2- المستوى الثاني: ويضم المكاتب التي تمارس نشاطها على المستوى الدولي ولكنها لا تنتمي إلى

مجموعة الأربعة الكبار.

3- المستوى الثالث: ويضم المكاتب التي تمارس نشاطها على المستوى المحلي.

ولقياس حجم مكتب التدقيق أجريت دراسة³ لهذا الغرض بإجراء استطلاع لآراء بعض مكاتب المحاسبة، التي تعتبر كبيرة نوعاً ما في السعودية، حول الاعتماد على معيار يصلح أن يكون أساساً لقياس حجم

¹ الجمهورية العربية السورية، رئيس الجمهورية، قانون رقم 33، مرجع سبق ذكره، المادة 4.

² المرجع السابق، المادة 5، البند 9.

³ - يمانى، عبد الله قاسم، دراسة اختبارية لبعض العوامل المهمة المؤثرة على استقلال المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين والمقرضين ومحلي الاستثمار في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، ع71، 1991، ص195.

مكتب المراجعة، وتبين أن عدد العاملين في المكاتب الكبيرة يكون عادة في حدود خمسين مراجعاً أو أكثر، أي أن المقياس هو عدد المراجعين في المكتب.

فمنشآت المراجعة الكبرى غالباً تمتلك إمكانيات تقنية كبيرة ولها القدرة على اجتذاب الكفاءات المدربة ذات الخبرة بدرجة أكبر من منشآت المراجعة الأقل حجماً مما قد ينعكس إيجابياً على جودة عمليات المراجعة المنجزة بواسطة منشآت المراجعة الكبرى¹. حيث أن هناك علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وبين الخدمات التي يعرضها من حيث الكم والنوعية والمستوى². ويعود ذلك للكادر الضخم الذي يمتلكه مكتب المراجعة الكبير مقارنة مع مكاتب المراجعة الصغيرة، إضافة إلى وجود العديد من المراجعين المختصين في كافة مجالات الأنشطة والصناعات وأيضاً القدرة المالية التي تتمتع بها مكاتب المراجعة الكبيرة مقارنة مع الصغير منها.

كما ترى الباحثة انه يجب الاشارة إلى ان العملاء يرغبون بالمكاتب الكبرى لاعتقادهم انها تقدم خدمات مراجعة على مستوى عالٍ من الجودة لتوافر الإمكانيات البشرية ذات الكفاءة العالية، بالإضافة إلى أن المكاتب الصغيرة قد لا تقدم خدمات للشركات كبيرة الحجم ذات الفروع المنتشرة لعدم توافر الكادر المناسب والمطلوب لأداء مثل هذه المهمة مما يدفع هذه الشركات الطالبة لخدمة المراجعة إلى البحث عن مكاتب مراجعة أكبر حجماً تتلائم مع حجمها. وعلى النقيض من ذلك، فإن اتعاب مكاتب المراجعة الكبرى أعلى مقارنة بالمكاتب الصغيرة، وبذلك يتوفر للجهة الطالبة لخدمة المراجعة عدة بدائل وهي بدورها تختار مايناسبها من هذه البدائل.

1- نور، أحمد محمد و عبيد، حسين أحمد و شحاته، شحاته السيد، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، منشورات الدار الجامعية، 2007، ص12.

2- طلبه، علي ابراهيم، قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ملحق العدد الأول، 1994، ص1287-1296. ص528.

المبحث الثاني: كفاءة سوق الأوراق المالية:

مقدمة:

تشهد العديد من الاسواق المالية تطورات متعددة وسريعة، وفي ظل هذه التطورات يبقى التركيز على مسألة في غاية الأهمية تتمثل في التساؤل المتعلق بمدى كفاءة هذه السوق بمعنى هل تعمل بكفاءة؟ وما مدى الكفاءة التي تتمتع بها هذه السوق؟ وما هي المعايير المتبعة في قياس مستوى الكفاءة؟ بما ان نجاح أسواق الأوراق المالية في أداء مهمتها في تحقيق التخصيص الكفاء للموارد المالية المتاحة للاستثمار مرهون بكفاءتها، كان من المتوجب أن يتم الحديث بشكل مفصل عن مفهوم كفاءة أسواق رأس المال والمتطلبات والشروط الواجب تحقيقها لكي تعمل هذه السوق بشكل أكثر كفاءة. لقد حظي مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية باهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين في هذا المجال، وتعددت الآراء والاتجاهات واختلفت الأفكار بين مؤيد لصيغة معينة من صيغ كفاءة السوق ومعارض لها ومؤيد لصيغة أخرى، وتباينت المواقف حول الصيغة المثلى والأكثر ملائمة، والتي تسود هذه السوق أو تلك في فترة زمنية معينة قد تطول أو تقصر تبعاً لظروف ومتغيرات كل سوق، وفيما إذا كانت هذه الصيغة تعكس الوضع السائد في السوق وتبرز الصورة الحقيقية له.

1-2-1 مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية:

تعكس كفاءة السوق عادة وجهة نظر كل من المستثمر أو من ينوب عنه من سمسرة الأوراق المالية والمحللين الماليين ووجهة نظر السوق نفسه بالإضافة إلى وجهة نظر المجتمع بالنسبة لدرجة فعالية السوق¹

حيث تعرف كفاءة سوق الأوراق المالية:² على أنه السوق الذي يعكس سعر السهم الذي تصدره منشأة ما كافة المعلومات المتاحة عنها، سواء تمثّلت تلك المعلومات في القوائم المالية أو في معلومات تبثها وسائل الإعلام، أو تمثّلت في السجل التاريخي لسعر السهم في الأيام والأسابيع والسنوات الماضية، أو في تحليلات أو تقارير عن آثار الحالة الاقتصادية العامة على أداء المنشأة، وغير ذلك من المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم

¹ العريبي، عصام فهد، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2008، ص45.

² هندي، منير ابراهيم، مستقبل أسواق رأس المال العربية مخاطر ومحاذير، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، 1995، ص13.

وفي ظل السوق الكفاء تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة (Fair Value) تعكس تماماً قيمته الحقيقية (Intrinsic Value) التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر، أو بعبارة أخرى تكون القيمة الحالية للمكاسب المستقبلية الناجمة عن امتلاكه، والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار يكفي لتعويض المستثمر من المخاطر تساوي تماماً القيمة السوقية للسهم يوم شرائه.¹

1-2-2 الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية:

توضح الكفاءة الكاملة أنه في السوق الكفاء لا يوجد فاصل زمني بين وصول المعلومات الجديدة الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم، إذ يتغير السعر حسب المعلومات المتاحة سواء كانت معلومات سارة أو غير سارة، وبالتالي لا يوجد فاصل زمني بين حصول مستثمر وآخر على تلك المعلومات مما يترتب عليه عدم إتاحة الفرصة لأي مستثمر في تحقيق أرباح غير عادية على حساب آخرين،² ولكي تتحقق الكفاءة الكاملة لا بد من توافر الشروط التالية:³

- 1- أن تكون المعلومات عن السوق متاحة للجميع وفي نفس الوقت ودون تكاليف.
- 2- عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات أو الضرائب وغيرها وكذلك يحق للمستثمر بيع أو شراء الكمية التي يريد من الأسهم بدون شروط وبسهولة ويسر.
- 3- وجود عدد كبير من المستثمرين بما يؤدي إلى عدم تأثير تصرفات بعضهم على أسعار الأسهم.
- 4- اتصاف المستثمرين بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها وراء استغلال ثرواتهم.

فتوفير الشروط السابقة يعني أن السوق في حالة الكفاءة الكاملة ولكن السؤال المطروح هنا:

هل يمكن لهذه الشروط ان تتحقق في الواقع العملي؟⁴

- بالنسبة للشروط الأول يؤكد الواقع العملي ان المعلومات يمكن أن تتاح للمستثمر بالمجان أو بتكاليف زهيدة لا تمثل عبئاً وذلك من خلال توافرها في المكتبات والصحف والمجلات

¹ سالم، عبد الله، الخصخصة وتقييم الأصول والاسم في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص157.

² اندراوس، عاطف وليم، اسواق الاوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطورها، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، 2006، ص150.

³ حسين، عصام، أسواق الأوراق المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص32.

⁴ هندي، منير ابراهيم، الاوراق المالية واسواق راس المال، كلية التجارة، جامعة طنطا، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1993، ص496.

- المتخصصة بشؤون المال والأعمال، ولكن ماذا عن الشق الآخر الذي يقضي بوصول المعلومات للمستثمرين في ذات اللحظة! حيث هناك احتمالية لقيام أحد أعضاء مجلس إدارة إحدى المنشآت بتزويد بعض أقاربه أو أصدقائه بمعلومات عن المنشأة المعنية بحيث تمكنهم بمقتضاها من تحقيق نوع من الأسبقية على غيرهم من المستثمرين.
- بالنسبة للشرط الثاني يشير الواقع العملي إلى وجود تكاليف للمعاملات كما توجد ضرائب إضافة إلى تكاليف أخرى من شأنها أن تقف حائلاً دون إبرام بعض الصفقات.
 - بالنسبة للشرط الثالث يظهر الواقع العملي سيطرة عدد من المؤسسات المتخصصة في الاستثمار على حجم التعاملات وبالتالي التأثير على أسعار الأوراق المالية.
 - بالنسبة للشرط الرابع فإن غالبية المستثمرين مالم يكن جميعهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من خلال استثمار مواردهم المالية فهو شرط مقبول ومنطقي.

وترى الباحثة في ضوء ماتقدم أن هذا النوع من الكفاءة يحمل في طياته أنه لا يوجد فاصل زمني بين حصول مستثمر وأخر على تلك المعلومات ومن ثم لن يتاح لأي منهم فرصة لا تتاح لغيره إذا ماتوفرت شروط الكفاءة الكاملة، ولكن من الصعب توافر الشروط في سوق الأوراق المالية وخاصة الشروط الثلاثة الأولى مالم يكن استحالة توافرها بينما يبقى الشرط الرابع هو المحور الأساسي لكفاءة السوق لأن أي مستثمر يسعى إلى تعظيم منفعته وبهذا نكون قد انتقلنا من مفهوم الكفاءة الكاملة إلى مفهوم الكفاءة الاقتصادية.

ففي ظل الكفاءة الاقتصادية يتوقع وجود فاصل زمني بين وصول المعلومات وانعكاسها على أسعار الأسهم، وذلك يعني أن القيمة السوقية تكون أكبر أو أقل من القيمة الحقيقية لبعض من الوقت مما يؤدي إلى فرض تكاليف المعاملات والضرائب (المتوقع وجودها والمسموح بها لحد معين اقتصادياً) نتيجة الفارق في السعر، وتقوم الكفاءة الاقتصادية أساساً على مبدأ سعي الغالبية من المتعاملين منهم في السوق إلى تعظيم ثروتهم.

1-2-3 الصيغ المختلفة لكفاءة السوق:

حتى يكون السوق كفاءاً لا بد من أن تعكس أسعار الأوراق المالية المعلومات المتاحة كافة وبسرعة والتي من شأنها أن تؤثر على القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة وقد ميز Fama بين ثلاث درجات ن المعلومات وهي:¹

1. المعلومات التاريخية عن الورقة المالية والشركات المصدرة لها.
2. المعلومات الحالية العامة المتاحة وخاصة الواردة في القوائم المالية.
3. المعلومات العامة والخاصة أي المعلومات المتاحة والمعلومات الداخلية.

حيث يختلف مستوى كفاءة السوق حسب نوعية المعلومات المتاحة للمتعاملين، فبداية يجب أن تعكس أسعار الأوراق المالية المعلومات التاريخية حتى يوصف السوق بأنه من الشكل الضعيف، أما إذا توافرت المعلومات الحالية أو الحاضرة بسرعة ودون فاصل زمني وتدفقت إلى المتعاملين في السوق في الوقت نفسه، فإن السوق يوصف بأنه شبه قوي، أما إذا أضيفت لذلك المعلومات الداخلية والخطط المستقبلية فإنه يوصف بأنه من الشكل القوي.²

وبناء على ماسبق هنالك ثلاث صيغ مختلفة لفروض كفاءة السوق:

1-2-3-1 فرض الصيغة ضعيفة الكفاءة:

حيث يقضي فرض الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق بأن أسعار الاوراق المالية في السوق تعكس جميع المعلومات المرتبطة بتطور أسعارها في الماضي (البيانات التاريخية)، ويفترض أن هذه المعلومات التاريخية متاحة للجميع ولا تؤثر على سعر السهم الحالي، ولا يمكن الاستفادة منها للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الأسعار، ولذلك فإن التغيرات المتتالية في أسعار الأسهم مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد بينها أي علاقة واضحة، ومن هنا يطلق على الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق بالحركة العشوائية للأسعار باعتبار أن التغير في السعر من يوم لآخر لا يسير على نمط واحد.³

¹ العريبي، عصام فهد، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2002، ص5.

² حماد، طارق عبدالعال، دليل التعامل إلى بورصة الاوراق المالية، كيلوباترا للطباعة والكمبيوتر، القاهرة، 1998، ص33.

³ ناصر، مثنى عبد الإله، "كفاءة سوق الأوراق المالية: الأسس والمقترحات"، مداخلة مقدمة إلى ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، يوم 11-12-2005، ص12.

يتفق هذا الفرض مع جوهر أفكار مدرسة التحليل الفني الذي يعتمد على المعلومات التاريخية عن السوق دون الخوض بالتنبؤ بالمستقبل والتعرض للحقائق الموضوعية التي تتعلق بأداء الشركة ومركزها المالي.¹

1-2-3-2 فرض الصيغة متوسطة القوة:

وتقضي صيغة فرض السوق متوسط القوة بأن أسعار الأسهم في لحظة معينة لا تعكس فقط التغيرات السابقة في أسعار تلك الأسهم، بل تعكس كذلك كافة المعلومات المتاحة للجمهور أو التنبؤات التي تقوم على تلك المعلومات سواء تمثلت تلك المعلومات فيما ينتشر عن الشؤون الدولية أو الظروف الاقتصادية في الدولة أو ظروف الصناعة أو الشركة بما في ذلك التقارير المالية وغيرها من التقارير والتحليلات التي تتاح للجمهور وفي ظل هذا الفرض متوسط القوة يتوقع أن يستجيب أسعار الأسهم لما يتاح من معلومات.²

وعليه كلما زادت سرعة استجابة السوق كلما كان ذلك دليلاً على كفاءته، وبالتالي فالمستثمر لا يمكنه تحقيق أرباح غير عادية نتيجة دراسة وتحليل هذه المعلومات.³

يتفق هذا الفرض كثيراً مع فكر مدرسة التحليل الأساسي الذي يهتم بتحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية على المستوى العالمي ومستوى الاقتصاد الوطني ومستوى الصناعة وأخيراً على مستوى الوحدة الاقتصادية بهدف تحديد العائد والمخاطر المصاحبة للاستثمار في سهم معين.⁴

1-3-2-3 فرض الصيغة القوية:

ويشير ذلك الفرض أن أسعار الأوراق المالية تعكس كافة المعلومات التاريخية والعامية، أي المعلومات المنشورة والمتاحة للجمهور، إضافة إلى المعلومات الخاصة بفئة معينة مثل أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين فيها، بمعنى أن الأسعار الحالية للأوراق المالية تعكس كل ما يمكن معرفته عن المنشأة، وبالتالي فلن يستطيع أي مستثمر في ظل هذه الظروف من تحقيق أرباح غير عادية على حساب آخرين، حتى لو امتلك خبرة ومهارة عالية في التحليل.⁵

¹ أندراوس، عاطف وليم، مرجع سبق ذكره، ص157.

² حسن، أمين عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، 2007، ص245.

³ الحناوي، محمد صالح، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000، ص129.

⁴ اندراوس، عاطف، مرجع سبق ذكره، ص159.

⁵ هنيدي، محمد منير، مرجع سبق ذكره، 1997، ص511.

1-2-4 متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية:

إن السوق الكفاء هو السوق الذي يحقق تخصيصاً كفاء للموارد المتاحة (Allocation Efficiency) بما يضمن توجيه تلك الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية. وفي هذا الصدد يلعب السوق الكفاء دورين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر:¹

- الدور المباشر: يقوم على حقيقة مؤداها أنه عندما يقوم المستثمرون بشراء أسهم منشأة ما، فهم في الحقيقة يشترون عوائد مستقبلية. هذا يعني أن المنشآت التي تتاح لها فرص استثمار واعدة سوف تستطيع بسهولة اصدار المزيد من الأسهم وبيعها بسعر ملائم مما يعني زيادة حصيله الإصدار وانخفاض متوسط تكلفة الأموال.
- الدور غير المباشر: يعد اقبال المستثمرين على التعامل في الأسهم التي تصدرها المنشأة بمثابة مؤشر أمان للمقترضين، مما يعني إمكانية حصول المنشأة على المزيد من الموارد المالية من خلال اصدار سندات أو إبرام عقود اقتراض مع المؤسسات المالية وعادة ما يكون بسعر فائدة معقول.

ولكي يتحقق التخصيص الكفاء للموارد المالية المتاحة، ينبغي أن تتوفر فيه سمتان أساسيتان هما: كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل.

1-4-2-1 عدالة كفاءة التسعير (Pricing efficiency) ويطلق على كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية ((External efficiency)، ويقصد بكفاءة التسعير السرعة في وصول المعلومات الجديدة إلى المستثمرين وجميع المتعاملين في السوق وفي وقت واحد، دون أن يتكبدوا في سبيلها تكاليف باهظة. الأمر الذي يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة عن تلك الأسهم حيث أن جميع المتعاملين لديهم نفس الفرصة لتحقيق الأرباح وهذا يجعل من الصعب على أحدهم تحقيق أرباح غير عادلة على حساب الآخرين.²

ويقتضي تحقيق سرعة نشر المعلومات ووصولها إلى جميع المتعاملين وجود شبكة للمعلومات والاتصالات على درجة عالية من الكفاءة، بحيث تساعد على تشكيل ردود أفعال المتعاملين في السوق بسرعة اتجاه المعلومات الجديدة، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة. حيث يصبح التعامل في هذه الحالة

¹ حسين، عصام، مرجع سبق ذكره، ص33.

² هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، 1996، ص49.

بمثابة منافسة عادلة تتساوى فيها فرص تحقيق الأرباح لجميع المتعاملين وتقلل فرص تحقيق أرباح غير عادية.¹

1-2-4-2 جدوى كفاءة التشغيل (Operational efficiency) ويطلق على كفاءة التشغيل بالكفاءة الداخلية (Internal efficiency) ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب، دون أن يتحمل المتعاملين (المستثمرين) في السوق تكاليف عالية للسمسرة، ومن غير أن يتاح للتجار والمتخصصين أي صناع السوق (Market makers) فرصة لتحقيق هوامش ربح مغال فيها. وتعتمد كفاءة التسعير إلى حد كبير على كفاءة التشغيل، فلكي تعكس قيمة الورقة المالية المعلومات الواردة ينبغي أن تكون التكاليف التي يتحملها المستثمرين لإتمام المعاملة عند حدها الأدنى الأمر الذي يشجعهم على البحث عن المعلومات المناسبة وتحليلها وتفهمها والاستفادة منها، مهما كان حجم التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على سعر الورقة المالية، وبالطبع كلما كانت تكلفة المعاملات مرتفعة فقد يكون العائد من وراء البحث عن المعلومات الجديدة ضئيلاً ولا يكفي لتغطية تلك التكاليف، ومن الأساليب المتبعة لتحسين كفاءة التشغيل وبالتالي تخفيض تكاليف المعاملات أهمها:²

1. السماح لشركات أن تسجل أوراقها المالية في أكثر من سوق منظمة الأمر الذي يبرر تنافساً قوياً بين صناع السوق، مما يترتب عليه انخفاض الهامش الذي يطلبونه في مقابل خلق سوق للورقة المالية المعنية.
2. جعل عمولة السمسرة محلاً للتفاوض بين العميل والسمسار بشكل يخفض من تكلفة المعاملات بما يسهم في تنشيط تداول الأوراق المالية في السوق.
3. القرارات التي يمكن أن تتخذها إدارة البورصة لإيقاف التعامل في حالة الاختلال الواضح بين العرض والطلب.

كما ترى الباحثة من خلال العرض السابق أن كفاءة التشغيل تعتمد على تنفيذ المعاملات بين المتعاملين بتكلفة معقولة، لأن تنفيذها لا يتم بشكل مباشر وإنما من خلال وسيط شركات السمسرة، إذ أن تكلفة السمسرة المبالغ فيها تقلل من الكفاءة التشغيلية، ولهذا تهتم الكفاءة التشغيلية بتخفيض التكاليف عند حدها الأدنى بهدف تحفيز مزيد من المستثمرين على الدخول إلى السوق إجراء معاملاتهم بسرعة ودون معوقات.

¹ اندراوس، عاطف، مرجع سبق ذكره، 2006، ص56.

² هنيدي، منير، مرجع سبق ذكره، 1993، ص502.

1-2-5 أثر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية المنشورة على كفاءة السوق:

تتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على مدى توفر المعلومات والبيانات المناسبة للمستثمرين من حيث سرعة تدفقها، وانخفاض تكلفة الحصول عليها، وعدالة فرص الاستفادة منها.¹

كما أشار أحد الباحثين إلى أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية يتجلى بشقين:²

1. الدور التيسيري Facilitating Role وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.
2. الدور التأثيري Influencing Role على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

ولهذا يمكن أن تساهم المعلومات المحاسبية المفصح عنها والمنشورة في التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المحدودة على المشاريع الاستثمارية التي يحتاجها المجتمع بحيث تتحقق مصلحة المستثمرين سواء كانوا أفراداً أم اعتباريين ومصلحة المجتمع الذي تعمل فيه الشركات، فالمعلومات المحاسبية يمكن أن تساعد من ناحيتين أساسيتين، هما:

1. تعتبر المعلومات المحاسبية المصدر الأساسي في وضع هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، حيث تلعب دوراً حيوياً في تخصيص الموارد المحدودة بين المشاريع الاستثمارية وفي تخصيص الأوراق المالية بين المستثمرين.

2. إن المعلومات المحاسبية يمكن أن تساعد المستثمرين في اختيار أفضل محفظة أوراق مالية تقابل احتياجاتهم، ويمكن تحقيق ذلك بالإفصاح عن المعلومات العامة المتوفرة عن الشركات دون إخفاء أية معلومة يمكن أن يستفيد منها البعض دون الآخرين، وهو ما يعبر عنه بكفاءة السوق.³ وتنعكس أهمية المعلومات المالية وغيرها من المعلومات غير المالية في ثقة المستثمرين والمتعاملين بكفاءة سوق الأوراق المالية، حيث تتحدد درجة هذه الثقة بنوعية هذه المعلومات وكميتها المتاحة لعموم

¹ السيسي، صلاح الدين حسن، بورصات الأوراق المالية، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص19.

² خليل، محمد أحمد إبراهيم، أثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الخامسة والعشرون، العدد الأول، جامعة الزقازيق، بنها، 2005، ص744.

³ شحادة، عبد الرزاق والشيخ، سهيل والفتوح، إبراهيم، نظرية المحاسبة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2006، ص401.

المستثمرين وبتكلفة زهيدة ومنفعة كبيرة بشرط أن تعكس هذه المعلومات مؤشرات حقيقية عن واقع الجهة التي أصدرت الورقة المالية وظروف سوق التداول بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي العام في الدولة.¹ ويمكن القول ان المعلومات المحاسبية المتاحة تساعد المتعاملين في السوق على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقا لدرجة المخاطر المرتبطة بها.² من حيث تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين وحجم التعامل، وبالتالي حشد المدخرات وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية، وتحقيق التخصيص الكفء للموارد المالية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لذا فإن الأسواق التي تتميز بالكفاءة تساعد على رفع كفاءة المشاريع وتنشيط الاقتصاد والتنمية.³

1-2-6 أثر الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات على كفاءة السوق المالي:

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات. لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية. خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.⁴

ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.⁵

¹ التميمي، أرشد فؤاد، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2004، ص132.

² لطفي، أمين السيد، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص24.

³ Defrutos, Angeles and Manzano, Carolina, Trade Disclosure and price Dispersion, Journal of Financial Markets, Vol.8, May 2005, p203.

⁴ خليل، محمد أحمد إبراهيم - دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، المجلد25، العدد الاول، مصر 2005، ص12.

⁵ OECD, "Principles of Corporate Governance Public Company Accounting Oversight, 2004.

وتأكيداً على ذلك فقد تضمنت قواعد حوكمة الشركات ومبادئها مبدأ الشفافية والإفصاح المحاسبي وهذا ما نجده في نظام الممارسات السليمة - حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

يقصد بالإفصاح اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الاطراف ذات العلاقة بالشركة، فالإفصاح ليس مجرد توفير البيانات و المعلومات والسماح بالاطلاع عليها، كما تقتضي الشفافية، بل يجب أن تتعهد الشركات بتقديم تلك المعلومات وتوصيلها بصفة دورية إلى المساهمين وكافة الجمهور لكي يستفيد منها حتى المستثمرين المحتملين، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، وذلك يعني أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها على كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالشركة لتجنب تضليل الأطراف ذات العلاقة بالشركة، حيث تضمنت معايير المحاسبة الدولية المعايير الكفيلة بتحقيق الحد الأدنى والضروري من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مع تطوير ذلك باستمرار ليناسب التغيرات البيئية المتلاحقة.¹

بينما تعني الشفافية قيام الشركات بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين والمستثمرين والمتعاملين في السوق وأصحاب العلاقة وإتاحة الفرصة لمن يريد منهم الاطلاع عليها وعدم حجبها عدا المعلومات التي من شأنها الاضرار بمصالح الشركة فيجوز الاحتفاظ بسريتها مثل أسرار الصناعة والعلاقة مع الموردين، ويشترط في هذه المعلومات أن تكون صحيحة ودقيقة وتعبر عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة.²

فالعلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على افصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتساب سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات كذلك تعمل حوكمة

¹ عوض الله، صفوت عبد السلام ، الشفافية والإفصاح والأثر على كفاءة سوق رأس المال مع التطبيق على سوق الكويت للأوراق المالية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر حول أسواق الأوراق المالية والبورصات، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2006، ص5.

² السعدني، مصطفى حسن، قوى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، بحث مقدم للمؤتمر الدولي بعنوان مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة 4-5 كانون الثاني في الامارات العربية، 2007، ص7-8.

الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية تضمن شمول التقارير المالية.¹

تري الباحثة في هذا السياق أن مبدأ الإفصاح والشفافية يتضمن الحصول على المعلومات التي تقوم على المساواة بين جميع المتعاملين والمساهمين ويمتد هذا الحق إلى باقي الجمهور من غير المساهمين في الحصول على المعلومات التي تخص الشركة والمفصّل عنها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها بحيث تجعل هذه التقارير بعيدة عن التضليل من خلال توفر الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تزيد من فعالية هذه التقارير ان تلبّي احتياجات مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين وبنوك ومحليين ماليين وغيرهم من أصحاب المصالح من داخل وخارج الشركة.

ومن جهة أخرى هناك علاقة مباشرة بين النزاهة والشفافية في التقارير المالية والحوكمة والمساءلة، إذ أن فقدان النزاهة والشفافية في العملية الادارية نتيجة عدم مساءلة الادارة يؤدي إلى الإفصاح عن بيانات مالية مضللة وغير متطابقة مع الواقع، كما يؤدي أيضاً إلى الاعتماد على معالجات محاسبية خاطئة واستغلال الثغرات في المعايير المحاسبية والاجتهادات في الممارسات المحاسبية،² لذا تؤدي الشفافية في التقارير المالية إلى الحد من ظاهرة الفساد ومن احتمال حدوث التلاعب وإدارة الأرباح وسرعة اكتشافها عند حدوثها، وذلك للارتباط بين عنصرى الشفافية والمساءلة باعتبار يصعب تحقيق المساءلة عند غياب الشفافية.³ ، حيث أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عام 2006 قانون سوق دمشق للأوراق المالية وأقرت الفصل السابع منه لممارسات الإدارة السليمة لأعضاء السوق، نظام وتعليمات الإفصاح لعام 2006 كما أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية نظام الممارسات السليمة إدارة الشركات - قواعد حوكمة الشركات المساهمة القرار رقم 31 بتاريخ 29-6-2008.

إن نظام الحوكمة المذكور راعى موضوع التدرج في تطبيق أحكامه حيث نصت المادة 18 منه على ما يلي: (مع مراعاة تنفيذ الأحكام الواردة في القوانين والأنظمة النافذة يكون هذا النظام استرشادياً في عام

¹ مهدي، نضال عزيز، تطوير بنية الحوكمة العراقية لغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة 2011، ص 165.

² عبد الله، سعاد، الابعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة في ضوء التحكم المؤسسي وأثرها على الإفصاح المحاسبي بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة العراقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص 122.

³ James E., Hunton, Robert Libby , Cheri L., Ana Mazza Financial Reporting Transparency and Earnings Management, The Accounting Review, Vol.81, No.1, 2006, p.151

2008 ويعد إلزامياً اعتباراً من 1-1-2009)¹، وقد جاء في الفصل الثالث في الفقرة الرابعة من نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات قواعد حوكمة الشركات المساهمة الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب القرار رقم 31 تاريخ 29-6-2008 " يتعين على كل شركة مصدرة للأوراق المالية توفير معلومات الإفصاح للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة وفي الأوقات المحددة وفقاً لمتطلبات نظام الإفصاح في كل ما يرد ذكره في هذا النظام مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم المختلفة"²

ان قواعد حوكمة الشركات المساهمة" أي "نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات -الصادر عن هيئة الأوراق المالية السورية يقترح أن يشمل تقرير الشركة كحد أدنى على الإفصاح بدقة وفي الوقت المناسب عن المتغيرات الآتية:³

- النتائج المالية والتشغيلية.
- مدى تطبيق المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية السنوية.
- معلومات حول ملكية الأسهم وحقوق التصويت.
- معلومات حول أهداف الشركة والمخاطر المحتملة.
- العاملين.
- مكافآت مجلس الإدارة والمديرين.
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة.
- قنوات بث المعلومات للمستخدمين.
- سياسات توزيع الأرباح.

وترى الباحثة في ضوء ماتقدم أن من أهم دوافع وقواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين في تلك الأسواق وتجنب تعرضها لحالات الفشل نتيجة عدم دقة وموضوعية البيانات والمعلومات المنشورة في التقارير المالية وقلة الشفافية وعدم المساءلة، فضلا ان الالتزام بالقوانين واللوائح التي تضعها الجهات المشرفة على السوق من شأنها أن تنشط من حركة سوق الأوراق المالية من خلال زيادة حجم التداول وارتفاع أسعار الأسهم.

وسيتم في الفصل الثاني مناقشة متطلبات الإفصاح في الأسواق المالية بشيء من التفصيل.

¹ نظام ممارسات الإدارة السليمة الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

² نظام ممارسات الإدارة السليمة الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المادة رقم 7 الفقرة 4

³ ربحاوي، مها، دور حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، دورية الاداري سلطنة عمان، العدد(-)، 2011.

الفصل الثاني

متطلبات الإفصاح في أسواق الأوراق المالية

المبحث الأول: الإفصاح في التقارير المالية

1-1-2 ماهية الإفصاح في التقارير المالية.

2-1-2 جودة الإفصاح وكثافته في التقارير المالية المنشورة.

3-1-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفصّل عنها في التقارير.

المبحث الثاني: تقييم المنفعة النسبية لمحتوى التقارير المالية

1-2-2 محتوى التقارير المالية المنشورة وفقا للمنظمات المهنية.

2-2-2 الأهمية النسبية للمعلومات المفصّل عنها في التقارير المالية.

المبحث الأول: الإفصاح في التقارير المالية

1-1-1 ماهية الإفصاح في التقارير المالية:

لما كانت المحاسبة تمثل إحدى فروع المعرفة المتخصصة بإشباع حاجات الفئات المختلفة ذات المصالح مع المشروع إلى المعلومات فإن أهميتها تتعاظم والحاجة إلى المعلومات التي تزود المستخدمين بها تتزايد باستمرار فكلما تنوعت هذه المعلومات واتسعت وكانت أكثر مصداقية وواقعية وموضوعية كانت فائدتها أفضل، وحيث أن أهم وظيفتين للمحاسبة هي القياس والإفصاح حيث يهدف القياس إلى إنتاج معلومات تساعد في اتخاذ القرارات بينما يهدف الإفصاح إلى تقديم المعلومات الكافية والملائمة والخالية من الأخطاء الجوهرية بحيث تمكن هذه المعلومات من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة،¹ وقد تزامن زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك بتحول المعرفة المحاسبية من مدخل الملكية owners' approach إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين users' approach.² ولا بد من الإشارة إلى أن الإفصاح المحاسبي مر بثلاث مراحل فالمرحلة الأولى عندما كانت المنشآت في معظمها فردية وشركات أشخاص حيث كانت المعلومات المحاسبية من الأسرار الشخصية التي لا يجوز الإفصاح عنها، أما المرحلة الثانية فبدأت عندما تزايدت شركات الأشخاص وتزايد حجمها وحينها أصبح الإفصاح اختياريًا يستهدف تقنين العلاقة بين المالك، أما المرحلة الثالثة فكانت بظهور الشركات المساهمة حيث انفصلت الملكية عن الإدارة واعتماد الشركات في تمويلها على الجمهور عندئذ أصبح الإفصاح المحاسبي إجباري.³

اختلفت وجهات نظر الكتاب والباحثين حول مفهوم الإفصاح، نتيجة لتعدد الأطراف ذوي العلاقة وتعارض مصالحهم، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباتهم واحتياجاتهم الكاملة في هذا المجال، فمنها ما يتناول معنى الإفصاح في التقارير المالية من حيث تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعد مفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة حيث عرف الإفصاح المحاسبي بأنه يركز على ضرورة إظهار القوائم المالية للمعلومات الرئيسية

¹ لطفي، أمين السيد أحمد، مراجعة وتدقيق المعلومات، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص474.

² الحيايلى، وليد ناجي، نظرية المحاسبة، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص368.

³ أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002،

ذات الأهمية النسبية بصورة صحيحة ودقيقة بحيث تخدم جميع المستفيدين منها وتعينهم على اتخاذ القرارات الرشيدة.¹

ومنها ما تناول الإفصاح في التقارير المالية، من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، ويعرف الإفصاح أيضا بأنه "إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية أو منح قروض أو تتعلق بتحديد العبء الضريبي لكل شركة من المؤسسات المساهمة."²

كما عرفه آخر: هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدرها البيانات كما تهينى لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض التغيرات الرئيسية لتلك المنشأة.³

كما اتجه آخر إلى ربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع، سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته والتخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية.⁴ هذا ويمكن النظر إلى الإفصاح وعلاقته بنظرية الاتصالات في المحاسبة من حيث أنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي، وأن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر في شكل قائمة المركز المالي، وقائمة التغيير في المركز المالي، وقائمة الدخل.⁵

أما في التشريع السوري فقد عرفت التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم - 22 لعام 2005 بموجب المادة الأولى منها الإفصاح بأنه:⁶ الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين، هذه المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات والتي تؤثر في سعر الورقة المالية

¹ عبد الله، خالد أمين، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين الأول، 1995، ص 38.

² الخطيب، خالد، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 2، 2002، ص 145.

³ الحيايلى، وليد ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 367.

⁴ Choi, Frederick, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal

Accounting Research, autumn, 1972, P-160.

⁵ عبد الله، خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁶ قانون هيئة الأسواق والأوراق المالية رقم 22 لعام 2005.

ويجب أن يكون الكشف عاما وللجمهور وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة أو بصورة فورية عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة.

كما أشار حنان إلى أن الإفصاح هو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي ويعني تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية وهذا يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة، وضرورة أن تتضمن القوائم المالية والملاحظات معلومات اقتصادية متعلقة بالمنشأة وتمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك التقارير وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تعيد المستخدم في اتخاذ قراراته سواء في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات أو في الجداول أو القوائم المالية الإضافية.¹

إلا أن هناك رأي يقف ضد الإفصاح عن المعلومات المهمة بالتقارير المالية خوفاً من حصول الشركات المنافسة على هذه المعلومات أو اكتشاف المحللين الماليين لبعض المزايا لصالح المستثمرين أو مطالبة اتحادات العمال ببعض المزايا لصالح العاملين، وقد أمكن الرد على ذلك على أساس أن المعلومات التي تخشى المنشآت الإفصاح عنها خوفاً من المنافسة قد يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى خارج المنشأة بالإضافة إلى أنه قد يحدث أن زيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية إلى تحسين درجة التفاوض والمساومة مع اتحادات العمال والموظفين.²

وترى الباحثة بالرغم من اختلاف آراء الباحثين حول معنى محدد للإفصاح إلا أن هناك اتفاقاً حول أهمية الإفصاح باعتباره أداة المحاسبة في توصيل المعلومات لمستخدميها؛ فالإفصاح المحاسبي يعني ضرورة احتواء القوائم المالية على جميع المعلومات المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة التي تساعد في تخفيض حالة عدم التأكد، ومن ثم اتخاذ قرارات سليمة وواضحة وغير مضللة، بحيث أي حذف أو استبعاد لبعض المعلومات من شأنه تضليل متخذي القرارات.

2-1-2 جودة وكثافة الإفصاح في التقارير المالية:

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح وهذا الاهتمام لم يكن وليد الصدفة، حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين تعتمد وبشكل كبير في قراراتها على ما ينشر معلومات في تقارير الشركات،³ علماً أن غالبية قراء القوائم المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على السجلات

¹ حنان، رضوان، " بدائل القياس المحاسبي المعاصر"، الطبعة الأولى، عمان، دار النشر، 2003، ص73.

² تركي، محمود ابراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، الرياض، مجلة جامعة سعود، 1985، ص27.

³ السعدني، مصطفى، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، مقدم إلى المؤتمر الدولي " مهنة

المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، 4-12-2007، ص36.

التفصيلية للوحدات الاقتصادية وهم يعتمدون بشكل أساسي على هذه القوائم والتقارير المالية المنشورة للتعرف على أحوال هذه المنشآت.¹ على اعتبار أن الهدف الأساسي للتقارير المالية بشكل عام يتمثل في مساعدة أو خدمة أولئك الذين لديهم قدرة محدودة أو موارد محدودة للحصول على المعلومات.²

وترى الباحثة أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية يجب أن تكون على درجة من الوضوح والشفافية والمصادقية من حيث اكتمال المحتوى إضافة إلى جودة المحتوى حتى لا يساء استخدامها ولتحقيق المنفعة المرجوة للمستخدمين.

وفي بحث محمد خليل الذي تطرق إلى خصائص جودة المعلومات المحاسبية والتي تضمنتها الدراسات السابقة ومنها:³

دراسة جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A.)

قامت بتحديد خصائص المعلومات المحاسبية، والتي تمثلت في:

- 1- الملاءمة.
- 2- القابلية للتحقق.
- 3- التحرر من التحيز.
- 4- القابلية للقياس الكمي.

دراسة لجنة وضع المعايير المحاسبية (ASSC)

وتتبع هذه اللجنة معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، وقد أشارت في دراستها بأن خصائص المعلومات المحاسبية تتمثل في:

- 1- الملاءمة.
- 2- القابلية للفهم.
- 3- الموثوقية (إمكانية الاعتماد عليها).
- 4- الاكتمال.
- 5- الموضوعية.
- 6- التوقيت المناسب.
- 7- القابلية للمقارنة.

دراسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

حيث أشارت بأن خصائص جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في خاصيتين أساسيتين وهما:

- 1- الملاءمة.
- 2- الموثوقية.

¹ الخطيب، خالد، مرجع سبق ذكره، ص145.

² Ahmad Riahi Belkauoi, Accounting theory, 5th Edition, Thomson Learning Printed in Singapore by Seng Lee Press, 2005. مراجعة طلال الجبوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص450.

³ محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، المجلد25، العدد الاول، 2005، ص21.

ويرتبط بهما خاصيتين ثانويتين وهما:

1- القابلية للمقارنة. 2- الأهمية النسبية.

دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

حيث قامت الدراسة بتقسيم خصائص جودة المعلومات المحاسبية إلى قسمين وهما:

القسم الأول: الخصائص الأساسية وتشمل:

أ- الملاءمة: والتي تتحقق في المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص التالية:

- التوقيت المناسب.
- القيمة التصحيحية.
- القيمة التنبؤية.

ب- الموثوقية: والتي تتحقق في المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص التالية:

- القابلية للتحقق.
- الحياد.
- صدق التعبير.

القسم الثاني: الخصائص الثانوية وتشمل:

- الثبات.
- القابلية للمقارنة.

دراسة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

حيث أشارت بأن مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية وهي:

- الملاءمة.
- الموثوقية.
- الحياد.
- القابلية للمقارنة
- التوقيت الملائم.
- القابلية للفهم.
- الأهمية النسبية.

كما وترى الباحثة أن جميع الدراسات السابقة ركزت في جودة المعلومات على الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية (المعايير الفنية للمعلومات) وفي ضوء ذلك تتساءل الباحثة فيما إذا كان هناك معايير أخرى

لجودة المعلومات المحاسبية.

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل في الآتي:

تعني الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفر معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة.¹

حيث تتجه معظم البلدان إلى تبني معايير المحاسبة الدولية التي تسهل من عملية قراءة وفهم التقارير المالية لأي منشأة وبالتالي اتخاذ القرار السليم، حيث يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين

¹ Nashwa , G., Audit Committee : The Solution to Quality Financial Reporting ,The CPA Journal , December , 2003,P6.

نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية كما تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة.

إن جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي منفعتها يتحددان على ضوء توافر تلك الخصائص، فالخصائص النوعية التي قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام 1980م تمثل معياراً لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية عموماً وذلك لأن القاعدة الأساسية لتلك الخصائص تنطلق من نفعية تلك المعلومات لمتخذ القرار، وبالتالي تتلاءم مع اتجاه المنهج النفعي في عملية التقييم، فضلاً عن ملاءمتها لكافة الأطراف الداخلية والخارجية، حيث تمثل حلقة وصل بين الحاجة إلى هذه المعلومات والمنفعة من استخدامها.¹

وترى الباحثة في هذا الصدد تستخدم جودة المعلومات المحاسبية في الحكم على جودة التقارير المالية، فتوفير معلومات محاسبية نافعة يمثل أحد أهداف النظام المحاسبي، وتتوقف درجة الاستفادة من هذه المعلومات على ما تتسم به من خصائص نوعية من حيث الملاءمة وإمكانية الاعتماد عليها، فالنظام المحاسبي كلما كان قادراً على إنتاج معلومات ملاءمة في التوقيت المناسب ولها قيمة تنبؤية وارتدادية، وكلما كانت هذه المعلومات صادقة العرض وقابلة للتحقق وتتصف بالحياد كلما أمكن الاعتماد عليها، وتزداد فائدة المعلومات ونفعها لمستخدميها كلما كانت قابلة للفهم والمقارنة، إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية ترتبط بإنتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات، وفكرة منفعة المعلومات هي المحور الرئيسي من منظور المعايير المقترحة لجودة المعلومات المحاسبية، وهذه الخصائص تعد بمثابة معايير يسترشد بها للحكم على جودة التقارير المالية.

ولا بد من الإشارة أن جودة الإفصاح تستخدم في تقييم المنفعة النسبية المحتملة لمحتوى التقارير المالية.² حيث تعتمد الجودة العالية للتقارير المالية على البنية الأساسية المساعدة التي تعمل على ضمان وتفسير وترجمة وتطبيق تلك المعايير بطريقة دقيقة وعلى تحديد الموضوعات والمشاكل وحلها بسرعة وتتضمن هذه البنية الأساسية ما يلي:³

1- وجود معايير ذات جودة عالية للعملية المحاسبية.

¹ زكي حمد، محمد نجيب، تحليل منفعة المعلومات المحاسبية البيئية العينية لبناء مؤشرات تقييم الأداء الاستراتيجي في إطار التنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، 2001، ص38.

² محمود، عبدالحميد، أثر متغيرات السوق على الإفصاح في التقارير المالية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 13، 1999، ص15.

³ السعدني، مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص38.

- 2- ضرورة وجود شركات مهنية متخصصة ومستقلة للتدقيق مع وضع رقابة قومية فعالة للجودة.
 - 3- ضرورة الوفاء بمتطلبات الرقابة للجودة من جميع نواحي مهنة المحاسبة.
 - 4- ضرورة إشراف لجنة الأوراق المالية على وضع المعيار المحاسبي.
 - 5- ضرورة إشراف لجنة الأوراق المالية على عمليات الترجمة والتفسير والتطبيق للمعيار من خلال عملية إعادة النظر والتعليق التي يقوم بها قسم تمويل الشركات المساهمة.
- وفي ضوء الدراسات الحديثة والمتزايدة التي تهتم بدراسة جودة التقارير المالية ترى الباحثة أن الأمر لم يعد مقتصر على دراسة الإطار الخارجي للتقارير والمتمثل بخصائص المعلومات المحاسبية وإنما تعدت ذلك لدراسة ما تحتويه هذه التقارير من مفردات وتقييم مدى أهمية هذه المفردات من مفردات معلومات ملائمة والتي تتصف بدرجة كبيرة نسبياً من التقدير والاجتهاد الشخصي في ظل وجود معايير أخرى تشمل الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي ستأتي الباحثة على دراسة هذه الجوانب بدرجة من التفصيل بما يخص البحث.

وقد تمثلت جودة الإفصاح في التقارير المالية للمنشآت من خلال أدبيات المحاسبة بترتيبات مختلفة هي:¹

الكفاية Adequacy (Cooke, 1992)

الشمولية Comprehensiveness (Wallace & et al, 1994)

الإعلامية Infomativity (Pounall, 1993)

الكثافة Intensity (Adhikari & Tondkar, 1992)

وكثافة الإفصاح " Disclosure Intensity " تشير إلى درجة التفصيل التي تكون عندها مفردة المعلومات مطلوب الإفصاح عنها، ومفردة المعلومات تشير إلى كل رقم و (أو) قطعة معلومات مطلوب الإفصاح عنها بشكل مستقل.

ويقصد بمفردة المعلومات (عنصر الإفصاح المقصود) هو الذي يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وبالملاحظات المرفقة بها وبمدي مافيه من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم.²

ويعد رقم الربح هو البند الفردي الأكثر جاذبية وأهمية في التقارير المالية، ولكن القرارات التي تبنى على معلومات الأرباح تختلف تبعاً لاختلاف مستخدمي التقارير المالية فبينما يركز الملاك على الأرباح كمقياس

¹ محمود، عبدالحميد، مرجع سابق، ص16.

² الشريف، عليان، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص36.

لأداء الإدارة، فإن الدائنون والمقرضون يعتمدون على الأرباح لاتخاذ قراراتهم الائتمانية، بينما يهتم المستثمرون بقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والمحافظة على استمرارها في الفترات التالية، كما يعتمد المحللون الماليون عليها عند إجراء التحليل الفني وتقييمهم لأداء الشركة.¹

ويقصد بكثافة الإفصاح أن تغطي درجة التفصيل المطلوبة نوعية المعلومات المطلوبة كمية كانت أم وصفية، مدرجة في حدود نطاق الإعراف والقياس أو معلومات ملحقة في الجداول والتفسيرات والإيضاحات والتعريفات والسياسات، اجبارية كانت أم اختيارية، وهذا الجدل بدوره يقودنا إلى الجدل المحتدم بشأن اتجاهات الإفصاح والمعايير الذي تحكم هذه الاتجاهات، مثل اتجاه الإفصاح الوقائي، اتجاه الإفصاح الإعلامي، واتجاه التوسع في الإفصاح.

فالإفصاح الوقائي يستند إلى رؤية مفادها أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، أما الإفصاح الإعلامي الذي يتلاقى مع مدخل اتخاذ القرارات في طرحه لمفهوم المنفعة كمعيار يتأسس عليه إنتاج المعلومات لكل من متخذي القرار أو نماذج القرار، بينما التوسع في الإفصاح الذي ظهر كحل لمشكلة تحديد مستخدمي التقارير المالية.²

مابين اتجاه الإفصاح الوقائي كحد أدنى والتوسع في الإفصاح كحد مفتوح للإفصاح في ظل ضوابط التكلفة - العائد للمعلومات تقع عدة مستويات للإفصاح، أشار Hendriksen & Breda إلى ثلاث مستويات للإفصاح وهي:

الإفصاح الكافي والإفصاح العادل والإفصاح الشامل

ويتضمن الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات الذي يساعد في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية وتجعلها غير مضللة، بينما يتضمن الإفصاح العادل المعلومات التي تضمن معاملة متساوية لكل المستخدمين الحاليين والمرتبين للقوائم للتقارير المالية، ويقوم الإفصاح الكامل على عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية وليس كل المعلومات تطبيقاً لمبدأ الأهمية النسبية.³

¹ محمود، عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص14

² محمود، عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص16.

³ المليحي، هشام، إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وأثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر، 2006، رسالة ماجستير، 2006، ص18.

كما أن هنالك وجهتي نظر فيما يتعلق بمستوى الإفصاح ودرجة تفصيل المعلومات، فالأولى تبنت مفهوم الإفصاح الشامل بينما تناولت الثانية السعي للوصول إلى درجة أكثر واقعية من خلال تبني مفهوم الإفصاح الكافي على اعتبار أن تحقيق الإفصاح الكامل يعد أمراً فيه الكثير من الصعوبة لمعدي التقارير إضافة إلى صعوبة الاستيعاب في حال كثرة المعلومات وتشعبها وبالتالي فإن ما يمكن توفيره هو الإفصاح الكافي أو المناسب الذي يتسم بالعمومية لا الخصوصية بالشكل الذي يوفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المنشورة حد أدنى من المعلومات التي تمكنها في اتخاذ القرارات.¹

يؤدي المغالاة في كثافة الإفصاح إلى الحد الذي لا يستطيع عنده مستخدم المعلومة أن يوظف المعلومات الواردة إليه، لذلك يجب مراعاة جانبين أساسيين عند التوسع بالإفصاح الذي يقع أثرهما على درجة الاستفادة من المعلومات:²

الجانب الأول: مع كل زيادة في المعلومات تتضح علاقات جديدة، ووقائع لم تكن معروفة، الأمر الذي يزيد من درجة التعقيد التي يجب أن يواجهها متخذ القرار ويمثل هذا الجانب جانب المدخلات لعملية اتخاذ القرار.

الجانب الثاني: يمثل جانب الإدراك أو الاستيعاب المصاحب لكل زيادة في المعلومات المفصح عنها، فالمعلومات تؤدي إلى زيادة وضوح الوضع القائم بتعقيده وعلاقاته المتشابكة، والتي يكون لها تأثير على درجة الإدراك الشخصي والقدرة على استيعاب هذه العلاقات التي تزداد تعقيداً مع كل إضافة إلى المعلومات المتاحة حالياً.

فمع كل زيادة للمعلومات في مراحل الإفصاح الأولى تتزايد معه قدرة الشخص على الاستيعاب، إلا أنه عند حد معين (درجة التشبع بالمعلومات)، فإن أي زيادة في الإفصاح سوف تؤدي إلى تعقيدات جديدة للموقف الأمر الذي يترتب عليه نقصان في درجة الاستيعاب.³

تعتبر التحقيق من ملائمة المعلومات المحاسبية الإضافية لمجموعة من الطوائف المتعددة التي تعتمد على التقارير المحاسبية الخارجية هي القاعدة التي يجب الاسترشاد بها في مجال التوسع في الإفصاح، وعليه

¹ مطر، محمد، أهمية ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، مجلة المدقق، تصدر عن جمعية مدققي الحسابات في الأردن، العدد 47، عمان، حزيران، 2001، ص 7.

² الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 426.

³ الشيرازي، عباس، مرجع سبق ذكره، ص 427.

فإذا ما ثبت محاسبيا ملائمة معلومة معينة من حيث ملاءمته في اتخاذ القرارات فإن القرار بالإفصاح عنها يتطلب منا دراسة للجوانب الآتية:¹

أولاً: تقييم الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي لتحديد درجة التشبع التي تعكسها التقارير المحاسبية. ثانياً: تقييم البدائل المقترحة للتوسع في الإفصاح وذلك لاختبار أكثرها مساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

ثالثاً: مقارنة منفعة المعلومات المراد الإفصاح عنها مع تكاليف إنتاج وتوزيع هذه المعلومات.

وترى الباحثة أن مفهوم التوسع في الإفصاح جاء استجابة للتطورات في بيئة العمل الخارجية بحيث يسمح الوفاء لجميع احتياجات مستخدمي التقارير المالية وهذا لا يعني الإفراط والكم الهائل من المعلومات وإنما له حدود وقيود بحيث يجب الالتزام بها وإلا ستفقد المعلومات أهميتها بالنسبة لمستخدميها.

وكذلك المغالاة في التوسع في الإفصاح تؤدي إلى معوقات تحد من رغبة الإدارة في التوسع في الإفصاح ومن هذه المعوقات:²

1. العمل على توفير معلومات عن المنشأة للمنافسين للاستفادة منها واستخدامها ضد المنشأة الأمر الذي قد يضر بمصالحها.
2. زيادة كمية المعلومات المفصح عنها سيؤدي في تشويش وإرباك بين أولئك الذين يحاولون فهم واستخدام هذا الكم الكبير من المعلومات.
3. عن الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد أمراً مكلف مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في الإفصاح.
4. يوجد شك في ثقة المستخدمين من المعلومات الإضافية المفصح التي من الممكن أن تضر بالشركة مثلاً في حال أظهرت القوائم المالية انخفاض في النشاط قد يدفع ذلك المستثمرين إلى سحب أموالهم من هذه الشركة أو إذا أظهرت ارتفاع في حجم النشاط قد يدفع العمال إلى طلب حصة أكبر من الأرباح المتوقعة قبل أن تتحقق.

¹ الشيرازي، عباس، مرجع سبق ذكره، ص429.

² Mike, Harvey, and Fred, Keer – Financial Accounting Theory and Standards,

Second Edition, Prentice Hall International, London, 1983, p174.

وعليه فإن زيادة الإفصاح أكثر من حدوده أمر غير مرغوب وقد تفقد المعلومات ملاءمتها وموثوقيتها وكذلك تفقد المعلومات خاصية الأهمية النسبية وتؤدي إلى زيادة التكلفة في الوقت الذي من الضروري التركيز على مفهوم اقتصاديات المعلومات، أما الإفصاح المنخفض عن حدوده فيعتبر إفصاح غير عادل لأنه يحرم المستخدمين الخارجيين من معلومات قد يحصل عليها غيرهم بطرق خاصة، مما يؤثر على حياد معدي القوائم والتقارير المالية ومن ثم عدم العدالة في العرض وتقديم المعلومات لذلك فمن الضروري الموازنة بين متطلبات التوسع في الإفصاح بهدف الوصول إلى إفصاح كافي وعادل وشامل يخدم الجميع من ذوي الاحتياجات المشتركة من داخل وخارج المنشأة مما يوفر العدالة والحياد والثقة في عرض وتقديم التقارير المالية.¹

2-1-3 احتياجات مستخدمي التقارير المالية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية و تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فالملاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفين والجهات الحكومية والجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها تعد من الأمثلة على مستخدمي هذه المعلومات،² وتتبع أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة، كما أن الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر الجهات المستخدمة من حيث المحتوى أو الغرض تكون مختلفة، وذلك لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات،³ حيث يعد مستوى فهم وإدراك المستخدم عاملاً حاسماً للإستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات، فلن تكون المعلومات المحاسبية رغم ملاءمتها لظروف الموقف ورغم موثوقيتها وإمكانية الاعتماد عليها مفيدة بالنسبة لمستخدم لا يقدر على فهمها، فحكمها في هذا المجال هو حكم المعلومات غير المتاحة أصلاً لأنه ليس لديه القدرة على تخفيض عنصر عدم التأكد في ظروف

¹ حماد، طارق عبدالعال، التقارير المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005، ص 916.

² مطر، محمد وسويطي، موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص 345.

³ الحيايلى، وليد ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

الموقف وهذا مايفسر لنا اظهار خاصية القابلية للفهم بالنسبة للمستخدم كحلقة وصل بين خصائص مستخدم المعلومات وخصائص المعلومات نفسها.¹

وبناء على ذلك يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية وهي وجود عدة فئات مستخدمة للتقارير المالية، ووجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المالية لدى هذه الفئات وهذا يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسيين هي:²

• الخيار الأول: إعداد التقرير المالي الموحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذا التقرير. وهذا الخيار صعب التطبيق إضافة إلى ارتفاع تكاليفه، وهذا يتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير، التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب ألا تزيد عن العائد المتوقع منها.

الخيار الثاني: إعداد تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض، بحيث يلبي احتياجات جميع المستخدمين المحتملين، وهذا الخيار غير واقعي ويصعب تطبيقه لأن تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطاً جداً بالتفاصيل.

إزاء هذه المشكلة من الممكن اقتراح حل واقعي عبر تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذا التقرير، ويتم بعد ذلك جعل هذا المستخدم المستهدف محورياً أساسياً في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المالية فيه. وإن اتفق على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية، فمن الممكن الاختلاف بشأن تحديد هوية المستخدم المستهدف.

لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA للتغلب على هوية المستخدم المستهدف، قد نحي منحي أكثر شمولية في هذا الصدد، بحيث لا يبقى محصوراً بفئة واحدة معينة فقط من الفئات المستخدمة للتقارير المالية، بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير. من هنا جاء في أحد تقارير اللجان المنبثقة عن المعهد نفسه " إن الغرض الرئيسي للقوائم المالية هو أن تخدم بصورة رئيسية أولئك الذين تكون سلطاتهم ومواردهم وإمكانياتهم في الحصول على المعلومات محدودة، وبناء عليه يجب

¹ حنان، رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2003، ص187-188.

² مطر، محمد وسويطي، موسى، مرجع سبق ذكره، ص337.

تصميم القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة أو العريضة لجميع الفئات المستخدمة لتلك القوائم.¹

2-1-4 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصفات الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار واستخدامها كأساس لتقييم جودة المعلومات المحاسبية.² تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مجموعة السمات الوصفية التي يتعين توافرها في المعلومات المحاسبية التي تحويها التقارير المالية المنشورة والتي تجعلها مفيدة لمستخدميها، فالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية النافعة هي بمثابة معايير للحكم من خلالها على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي على جودة التقارير المالية، فهذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم جودة المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وعلى ذلك فالهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. حيث حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أهم الخصائص التي تجعل من المعلومات الواردة في البيانات المالية ذات فائدة للمستخدمين، من أهمها قابلية الفهم والملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة:³

1. قابلية الفهم:

تعتبر القابلية للفهم من جانب المستخدمين أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة بالبيانات المالية. ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدمين على علم كاف بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة، وأن يكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية كمتا تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافتهم من ناحية أخرى

2. خاصية الملاءمة:

حتى تمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية، ولكي تكون

¹ مطر، محمد، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص339.

² الشيرازي، محمد عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، 1990، ص195.

³ معايير المحاسبة الدولية، 2011، ص33.

المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية التالية: القدرة على التنبؤ والقدرة على التقييم الارتدادي (التغذية العكسية) والتوقيت الملائم.

3. خاصية الموثوقية:

وتعني الموثوقية القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدمي هذه المعلومات بأقل درجة ممكنة من الخوف بحيث يمكن الاعتماد عليها وخاصية الوثوق بالمعلومة هي مكملة لخاصية الملائمة، ولكي تكون المعلومة مفيدة يجب أن يكون موثوق بها ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز وتمثل بأمانة ماتقتضي تمثيله أو يتوقع بشكل معقول أن تمثله.

- التمثيل الصادق: لتكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول.
- الحياد: تكون المعلومات حيادية إذا كانت خالية من التحيز، وتكون البيانات المالية غير حيادية إذا تم اختيار أو عرض المعلومات التي تحتويها بطريقة مصممة للتأثير على اتخاذ القرار أو الحكم لتحقيق نتيجة محددة مسبقاً.
- الاكتمال: يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

4. قابلية المقارنة:

تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية قابلة للمقارنة عندما يكون المستخدمون قادرين على تحديد نواحي التشابه والاختلاف بين تلك المعلومات الواردة في تقارير أخرى، حيث تنطبق قابلية المقارنة على مايلي:

أ- مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشآت.

ب- مقارنة البيانات المالية لنفس المنشأة على مدى فترات زمنية.

إن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هي إعلام المستخدمين على السياسات المستخدمة في إعداد البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ على هذه السياسات وتأثيرات هذه التغيرات، نظراً لان المستخدمين يرغبون في مقارنة أداء المنشأة على مدى الوقت فإنه من المهم أن تظهر البيانات المالية معلومات مقابلة للفترات السابقة.

المبحث الثاني: تقييم المنفعة النسبية لمحتوى التقارير المالية

2-2-1 محتوى التقارير المالية:

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المحاسبي قيمة ما يحتويه التقرير من معلومات اقتصادية من وجهة نظر مستخدم هذا التقرير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمنشأة، حيث تقاس قيمة هذه التقارير المالية بمقدار الفائدة أو المنفعة المحققة لمستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.¹

ان المعلومات المحاسبية -محتوى إعلامي- يكون لها تأثير في اتجاهين:

الأول: يتمثل في الارتباط والتأثير في درجة كفاءة سوق الأعمال والاستثمار، حيث تتوقف هذه الكفاءة على أمرين:

1. تماثل المعلومات وتوافرها لجميع المستثمرين في السوق وبالقدر نفسه، ومن ثم يصعب على أي مستثمر استغلال معلومات خاصة-خلاف ما هو متاح للجميع-في تحقيق أرباح غير عادية على استثماراته.
2. الإدراك والفهم للمتعاملين في السوق واستيعابهم للمعلومات، من خلال الرسالة المحاسبية الإعلامية (القوائم المالية-التقارير... وغيرها)، مما يجعل سعر الورقة المالية مرتبطاً طيلة الوقت بالقيمة الحقيقية لهذه الورقة، ان أسعار الأوراق المالية تعدّ مؤشراً دقيقاً لمنفعة المعلومات المتاحة، حيث تتغير هذه الأسعار بسرعة نتيجة لأي معلومات جديدة ذات علاقة بها للمحافظة على توازن السوق.

الثاني: يتمثل في الارتباط والتأثير في القرارات الاستثمارية والمستثمرين في السوق، حيث يتم تصنيف المعلومات التي تستخدم في تحليل القرارات الاستثمارية حسب البيئة إلى: معلومات عن البيئة الخارجية، ومعلومات عن البيئة الداخلية وان الدراسات المحاسبية ركزت على محاولة توضيح أثر البيئة في وظيفتي القياس والتوصيل المحاسبي، إلا ان هذه الدراسات قد انتهت إلى القول بان وظيفة التوصيل المحاسبي (الإعلام المحاسبي) هي التي تخضع للمتغيرات البيئية، باعتبار أن أهداف التقارير المالية يتم توجيهها نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية وتمدهم بمعلومات عن المكاسب ومكوناتها وكذلك عن الوضع المالي وأداء المنشأة.²

وهكذا فان المحتوى الإعلامي للتقارير والقوائم المالية يرتكز على عدد من الركائز التي تتلاءم مع المتغيرات البيئية تتمثل فيما يأتي:

¹ مطر، محمد وسويطي، موسى، مرجع سبق ذكره، 2008، ص317.

² الزين، منصور، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29-30 نوفمبر، جامعة البليدة،

2011، ص139.

1. الطلب المتزايد على المعلومات المحاسبية، حيث يمثل أحد المقاييس لجودة المعلومات وفعالية الإعلام المحاسبي نتيجة لزيادة عدد مستخدمي المعلومات واحتياجاتهم منها لاتخاذ القرارات المختلفة.
 2. مدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية من ملائمة وثقة ومصداقية وقدرة تنبؤية وموازنة، حيث تعدّ مقياساً من مقاييس جودة المعلومات وفعالية الإعلام المحاسبي نتيجة لتباين احتياجات مستخدمي المعلومات.
 3. مدى الاتساق والملاءمة بين مدخلات عمليات التشغيل، ومخرجات نظام المعلومات تعدّ مقياساً من مقاييس جودة المعلومات وفعالية الإعلام المحاسبي، بما يحقق ضمان كفاءة مخرجات نظام المعلومات، كقنوات للاتصال، وكفاءة المحتوى الإعلامي لهذه المخرجات.
 4. مدى كفاية المحتوى الإعلامي الذي تشتمل عليه مخرجات نظام المعلومات، الرسائل الإعلامية (التقارير-القوائم وغيرها) لاحتياجات المستخدم الداخلي أو الخارجي، وذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاية الإفصاح المحاسبي، وعرض المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية بالشكل الذي يجعل الرسالة الإعلامية مفهومه وغير مضللة وملاءمة لحاجة المستثمرين.
- تمثل القوائم المالية الجزء الأساس للتقارير المالية حيث تمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وتشمل القوائم المالية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والملاحظات والإفصاحات والإيضاحات التي تعد جزء مكمل للقوائم المالية ولا تتضمن التقارير المالية جزء القوائم المالية فقط وإنما تمتد لتشمل العديد من الأشكال والتقارير مثل تقرير مدقق الحسابات ، وخطاب مجلس الإدارة الموجه للمساهمين والمستثمرين المحتملين وغيرهم، وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الشركة الحالي والمستقبلي، واثر نشاط الشركة على البيئة والمجتمع المحيطة بهم ومشاركتها في حل مشكلات المجتمع مثل البطالة والتلوث.¹

¹ Donald, Kieso, Jerry, Weygandt, and Warfield, Terry, , Intermediate Accounting, Twelfth Edition, John Wiley & Sons, USA, 2007, P2.

وسنتناول فيما يلي التقارير المالية ومحتوياتها من المعلومات المالية وغير المالية وأهمية هذه المعلومات: تعتبر القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية، وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى المركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه عن هذه الفترة. تعتبر القوائم المالية موجهة أساساً إلى المساهمين (ملاك المشروع) وفئات أخرى من المستفيدين تعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية كالدائنين والبنوك وغيرهم، ويمكن إدراج القوائم المالية كالتالي:

2-2-1-1 قائمة الدخل:

والتي تبين قدرة المنشأة على تحقيق المكاسب الأيرادية خلال فترة محاسبية معينة عادة تكون سنة مالية وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات والنفقات للمنشأة وصافي دخلها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة.¹

وهي بمثابة تقرير عن نتيجة العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة وتشتمل على معلومات عن الإيراد من المبيعات وأية إيرادات أخرى وكذلك تكلفة المبيعات وأية مصروفات أخرى رئيسية أو غير رئيسية وإجمالي الربح والدخل من العمليات التي يقوم بها المشروع، وقد تعد قائمة الدخل على أساس مقابلة إيراد الفترة بمصروفاتها للوصول إلى صافي الربح وهو ما يطلق عليه بقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة أو قد تعد قائمة الدخل على أساس التفرقة بين الإيرادات والمصروفات ذات العلاقة بالنشاط الرئيسي للمشروع من غيرها من الإيرادات والمصروفات العرضية والتي ترجع إلى سياسات مالية أو إدارية أو ظروف اقتصادية معينة.

وتأتي أهمية قائمة الدخل متعددة المراحل من قبل المحللين الماليين نظراً لأهميتها في بيان المقدرة الكسبية للمشروع ومدى استمراره في تحقيق هذه الأرباح، كما اهتم بها المستثمرون لتحديد العائد من وراء استثماراتهم وكذلك الدائنون والبنوك لتحديد مقدرة المشروع على سداد التزاماته القصيرة أو الطويلة الأجل. وقد أدى الاهتمام بقائمة الدخل من جانبي المستفيدين إلى مطالبتهم بالمزيد من المعلومات التي تحتويها هذه القائمة وخاصة فيما يتعلق بالتمييز بين عناصر قائمة الدخل والتي تدخل تحت النشاط الرئيسي للمشروع أو النشاط العرضي والتمييز بين أنواع المصروفات المختلفة الإدارية والبيعية والمصروفات الثابتة والمصروفات المتغيرة وكذلك تصنيف بنود هذه القائمة وطريقة عرضها مما يسهل مهمة المستفيدين منها.²

¹ جعفر، عبد الإله نعمة، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص259.

² تركي، محمود، مرجع سبق ذكره، ص9.

2-2-1-2 الميزانية العمومية:

وتعرف الميزانية بأنها كشف بأرصدة أصول والتزامات المنشأة وحقوق الملكية فيها وذلك في تاريخ معين وهي تعكس المركز المالي للمنشأة في ذلك التاريخ أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ الاستحقاق¹، حيث يحتاج القائم بالتحليل المالي إلى المعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي في التعرف على كل من:

أولاً: السيولة:

وتعرف السيولة بأنها الوقت المتوقع لأصل من الأصول كي يتم تحويله إلى نقد أو يتم دفع التزام ما فكل المقرضين سواء لأجل قصير أو أجل طويل يهتمون بالتعرف على نسب السيولة في المدى القصير مثل نسبة النقد وشبه النقد إلى المطلوبات المتداولة لتقييم قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وكذلك المالكين الحاليين والمحتملين يدرسون سيولة المنشأة لتقييم امكانية استمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستمرارها في تحقيق الأرباح وإمكانية توزيع عمليات المنشأة وبشكل عام فكلما ازدادت سيولة المنشأة كلما كانت خطورة فشلها أقل.²

ثانياً: الملاءة المالية:

تشير إلى قدرة المنشأة إلى دفع ديونها في تاريخ استحقاقها. تعد المنشأة التي لديها مستوى كبير من الديون طويلة الأجل مقارنة بالأصول ضعيفة الملاءة، وبالتالي لديها درجة خطورة مرتفعة لأنها سوف تحتاج أصول زيادة لمقابلة التزاماتها الثابتة المتمثلة في الفوائد وأصل الدين. تؤثر كل من السيولة والملاءة على المرونة المالية للمنشأة، والتي تقيس قدرة المنشأة على اتخاذ الاجراءات الفعالة لتعديل مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية، لكي تستطيع مواجهة الاحتياجات غير المتوقعة واستغلال الفرص. على سبيل المثال المنشأة التي لديها ديون كبيرة ليس لديها مرونة مالية حيث أن لديها مصادر النقدية قليلة أو معدومة لتمويل التوسع أو دفع الديون في تاريخ استحقاقها. وبالتالي فالمنشأة التي يكون لديها مرونة مالية تكون قادرة على خدمة الديون في أسوأ الأوقات ومواجهة الأزمات غير المتوقعة، وتكون لها ميزة ربحية وميزة استغلال الفرص المالية غير المتوقعة وبالتالي تقليل المخاطر واحتمالات الفشل.³

¹ الصبان، محمد سمير وجمعة، اسماعيل ابراهيم، الأسس العامة في القياس والإفصاح المحاسبي النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1995، ص189.

² الفداغ، فداغ، المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2002، ص168.

³ Donald, Kieso, Jerry, Weygandt, and Warfield, Terry, Intermediate Accounting, Twelfth Edition, John Wiley & Sons, USA, 2007, P171.

2-2-1-3 قائمة التدفقات النقدية:

وهي القائمة التي تهدف إلى تقديم معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة، بالإضافة إلى تقديم معلومات عن أنشطة المنشآت المختلفة سواء منها الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية خلال الفترة وذلك بدوره يمكن من التعرف على المقدرة الكسبية للمنشأة.¹

2-2-1-4 قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعكس قائمة التغيرات في حقوق الملكية صافي الأصول، حيث تمثل قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي حيث تتعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية لذلك يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة للإفصاح عن التغيرات المستقلة.²

وتوضح هذه القائمة الأرباح التي تمت خلال السنة المالية والتغيرات التي حدثت عليها بالإضافة إلى بيان الربح من سنوات سابقة والتوزيعات والتحويلات التي تمت عن فترة معينة، حيث يهتم المحلل المالي بهذه القائمة في بيان حركة الأرباح ونموها وتطورها خلال عدد من السنوات والتوزيعات التي تمت من الأرباح في شكل احتياطات أو توزيعات للمساهمين.³

2-2-1-5 تقرير مراقب الحسابات:

يتضمن تقرير مراقب الحسابات نتيجة الفحص للقوائم المالية من حيث مدى دقة المعلومات التي تحتويها ومدى تمثيلها بصدق وعدالة للعمليات التي تمت بالمشروع عن فترة مالية معينة، وعلى ذلك يجب ان يشير تقرير مراقب الحسابات إلى أن القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإلى عدم وجود تغيير في هذه المبادئ من فترة مالية لأخرى، بالإضافة إلى بيان مدى كفاية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية للمستفيدين منها. هذه ويعتبر تقرير مراقب الحسابات النظيف (غير المتحفظ) دليلاً على صدق وعدالة المعلومات الواردة بالقوائم المالية.⁴

¹ Donald, Kieso, Jerry, Weygandt, and Paul, Kimmel, Financial Accounting, Third Edition, John Wiley & Sons, USA, 2005, P609.

² حنان، رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003، ص292.

³ تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص9.

⁴ أحمد، سامح رضا، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، 2011، ص57.

2-2-1-6 تقرير مجلس الإدارة:

يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عامة عن الشركة وأهدافها ومركزها المالي والتسويقي، كما يتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل. وتقرير مجلس الإدارة بهذا المعنى لا يحتوي على معلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من جانب المحلل المالي أو المستثمرين والدائنين وغيرهم، كما أن المعلومات الواردة به لا تخضع لمراجعة مراقب الحسابات ومع ذلك فقد يحتوي هذا التقرير على بعض المعلومات التكميلية الأخرى التي قد يحتاج إليها متخذو القرارات الاقتصادية.

2-2-1-7 تقرير الإدارة التنفيذية:

وهو تقرير إلزامي تقوم بإعداده الشركات المساهمة ويتضمن معلومات أكثر تفصيلاً من تقرير مجلس الإدارة، مثل معلومات عن الأصول والتغيرات التي حدثت عليها خلال السنة المالية والالتزامات وحقوق الملكية، بالإضافة إلى معلومات عن التعاقدات الجديدة وسياسة توزيع الأرباح ومعلومات عن العاملين والخدمات المقدمة من الشركة للعمال بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة¹

وقد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية لأن كل منها منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها بالإضافة إلى أن هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية قد تحتاج إلى معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.²

ويرى عباس الشيرازي أن المعلومات التي يمكن إثباتها في صلب القوائم المالية يجب أن تخضع للمعايير التالية:³

- 1- التعريف: أي أن يخضع البند أو المفردة لأحد التعريفات المحددة لعناصر القوائم المالية.
- 2- القابلية للقياس: أي يجب أن يكون البند الذي يثبت كأحد عناصر القوائم المالية قابلاً للقياس المالي.
- 3- الملاءمة: أي يجب أن تكون المعلومات الخاصة بهذا البند أثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

¹ تركي، محمود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص10.

² تركي، محمود إبراهيم، تحليل التقارير المالية، جامعة الملك سعود، 1995، ص5.

³ الشيرازي، عباس، مرجع سبق ذكره، 1990، ص323.

4- الموثوقية: أي إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات من حيث درجة صدق تمثيلها للظاهرة ومن حيث الموضوعية وعدم التحيز.

بالإضافة إلى القوائم الأساسية، تتسع التقارير المالية لتشمل معلومات أخرى كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب التالية:

1- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وتعتبر جزءاً مكملاً للقوائم المالية وتشمل:

1. الملاحظات الهامشية.

2. القوائم الإضافية والكشوف الملحقة.

2- تقرير الإدارة ويشمل عادة:

1. خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين.

2. تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل.

3- تقرير مراجع الحسابات.

وبصفة عامة يمكن القول أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها خارج نطاق القوائم المالية هي تلك التي لا يمكن إخضاعها لمعايير الإثبات المحاسبي السابق ذكرها، وهذه الإيضاحات لا تعتبر بديلاً أو وسيلة لتجنب إظهار بعض البنود الهامة في القوائم المالية.

حيث نصت المعايير المحاسبية، كالمعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى ما تقضي به بعض التشريعات والقوانين كإفصاحات الزامية للمعلومات غير المحاسبية محدودة وضرورية،¹ ويهدف الإفصاح الإلزامي إلى تقديم القدر الكافي والمناسب لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة ولذلك يشمل هذا النوع من الإفصاح ما يأتي:²

1. السياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية والختامية.

2. التغييرات التي طرأت في تطبيق السياسات المحاسبية مثل تغيير طريقة الأول فالأول إلى الأخير فالأول عند تسعير المخزون.

¹ ابو طالب، يحيى محمد، " المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة، لإعداد وعرض القوائم المالية ذات الاستخدام العام، 2004، ص 61.

² Abd-El Fattah, Halaabd-EINaby, " Measurement of the mutual Impacts of Accounting Voluntary Disclosure on the Lenders, and Borrowers, Stock Prices—an Empirical Study, a Dissertation, Faculty of commerce, University of Cairo, 2001, p.10.

3. التغييرات التي طرأت في التقديرات المحاسبية مثل تعديل العمر الانتاجي للأصول طويلة الأجل أو ظهور معلومات إضافية تؤثر في بعض تقديرات المخصصات.
 4. التغييرات التي طرأت نتيجة اكتشاف أخطاء حدثت في سنوات سابقة تم اكتشافها في السنة الحالية، مثل الأخطاء الحسابية، أو الأخطاء الناتجة عن الجهل أو النسيان، ومثل هذه التغييرات يجب الإفصاح عنها ضمن السياسات والمعلومات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية ويتم شرح الخطأ وأثر تصحيحه على القوائم الحالية والسابقة.
 5. التغييرات التي طرأت على الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية مثل تغيير الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية من شركة أشخاص إلى شركة أموال، أو في حالة اندماج الشركات، أو تقسيم الشركة الواحدة إلى عدة شركات، ومثل هذه التغييرات يتم الإفصاح عنها عند إعداد وعرض القوائم المالية لتحقيق القابلية للمقارنة بين الفترات المالية.
 6. الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة، ويتم ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
 7. الإفصاح عن الارتباطات المالية ويتم ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مثل الارتباطات بعقود مستقبلية، ويجب هنا شرح طبيعة الارتباط وشروطه وتأثيره المالي.
 8. الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدارها، مثل التغييرات المهمة التي طرأت على الأصول والخصوم خلال المدة من تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدارها، على ان يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، التي تشمل وصف طبيعة هذه الأحداث وصعوبة تقديرها بالقدر المناسب، وتأثيرها المالي مستقبلاً.
- كما ان الإفصاح الاختياري بوساطة المديرين يعد مصدر معلومات مهماً بطريقة متزايدة.
- ويهدف الإفصاح الإضافي أو الاختياري لتقديم معلومات إضافية، قد لاتنص عليها التشريعات والقوانين المالية أو المعايير المحاسبية وذلك بهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، حتى لا يلجؤوا إلى مصادر أخرى للمعلومات قد تكون مضللة ولذلك سمي هذا النوع من الإفصاح بالإفصاح الإعلامي حيث لم يعد نطاق الإفصاح المحاسبي قاصراً على مجرد إخلاء مسئولية إدارة الوحدة الاقتصادية

وانما اتسع ليشمل تقديم أكبر قدر من المعلومات المحاسبية التي تزيد من درجة الثقة بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية ومن أمثلة الإفصاح الاختياري كل من:¹

1. الإفصاح عن التنبؤات المالية المستقبلية.
2. الإفصاح عن تحليلات الأصول طويلة الأجل والمخزون.
3. الإفصاح عن خطط الانفاق الاستثماري.
4. الإفصاح عن ربحية السهم.
5. الإفصاح عن خطط الإدارة بشأن توزيعات الأرباح

إضافة إلى تقديم القوائم المالية لفترة كل ثلاثة أشهر، والقوائم المالية القطاعية، وغير ذلك من المعلومات الإضافية التي ترفع درجة الإفصاح المحاسبي إلى درجة الإفصاح الشامل.

كما ترى الباحثة مما تقدم ان الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري للمعلومات غير المحاسبية يكملان بعضهما بما يتناسب مع حاجة الاطراف المستخدمة للقوائم المالية من المعلومات التي يحتاجها في اتخاذ القرارات المختلفة.

إن الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية يتحدد بمتطلبات المعايير المحاسبية المطبقة واحتياجات المستخدمين لهذه الإيضاحات وبفلسفة الإدارة وأضيف إليها المتطلبات التشريعية والاعتبارات البيئية في المجتمع لما لها من تأثير مباشر على هيكل الإفصاح المحاسبي الإضافي، إلا أن عملية التطوير في أساليب الإفصاح تمثل عملية مستمرة وتتغير إلى الأفضل في اتجاه مقابلة احتياجات المستخدمين إلى المعلومات المحاسبية.² وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (5) الصادر عام 2011 على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية وهي:

1. المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في التقارير المالية والتي تتألف من الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي، والإيضاحات حول القوائم المالية.
2. استخدام المعلومات المالية لإجراء الدراسات واتخاذ القرارات المالية المختلفة لذلك يجب أن تكون المعلومات المالية واضحة ومفهومة من أجل سلامة قرارات المستثمر، وغالبا ما تتضمن

¹ الخلايله، محمود عبد الحليم، " مؤشرات الداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالية "، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 11، العدد 2، مايو 2004، ص183-204.

² الناغي، محمود السيد، أسس المحاسبة: التأصيل وإطار التطبيق، المنصورة المكتبة العصرية، 207، ص283.

القوائم المالية معلومات تفرضها المتطلبات المحلية لكل دولة، وذلك بالإضافة إلى الحد الأدنى الذي تفرضه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

3. عدم الالتزام باستخدام شكل محدد للتقارير المالية، وقد يختلف شكل التقارير المالية من قطاع اقتصادي إلى آخر، وذلك لتكون المعلومات الواردة فيه أكثر إفصاحا.

وترى الباحثة أن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم والتقارير المالية يجب أن تتسم بالمصداقية والوضوح إلى جانب التركيز على الأمور الجوهرية بحيث تمكن مستخدمي هذه التقارير من قراءتها بيسر وسهولة، بحيث يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الأثر المهمة على قرارات المستخدم في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو في الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول مكملة أو في كشوف تلحق بها، كما يتطلب الأمر أحيانا الإفصاح عن المعلومات الواحدة نفسها في أماكن متعددة في البيانات المالية إذا كانت مهمة ويعتمد في ذلك على الأهمية النسبية للبند المحاسبي المطلوب الإفصاح عنه.

2-2-2 الأهمية النسبية لمحتوى التقارير المالية:

تقتضي خاصية الأهمية النسبية توجيه الاهتمام نحو مستخدمي المعلومات المالية والتعرف على احتياجاتهم وتلعب هذه الخاصية دورا كبيرا في تحديد المعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية وتتصف معلومات ما أنها ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على نجاعة قرارات مستخدميها، وتعتبر مؤشرا هاما يتم اللجوء إليه عند القيام بعملية الدمج، ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبند معين يجب أن يؤخذ طبيعة ذلك البند وقيمه في الاعتبار، ومن المعتاد أن يتم تقييم هذين العاملين معا غير أن احدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة.¹

للأهمية النسبية جانبين يجب مراعاتهما، جانب كمي وآخر نوعي وأحيانا يتم التطبيق العملي على خليط من الجانبين:²

2-2-2-1 الجانب الكمي في الأهمية النسبية:

تعد المعلومة المحاسبية مادية عندما يكون المبلغ النقدي من الكبر بما فيه الكفاية لأن يحدث تغيرا في قرارات المستخدم، فالمعلومات المحاسبية المادية فقط يجب إيصالها للمستخدمين، حيث ترتبط الأهمية النسبية ارتباط وثيق بالملائمة ذلك لأن المفهومين يتصلان بالتأثير على مستخدم المعلومات المحاسبية،

¹ سويسبي، هوارى و خمقاني بدرالزمان، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29-30، نوفمبر، جامعة ورقلة، 2011، ص303.

² حنان، رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003، ص218.

كما يتم تحديد الأهمية النسبية لمفردة معينة من خلال اللجوء إلى معيار النسب وذلك من خلال ربط البند المحاسبي بمتغير ملائم آخر ينتمي إليه البند المراد تقويم أهميته النسبية بحيث يكون الربط ذو دلالة ويسمح بتميز المهم نسبيا من غير المهم.

كما يلاحظ أن هناك توجهها نحو التعبير عن النسب في صورة منطقة حدودية ذات حدود عليا ودنيا فإذا ما تجاوزت نسبة البند المعني الحد الأعلى للمنطقة الحدودية اعتبر البند مهما نسبيا وإذا كانت النسبة تحت الحد الأدنى اعتبر البند غير مهم، أما إذا تراوحت النسبة بين الحدين الأعلى والأدنى فقد يكون البند مهما نسبيا أو غير مهم بحيث تعتمد على الظروف المحيطة والحكم المهني والخبرة العلمية والعملية.¹

وفي نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات تمت الإشارة إلى الخصائص التي تتسم بها قيمة البند:²

1. مقدار البند منسوبا إلى التوقعات العادية.

2. حجم البند منسوبا إلى أساس ملائم.

2-2-2-2 الجانب النوعي في الأهمية النسبية:

نظر لضرورة مراعاة الجانبين الكمي والنوعي عند اتخاذ القرار حول مدى الأهمية النسبية فقد يكون البند المحاسبي غير مهم كميا لضآلة مبلغه أو حجمه ولكن _ من جهة أخرى _ قد يكون مهما نسبيا لأسباب نوعية.

تبعاً لرأي الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA فإنه يمكن تحديد الأهمية النسبية والبنود المحاسبية نوعياً من منطلقين:

• حالة الأهمية النسبية الكامنة للحدث.

• حالة التأثير المعاكس للبند المحاسبي على التقارير المالية.

1 (الأهمية النسبية الكامنة للحدث:

هناك بعض الأحداث مهمة نسبياً بغض النظر عن مبلغها أو حجمها وفيما يلي أهمها:

• أحداث غير عادية تصنف تحت بنود غير عادية.

• مفردات ذات معنى مهم نسبياً.

تتضمن البنود غير العادية الدخل والمصروفات التي تنشأ عن أحداث أو عمليات نادرة الحدوث مثال (خسائر الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى) لذا يجب الإفصاح عن طبيعة وقيمة كل بند غير عادي بصورة

¹ حنان، رضوان حلوة، مرجع سبق ذكره، 2003، ص221.

² سويسسي، هوارى و خمقاني بدرالزمان، مرجع سبق ذكره، ص303.

منفصلة، بحيث اعتبار الأحداث غير العادية دوما أحداث مهمة نسبيا بغض النظر عن مبلغها فدمجها مع بنود أخرى يقلل من فائدة المعلومات المحاسبية ويضعف قابليتها للمقارنة في التنبؤ.

أما بالنسبة للمفردات أو الأحداث ذات المعنى المهم نسبيا يجب الإفصاح عنها حتى ولو كان مبلغها ضئيل جدا مثلها (السرقة أو الاختلاس الواقع على أصول الوحدة المحاسبية، وجود فروقات في مطابقة التدفقات النقدية وكشف البنك، المبالغ المستحقة على أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين في المنشأة).¹

(2) حالة التأثير المعاكس للبند المحاسبي على التقارير المالية:

يعد البند المحاسبي مهما نسبيا، وذلك إذا كان له تأثير عكسي على وضع القائمة المالية التي ينتمي إليها، فمثلا تأثير مفردة أو بند على قائمة الدخل وتحويل النتيجة إلى خسارة، أو أن البند يعكس اتجاه الأرباح من الاتجاه التنزلي إلى الاتجاه التصاعدي وبذلك تكون المفردة مهمة نسبيا ويلزم الإفصاح عنها بدقة وطرق سليمة.²

وبشكل عام تتمثل الخصائص النوعية التي تتسم بها طبيعة البند فيما يلي:³

1. الأهمية الأساسية للعملية أو الحدث أو الظروف التي تعكس البند سواء أكانت غير عادية

أو غير متوقعة أو غير ملائمة أو أن تكون نتيجة لمخالفة النظام الأساسي للمنشأة.

2. الأهمية الأساسية للبند كمؤشر للمسار الذي يحتمل أن تسلكه الأحداث المقبلة سواء أكان

ذلك في صورة أنشطة جديدة، أو إدخال تغييرات جوهرية على الأنشطة القائمة أو تعديل

أساليب تأدية الأعمال التي تزاولها المنشأة.

وترى الباحثة في ضوء ما تقدم أن الأهمية النسبية من تسميتها هي مفهوم نسبي وليس مفهوم مطلق

نظراً للتعقيدات والاختلافات الكبيرة التي يواجهها مستخدمي المعلومة والتي تتطلب إدخال الجانب الذاتي

في الحكم ما يبدو ذلك عند تقييم الأهمية النسبية للمعلومات والذي يتجلى في تطبيق المعرفة العلمية

والخبرة العملية في الوقت نفسه.

بالرغم من اختلاف المحاسبين على المعنى المحدد للإفصاح إلا أنهم متفقون على ضرورته وأهميته

والجدول رقم (1) يوضح طرق الإفصاح، ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح:⁴

¹ حنان، رضوان حلوة، مرجع سبق ذكره، 2003، ص222.

² حنان، رضوان حلوة، مرجع سبق ذكره، 2003، ص223.

³ سويسبي، هوارى و خمقاني بدرالزمان، مرجع سبق ذكره، ص303.

⁴ هوارى، معراج و عدون، ناصر دادي، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، 2008، ص10.

والذي يبين أن طرق الإفصاح ومتطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها وأهميتها.

جدول رقم (1) طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية

<p>تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وأيضاً ما يتعلق بالتبويب، التوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.</p>	<p>وتشمل على قوائم أساسية وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قائمة الدخل أو حسابات ختامية. - قائمة المركز المالي. <p>وكذلك قوائم إضافية وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قائمة التغيير في المركز المالي - قائمة الأرباح الموزعة. - قائمة التدفق النقدي. 	<p>1- القوائم المالية</p>
<p>وهذه المذكرات تعتبر جزءاً مكملاً للقوائم المالية، وتشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها.</p>	<p>وتكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على:</p> <ul style="list-style-type: none"> - طرق تقويم المخزون. - طريقة الاهتلاك المطبقة. - التزامات محتملة. - أحداث وقعت بعد أعداد الميزانية. - أثر التحويلات للعملات الأجنبية. - التغيير في السياسات المحاسبية. 	<p>2- إيضاحات وتفسيرات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. - على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير. 	<p>أهم ما ستضمنه:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. - نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية 	<p>3- تقرير مراجع الحسابات الخارجي</p>
<p>تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكمل لها والأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.</p>	<p>توضح ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أي ضمانات على أحد الأصول. - سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية والتكلفة للأوراق المالية. - سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية. 	<p>4- الإيضاحات</p>

<p>توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة</p>	<p>أهم هذه الجداول:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحليل الأصول، الاهلاك. - تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير. - بيان المبيعات، تكلفة المبيعات. 	<p>5- جداول إحصائية</p>
<p>يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا وتفيد في التنبؤ.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - معلومات عن أهداف المشروع. - النشاط الحالي والمستقبلي له. - أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. - الطاقة الإنتاجية. - مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع. 	<p>6- تقرير الإدارة</p>
<p>يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة وعلى مستخدمي التقارير المالية حاليا وفي المستقبل وتفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة. - الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. - الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. - تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية. - المعايير المحاسبية. - معايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدقي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة. 	<p>7- هيئة الأوراق المالية</p>

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الاول: اجراءات الدراسة الميدانية

1-1-3 فرضيات الدراسة.

2-1-3 عينة الدراسة.

3-1-3 مصادر جمع البيانات.

4-1-3 مخطط توضيحي لقياس متغيرات البحث.

5-1-3 الأساليب الاحصائية المستخدمة في البحث.

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج

1-2-3 اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة.

2-2-3 اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الاول:

اجراءات الدراسة الميدانية

يحدد البحث أثر متغيرات السوق في كثافة الافصاح وجودته في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية للفترة من 2008 وحتى 2012، وتم اختبار هذا الأثر من خلال اجراءات العمل الاحصائي.

1-1-3 فرضيات الدراسة.

تمت صياغة مشكلة الدراسة في مجموعة من التساؤلات التي تبحث عن إجابة، وسوف نضع الاجابة في صورة فروض قابلة للإثبات أو النفي وتستجيب للمنهج الاحصائي في التحقق وسوف يتم صياغة الفروض في صورة فرض العدم.

1- لا يعتبر الافصاح في التقارير المالية المنشورة ذو كثافة عالية.

2- لا تختلف مستوى (درجة كثافة) الافصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لتشنت الملكية.

3- لا تختلف درجة كثافة الافصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لحجم الشركة.

4- لا تختلف درجة كثافة الافصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لاختلاف نوع النشاط الذي تمارسه الشركة.

5- لا تختلف درجة مستوى (درجة كثافة) الافصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لمتطلبات الوعي الاستثماري في الأسواق المالية.

6- لا توجد أثر بين كثافة الافصاح في التقارير المالية المنشورة وبين التدقيق الخارجي.

2-1-3 عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على تسع شركات مسجلة في بورصة دمشق للأوراق المالية موزعة على قطاعات مختلفة تم اختيارها على أساس البعد الزمني من حيث ادراجها في سوق دمشق للأوراق المالية حيث يعرض الجدول الآتي رقم (2) عينة الدراسة موزعة على مجموعة من القطاعات النوعية.

الجدول (2)

تقسيم الشركات بعينة الدراسة طبقاً لنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

قطاع المصارف
بنك بيمو السعودي الفرنسي
المصرف الدولي للتجارة التمويل
بنك سورية الدولي الإسلامي
قطاع التأمين
الوطنية للتأمين
الاتحاد التعاوني للتأمين - سولدارتي
المتحدة للتأمين
قطاع الزراعة
الشركة الهندسية الزراعية للإستثمارات - نماء
قطاع الصناعة
الأهلية لصناعة الزيوت النباتية
قطاع الخدمات
الأهلية للنقل

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للموقع الرسمي لسوق الأوراق المالية

3-1-3 مصادر جمع البيانات.

- تأسيساً على تصميم هذه الدراسة وأقسامها وفروعها ونوع البيانات المطلوبة لتحقيق أهدافها، فقد تطلب إنجاز هذه الدراسة الاستناد في استسقاء معلوماتها وبياناتها إلى مصدرين متكاملين هما:
- المصادر الأولية: وذلك من خلال مجتمع الدراسة ممثلاً بسوق الأوراق المالية ومكتب الاستثمار وذلك من خلال الحصول على بيانات أساسية تم تجميعها في قوائم وأجراء الدراسة عليها.
 - المصادر الثانوية: وتم الحصول عليها من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع وذلك من خلال المتاح من المصادر المتعلقة بموضوع الدراسة من دراسات وأبحاث عربية وأجنبية منشورة وغير منشورة، وكذلك على الكتب العلمية المتخصصة في الموضوع، والمجلات والدوريات العلمية المتخصصة، وبعض الندوات والمؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى البحث في بعض المواقع العلمية في " الإنترنت " .

3-1-4 مخطط توضيحي لقياس متغيرات البحث.

يمكن توضيح متغيرات الدراسة وكيفية قياسها بالمخطط التالي والذي يعبر عن أثر متغيرات السوق في كثافة الإفصاح لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي

أثر متغيرات السوق في كثافة وجود الإفصاح لتلبية متطلبات كفاءة
السوق المالي

المتغير التابع
كثافة وجود الإفصاح

المتغيرات المستقلة
متغيرات السوق

تم قياس درجة كثافة الإفصاح من خلال جدول نقاط، يتكون هذا الجدول من (122) بندا موزعة على (10) مجموعات مخصص لخمس سنوات بداية من 2008 وحتى 2012.

في كل سنة تم رصد البنود المفصح عنها، والبنود غير المفصح عنها والبنود غير المدرجة في كل مجموعة من مجموعات جدول النقاط. بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات عينة الدراسة.

تم حساب الكثافة من خلال النسبة
عدد البنود المفصح عنها

إجمالي عدد البنود - عدد البنود غير المدرجة

ملاحظة: بقطاعي المصارف والتأمين تم استبعاد نقطتين ليصبح إجمالي عدد البنود 120 لأنهما غير مدرجين في قوائم القطاعين.

1- تشتت الملكية:

تم قياسها عن طريق عدد المساهمين من خلال النسبة

عدد المساهمين لسنة الدراسة - عدد المساهمين لسنة الأساس

عدد المساهمين لسنة الأساس

2- حجم المنشأة:

تم قياسها عن طريق مجموع الأصول من خلال النسبة إجمالي أصول سنة الدراسة

مجموع إجمالي الأصول لكل السنوات

ملاحظته: تم حساب نسبة التشتت بدءاً من تاريخ الإدراج.

3- طبيعة النشاط:

4- الوعي الاستثماري:

تم قياسه من خلال (9) أسئلة استطلاعية جوابها: نعم، لا.

5- المدقق الخارجي:

تم قياسها من خلال الاعتماد على مجموعة من جدول النقاط (تقرير مراقب الحسابات) من خلال النسبة

عدد البنود المفصح عنها في تقرير المراجع

عدد البنود الكلية في تقرير المراجع

3-1-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

قامت الباحثة بتفريغ وإدخال البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1) دراسة واختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات
- 2) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي - يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثة في وصف عينة الدراسة -.
- 3) معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة الأساسية.
- 4) أسلوب الانحدار البسيط والانحدار المتعدد لتحديد اتجاه المتغيرات.
- 5) اختبار التباين ONE WAY ANOVA.
- 6) اختبار Scheffe لتحديد جهة الفروق.

المبحث الثاني:

اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج

3-2-1 اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة.

قبل البدء في تطبيق اختبار متغيرات الدراسة، قامت الباحثة بإجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي ومن هذا التحليل استخدام تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

- حساب معامل تضخم التباين

تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات (Multicollinearity) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10)، وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05)، وتم أيضاً التأكد من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مراعين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1). والجدول التالي يبين نتائج هذه الاختبارات.

جدول (3) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

معاملات إحصائية			Model
Skewness	VIF	Tolerance	
0.48	1.262	.793	تشنت الملكية
0.78	1.124	.889	حجم المنشأة
0.92	1.322	.757	التدقيق الخارجي

نلاحظ أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن 10 وتتراوح بين (1.124-1.262-1.322)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.793-0.889-0.757)، وهي أكبر من (0.05)، ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وقد تم التأكد من كون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باختبار

Kolmogorov-Smirnov Z

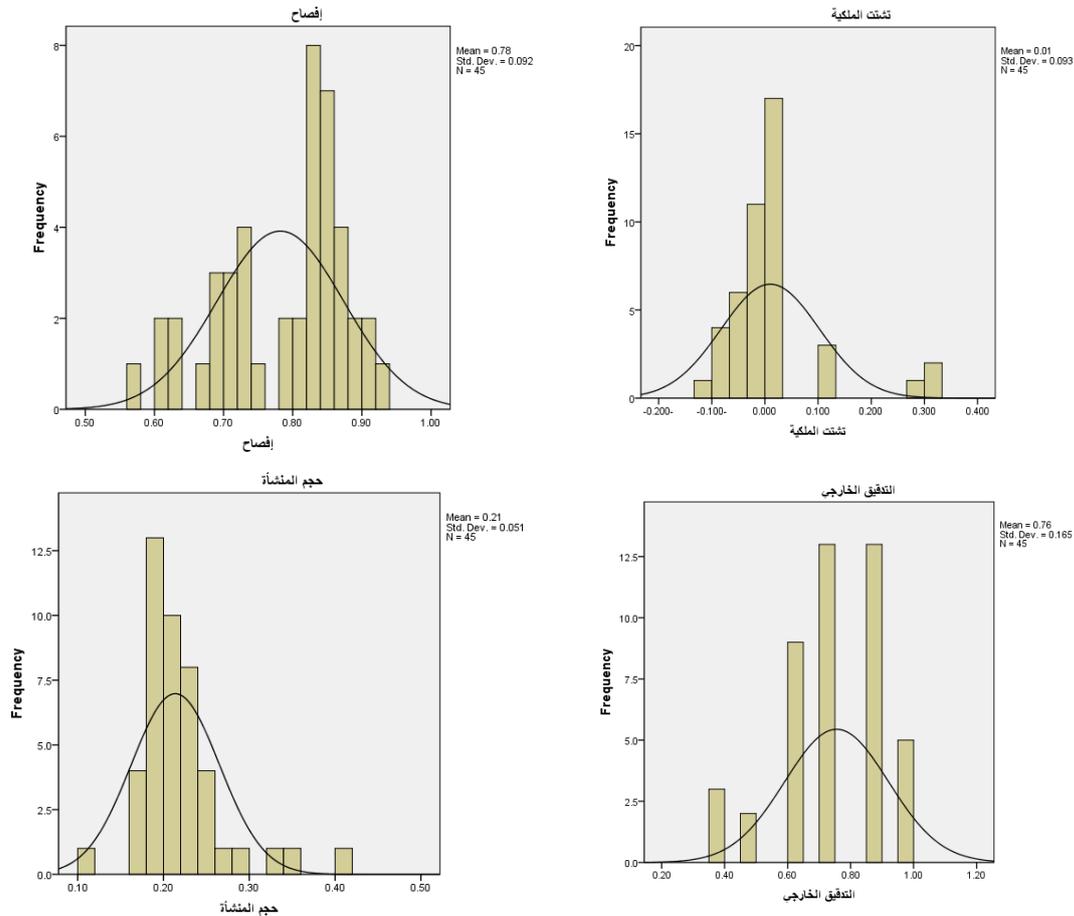
جدول (4) اختبار دالات الاحصاء للتوزع الطبيعي لبيانات الدراسة

التدقيق الخارجي	كثافة الإفصاح	حجم المنشأة	تشنت الملكية		
45	45	45	45	N	
.7556	.7820	.2138	.09643	المتوسط	Exponential parameter.b,c
.455	.518	.505	1.044	Absolute	Most Extreme Differences
.266	.308	.199	1.044	Positive	
-.455	-.518	-.505	.000	Negative	
3.049	3.472	3.385	3.908	Kolmogorov-Smirnov Z	
.000	.000	.000	.000	Asymp. معنوية الدلالة الحسابية	

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول السابق معاملات حساب التوزع الطبيعي للبيانات حيث معنوية الدلالة الحسابية معنوية الدلالة الحسابية أصغر من 0.05 لكافة متغيرات الاختبار مما يدل على وجود توزع طبيعي وهذا ممثل من خلال الشكل (1) مخططات (الجرس) التالية حيث تتقارب البيانات نحو قيم متوسطة مع وجود بعض التشنت وأغلب البيانات تقع تحت الجرس.

الشكل (1) التوزع الطبيعي لمتغيرات الدراسة



2-2-3 اختبار فرضيات الدراسة.

قياس المتغير التابع (درجة كثافة) الإفصاح في التقارير المالية المنشورة:

حظيت التقارير المالية بكثير من الدراسات النظرية والميدانية من جانب المنظمات المهنية التي تتولى وضع توصياتها بخصوص معايير المحاسبة والمراجعة ومتابعة تنفيذها وتحديثها أولاً بأول، وكذلك من جانب الهيئات المشرفة على سوق الأوراق المالية التي تلزم الشركات المدرجة في السوق بتقديم قوائم مالية متعددة الأغراض تلبى متطلبات المستفيدين المختلفين والتي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولغرض قياس كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة تم الاعتماد على جدول نقاط كمقياس يتضمن مفردات يتوجب الإفصاح عنها وفق هذا الجدول، حيث يتكون هذا الجدول من (122) بنداً موزعة على (10) مجموعات مخصص لخمس سنوات بداية من 2008 وحتى 2012، وفي كل سنة تم رصد البنود المفصوح عنها والبنود غير المفصوح عنها والبنود غير المدرجة في كل مجموعة من مجموعات جدول النقاط

بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات عينة الدراسة، واستخدمت الباحثة لهدف قياس الكثافة كل من المفردات التالية (موجود- غير موجود- غير مدرج) والتي تشير كل منها إلى: موجود: عدد البنود المفصّل عنها في التقارير المالية، غير موجود: عدد البنود الغير مفصّل عنها في التقارير المالية والمطالب الإفصاح عنها، غير مدرج: عدد البنود الغير مدرجة في قوائم الشركة عينة الدراسة

تم حساب الكثافة من خلال النسبة:

$$\frac{\text{عدد البنود المفصّل عنها}}{\text{إجمالي عدد البنود - عدد البنود غير المدرجة}}$$

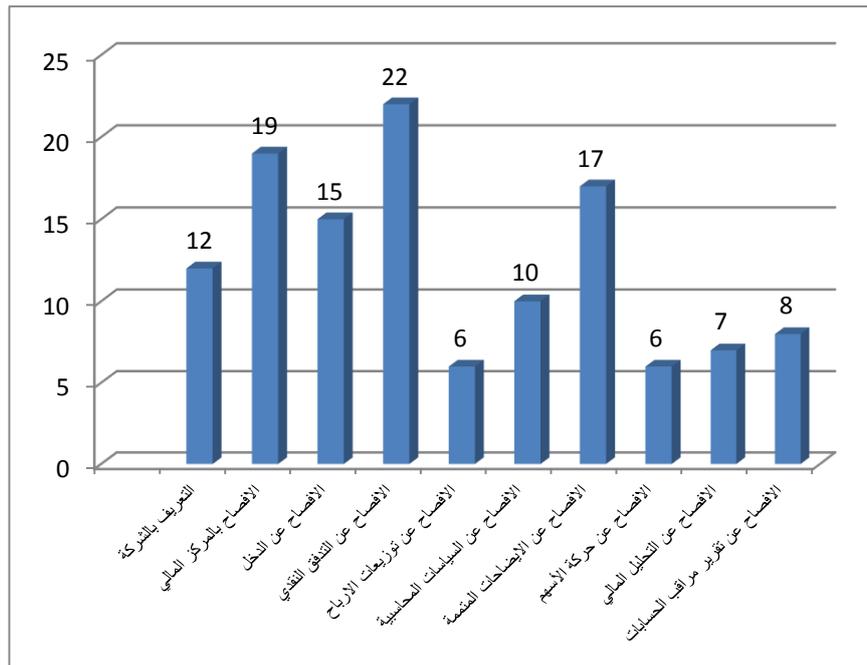
ويمكن إدراج نموذج الدراسة الموضح بشكل مفصّل في ملحق الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (5) نموذج الدراسة المقترح

الرمز	المجموعة	عدد البنود
A	التعريف بالشركة	12
B	الإفصاح بالمركز المالي	19
C	الإفصاح عن الدخل	15
D	الإفصاح عن التدفق النقدي	22
E	الإفصاح عن توزيعات الأرباح	6
F	الإفصاح عن السياسات المحاسبية	10
G	الإفصاح عن الإيضاحات المتممة	17
H	الإفصاح عن حركة الأسهم	6
I	الإفصاح عن التحليل المالي	7
J	الإفصاح عن تقرير مراقب الحسابات	8
	اجمالي عدد البنود	122

حيث استفادت الباحثة من المراجع السابقة¹ بالاعتماد على مقياس للدراسة مع إجراء بعض التغييرات البسيطة في التسميات لكن الجوهر مطابق. في ضوء تعليمات هيئة الأوراق المالية وأسواق البورصة بدمشق. باعتبار أنه تختلف التقارير المالية من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وأيضا تتأثر التقارير بكمية المعلومات التي تحتويها وكذلك مدى حاجة المستفيدين منها إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية²، كما أنه اعتمدت الباحثة في الجدول على كل من بنود الإفصاح الإلزامية وبنود الإفصاح الاختيارية باعتبار أن جميع الشركات ملزمة بالإفصاح عن التقارير المالية وفقا للمنظمات المهنية وهيئة الأوراق والأسواق المالية، وذلك لغاية التمييز بين الشركات من حيث رغبة إدارة بعض الشركات في الإفصاح عن المعلومات الاختيارية علما ان بعض الشركات توجز في إفصاحاتها بدواعي المنافسة

وفيما يلي الشكل (2) يوضح حالة توزيع عدد بنود الإفصاح.



¹ Cooke, "The Impact of size, Stock market Listing and Industry Type on Disclosure in The Annual Report of Japanese Listed Corporation", Accounting and Business Research, Summer, 1992.

² تركي، محمود، "متطلبات الإفصاح العامة ومقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985، ص13.

ولغاية حساب مستوى (كثافة الإفصاح) تم اولا رصد عدد البنود المفصح ومن ثم حساب نسبة الإفصاح لكل شركة من شركات عينة الدراسة كما يلي:

1- بنك سوريا الدولي الاسلامي:

الجدول رقم (6) يبين عدد البنود المفصح عنها للبنك الاسلامي

البنك	درجة كثافة الإفصاح				
	عدد البنود المفصح عنها				
المجموعة	2008	2009	2010	2011	2012
A	10	10	12	12	12
B	12	12	18	16	16
C	13	13	12	14	12
D	16	16	17	17	19
E	6	6	6	6	6
F	6	6	9	8	9
G	9	11	15	15	16
H	2	2	2	2	3
I	6	4	4	5	7
J	3	3	6	6	6
المجموع	83	83	101	101	106

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية

ثم حساب نسبة الإفصاح من خلال النسبة

عدد البنود المفصح عنها

إجمالي عدد البنود - عدد البنود غير المدرجة

حيث إجمالي عدد البنود 122 بند.

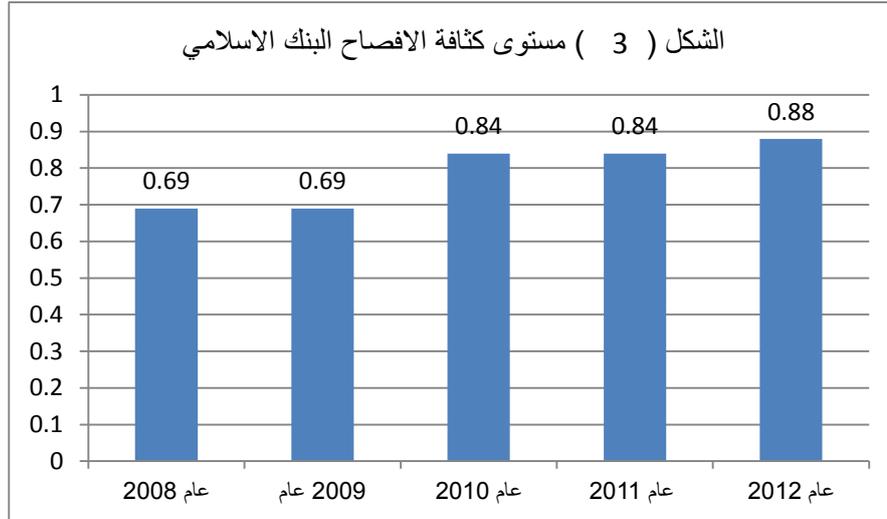
ملاحظة: في كل من قطاعي المصارف والتأمين تم استبعاد نقطتين ليصبح إجمالي عدد البنود 120 لانهما غير مدرجتين في قوائم القطاعين.

الجدول رقم (7) يبين الجدول نسبة كثافة (درجة) الإفصاح لبنك سورية الاسلامي

مستوى كثافة الإفصاح لكل مجموعة	بنك سوريا الدولي الإسلامي				
	2008	2009	2010	2011	2012
المجموعة					
A	0.12	0.12	0.12	0.12	0.11 ¹
B	0.14	0.14	0.18	0.16	0.15
C	0.16	0.16	0.12	0.14	0.11
D	0.19	0.19	0.17	0.17	0.18
E	0.07	0.07	0.06	0.06	0.06
F	0.07	0.07	0.09	0.08	0.08
G	0.11	0.13	0.15	0.15	0.15
H	0.02	0.02	0.02	0.02	0.03
I	0.07	0.05	0.04	0.05	0.07
J	0.04	0.04	0.06	0.06	0.06
مستوى الإفصاح لكل عام	0.69	0.69	0.84	0.84	0.88
وسطي كثافة الإفصاح لخمس سنوات	0.79				

¹ 12 (عدد البنود المفصّل عنها) - 122 (إجمالي عدد البنود) - 2 (عدد البنود غير المدرجة) = 0.11

وفيما يلي شكل (3) يبين مستوى كثافة الإفصاح للبنك الدولي الاسلامي



2- بنك بيمو السعودي الفرنسي:

الجدول رقم (8) يبين عدد البنود المفصّح عنها لبنك بيمو السعودي الفرنسي

بيمو	مستوى الإفصاح				
	عدد البنود المفصّح				
المجموعة	2008	2009	2010	2011	2012
A	11	11	11	11	11
B	15	15	16	14	16
C	10	10	13	12	11
D	14	16	15	18	18
E	6	6	5	6	6
F	8	8	8	9	9
G	13	14	15	14	15
H	2	4	2	5	4
I	4	3	4	6	2
J	5	6	7	7	8
المجموع	88	93	96	102	100

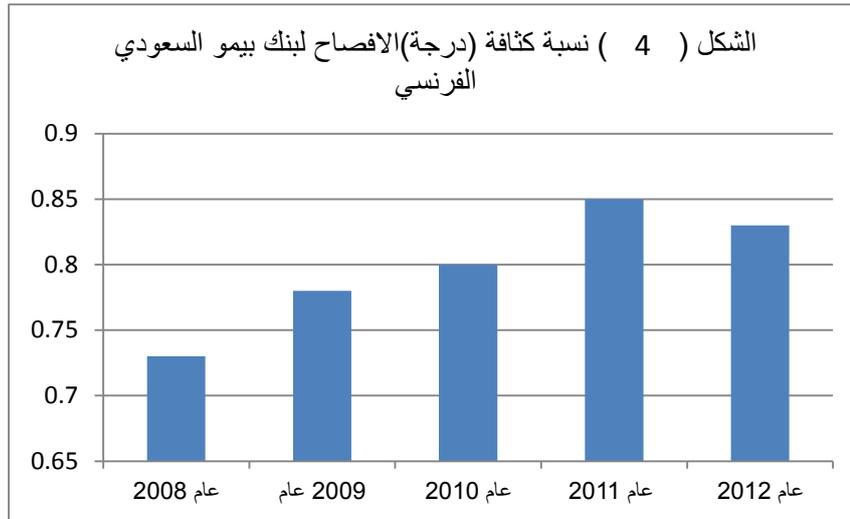
المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية

تكون نسبة كثافة الإفصاح كما يلي:

الجدول رقم (9) يبين الجدول نسبة كثافة (درجة) الإفصاح لبنك بيمو السعودي الفرنسي

مستوى كثافة الإفصاح لكل مجموعة	بنك بيمو السعودي الفرنسي				
	2008	2009	2010	2011	2012
المجموعة					
A	0.13	0.12	0.11	0.11	0.11
B	0.17	0.16	0.17	0.14	0.16
C	0.11	0.11	0.14	0.12	0.11
D	0.16	0.17	0.16	0.18	0.18
E	0.07	0.06	0.05	0.06	0.06
F	0.09	0.09	0.08	0.09	0.09
G	0.15	0.15	0.16	0.14	0.15
H	0.02	0.04	0.02	0.05	0.04
I	0.05	0.03	0.04	0.06	0.02
J	0.06	0.06	0.07	0.07	0.08
مستوى الإفصاح لكل عام	0.73	0.78	0.8	0.85	0.83
وسطى كثافة الإفصاح لخمس سنوات	0.8				

فيما يلي شكل (4) يوضح مستوى كثافة الإفصاح للبنك بيمو السعودي الفرنسي



3- البنك الدولي للتجارة والتمويل:

الجدول رقم (10) يبين عدد البنود المفصّح عنها للبنك الدولي للتجارة والتمويل

الدولي	مستوى الإفصاح				
	مفصّح				
المجموعة	2008	2009	2010	2011	2012
A	11	11	11	11	11
B	13	14	16	18	17
C	12	12	13	15	13
D	20	16	18	15	20
E	5	5	6	6	5
F	7	7	7	7	7
G	12	13	14	14	14
H	0	1	1	2	3
I	2	2	5	2	6
J	6	5	6	8	8
المجموع	88	86	97	98	104

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية.

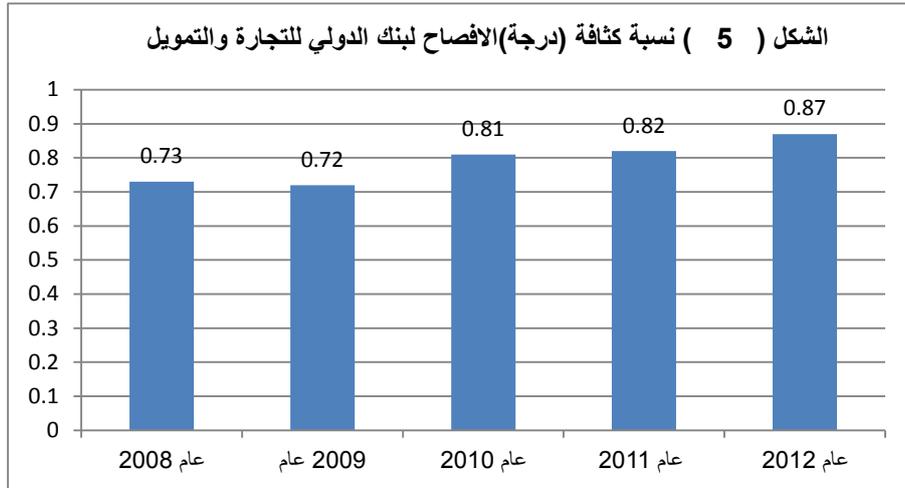
تكون نسبة درجة كثافة الإفصاح كما يلي:

الجدول رقم (11) يبين الجدول نسبة كثافة (درجة) الإفصاح لبنك الدولي للتجارة والتمويل

مستوى كثافة الإفصاح لكل مجموعة	البنك الدولي للتجارة والتمويل				
	2008	2009	2010	2011	2012
المجموعة					
A	0.13	0.13	0.11	0.11	0.11
B	0.15	0.16	0.16	0.18	0.16
C	0.14	0.14	0.13	0.15	0.13
D	0.23	0.19	0.19	0.15	0.19
E	0.06	0.06	0.06	0.06	0.05
F	0.08	0.08	0.07	0.07	0.07
G	0.14	0.15	0.14	0.14	0.13
H	0	0.01	0.01	0.02	0.03
I	0.02	0.02	0.05	0.02	0.06
J	0.07	0.06	0.06	0.08	0.08
مستوى الإفصاح لكل عام	0.73	0.72	0.81	0.82	0.87
وسطي كثافة الإفصاح لخمس سنوات	0.79				

المصدر: من إعداد الباحثة

فيما يلي شكل (5) يوضح مستوى نسبة كثافة الإفصاح للبنك الدولي للتجارة والتمويل



4- الأهلية للزيوت:

الجدول رقم (12) يبين عدد البنود المفصّل عنها في الاهلية للزيوت

الاهلية للزيوت	مستوى الإفصاح				
	عدد البنود المفصّل عنها				
المجموعة	2008	2009	2010	2011	2012
A	9	6	8	11	8
B	10	12	16	19	14
C	8	7	9	8	9
D	15	17	19	17	19
E	2	3	6	4	4
F	7	5	7	8	8
G	10	13	11	10	12
H	0	1	1	1	1
I	3	4	6	6	5
J	5	5	7	5	6
المجموع	69	73	90	89	78

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية

تكون نسبة كثافة الإفصاح كما يلي:

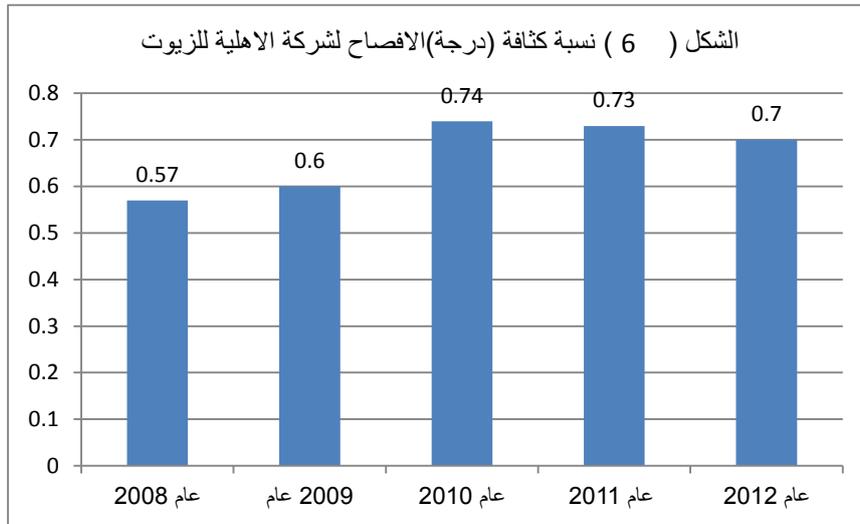
الجدول رقم (13) نسبة كثافة (درجة) الإفصاح للشركة الاهلية للزيوت

مستوى كثافة الإفصاح لكل مجموعة	الاهلية للزيوت				
	2008	2009	2010	2011	2012
المجموعة					
A	0.13	0.08	0.09	0.12	0.09
B	0.14	0.16	0.18	0.21	0.16
C	0.12	0.1	0.1	0.09	0.1
D	0.22	0.23	0.21	0.19	0.22
E	0.03	0.04	0.07	0.04	0.05
F	0.1	0.07	0.08	0.09	0.09
G	0.14	0.18	0.12	0.11	0.14
H	0	0.01	0.01	0.01	0.01
I	0.04	0.05	0.07	0.04	0.05
J	0.07	0.07	0.08	0.08	0.08
مستوى كثافة الإفصاح لكل عام	0.57	0.6	0.74	0.73	0.7
وسطي مستوى الإفصاح لخمس سنوات	0.67				

المصدر: من إعداد الباحثة

ملاحظة: تمثل الشركة الاهلية للزيوت في عينة الدراسة قطاع الصناعة. عند حساب نسبة كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة يتم نسب عدد البنود المفصّل عنها في كل مجموعة من مجموعات جدول النقاط إلى 122 بند.

وفيما يلي الشكل (6) يوضح توزيع نسبة كثافة الإفصاح للشركة الاهلية للزيوت



5- الشركة الهندسية الزراعية نماء :

الجدول رقم (14) يبين عدد البنود المفصح عنها لشركة نماء

نماء	مستوى الإفصاح				
	عدد البنود المفصح عنها				
المجموعة	2008	2009	2010	2011	2012
A	9	9	9	9	9
B	15	15	16	15	17
C	11	9	13	10	10
D	18	16	15	13	13
E	6	2	4	4	4
F	2	2	2	4	1
G	12	12	12	12	12
H	2	3	4	4	4
I	5	3	2	1	2
J	5	4	6	5	5
المجموع	85	75	83	77	77

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية

تكون نسبة كثافة الإفصاح كما يلي:

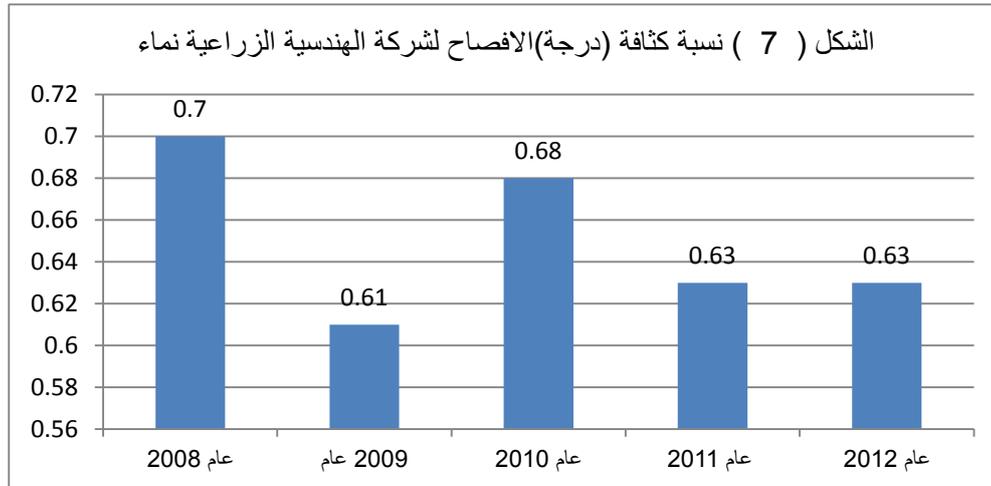
الجدول رقم (15) نسبة كثافة (درجة) الإفصاح للشركة الهندسية الزراعية نماء

مستوى كثافة الإفصاح لكل مجموعة	الشركة الهندسية الزراعية نماء				
	2008	2009	2010	2011	2012
المجموعة					
A	0.11	0.12	0.11	0.12	0.12
B	0.18	0.2	0.19	0.19	0.22
C	0.13	0.12	0.16	0.13	0.13
D	0.21	0.21	0.18	0.17	0.17
E	0.07	0.03	0.05	0.05	0.05
F	0.02	0.03	0.02	0.05	0.01
G	0.14	0.16	0.14	0.16	0.16
H	0.02	0.04	0.05	0.05	0.05
I	0.06	0.04	0.02	0.01	0.03
J	0.06	0.05	0.07	0.06	0.06
مستوى كثافة الإفصاح لكل عام	0.7	0.61	0.68	0.63	0.63
وسطى كثافة الإفصاح لخمس سنوات	0.65				

المصدر: من اعداد الباحثة.

ملاحظة: تمثل الشركة الهندسية الزراعية نماء في عينة الدراسة قطاع الزراعة. عند حساب نسبة كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة يتم نسب عدد البنود المفصّل عنها في كل مجموعة من مجموعات جدول النقاط إلى 122 بند.

وفيما يلي شكل (7) يوضح توزيع نسب كثافة مستوى الإفصاح للشركة الهندسية الزراعية نماء



6- الاهلية للنقل:

الجدول رقم (16) يبين عدد البنود المفصّل عنها للشركة الاهلية للنقل

الاهلية للنقل	مستوى الإفصاح				
	عدد البنود المفصّل عنها				
المجموعة	2008	2009	2010	2011	2012
A	11	11	12	12	12
B	16	17	16	17	17
C	6	8	12	14	14
D	12	12	19	19	19
E	6	5	6	6	6
F	7	9	8	8	8
G	12	12	15	14	14
H	2	4	5	5	5
I	5	4	4	2	2
J	3	5	4	7	7
المجموع	82	87	101	104	104

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية.

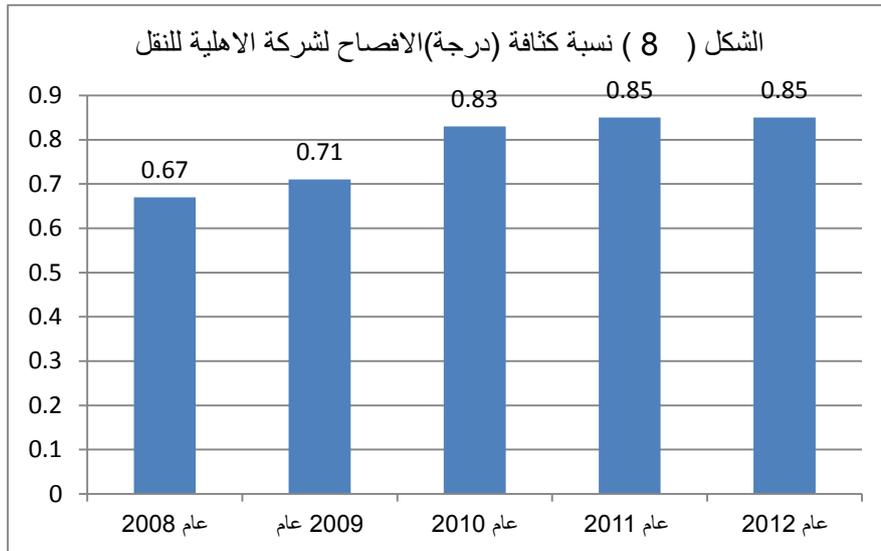
تكون نسبة كثافة الافصاح كما يلي:

الجدول رقم (17) نسبة كثافة (درجة) الافصاح للشركة الاهلية للنقل

مستوى كثافة الافصاح لكل مجموعة	الاهلية للنقل				
	2008	2009	2010	2011	2012
المجموعة					
A	0.13	0.13	0.12	0.12	0.12
B	0.2	0.2	0.16	0.16	0.16
C	0.07	0.09	0.12	0.13	0.13
D	0.15	0.14	0.18	0.18	0.18
E	0.07	0.06	0.06	0.06	0.06
F	0.09	0.1	0.08	0.08	0.08
G	0.15	0.14	0.15	0.13	0.13
H	0.02	0.05	0.05	0.05	0.05
I	0.06	0.05	0.04	0.02	0.02
J	0.04	0.06	0.04	0.07	0.07
مستوى كثافة الافصاح لكل عام	0.67	0.71	0.83	0.85	0.85
وسطي كثافة الافصاح لخمس سنوات	0.78				

المصدر: من إعداد الباحثة.

وفيما يلي شكل (8) يوضح نسب توزيع كثافة درجة الإفصاح للشركة الاهلية للنقل



7- المتحدة للتأمين:

الجدول رقم (18) يبين عدد البنود المفصّل عنها في المتحدة للتأمين

المتحدة للتأمين	مستوى الإفصاح				
	عدد البنود المفصّل عنها				
المجموعة	2008	2009	2010	2011	2012
A	12	11	12	12	12
B	17	17	19	18	18
C	10	10	13	12	15
D	18	20	22	20	20
E	6	5	5	5	6
F	8	8	9	8	9
G	13	12	12	12	13
H	2	6	6	6	6
I	3	3	2	2	3
J	6	7	7	6	8
المجموع	95	99	107	101	110

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية.

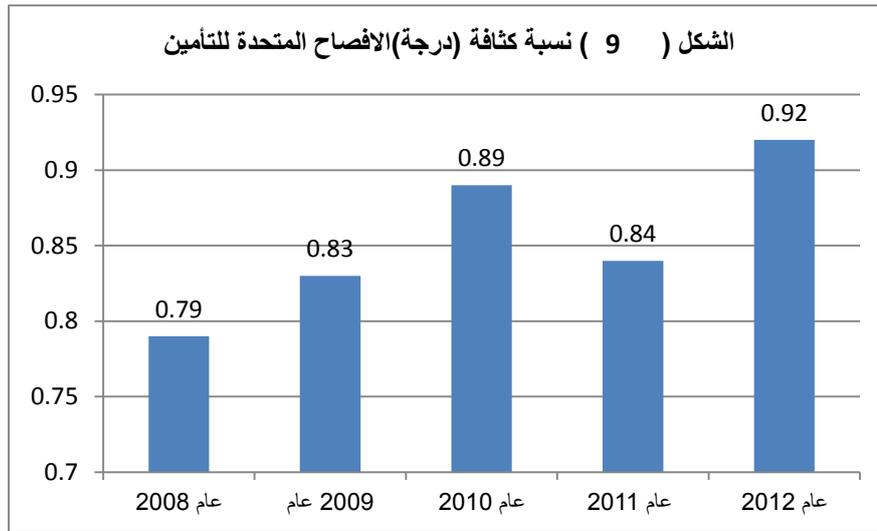
تكون نسبة كثافة الإفصاح كما يلي:

الجدول رقم (19) نسبة كثافة (درجة) الإفصاح في المتحدة للتأمين

مستوى كثافة الإفصاح لكل مجموعة	المتحدة للتأمين				
	2008	2009	2010	2011	2012
المجموعة					
A	0.13	0.11	0.11	0.12	0.11
B	0.18	0.17	0.18	0.18	0.16
C	0.11	0.1	0.12	0.12	0.14
D	0.19	0.2	0.21	0.2	0.18
E	0.06	0.05	0.05	0.05	0.05
F	0.08	0.08	0.08	0.08	0.08
G	0.14	0.12	0.11	0.12	0.12
H	0.02	0.06	0.06	0.06	0.05
I	0.03	0.03	0.02	0.02	0.03
J	0.06	0.07	0.07	0.06	0.07
مستوى كثافة الإفصاح لكل عام	0.79	0.83	0.89	0.84	0.92
وسطي كثافة الإفصاح لخمس سنوات	0.85				

المصدر: من إعداد الباحثة.

وفيما يلي شكل (9) يبين توزيع نسب كثافة الإفصاح للشركة المتحدة للتأمين



8- الاتحاد التعاوني للتأمين:

الجدول رقم (20) يبين عدد البنود المفصح عنها في الاتحاد التعاوني للتأمين

الاتحاد التعاوني للتأمين	مستوى الإفصاح				
	عدد البنود المفصح عنها				
المجموعة	2008	2009	2010	2011	2012
A	12	12	12	12	12
B	18	18	18	17	16
C	13	13	11	11	15
D	17	20	18	18	18
E	6	5	5	5	6
F	8	8	8	8	9
G	12	13	15	16	16
H	2	2	6	4	5
I	4	3	3	2	4
J	6	7	7	7	8
المجموع	98	101	103	100	109

المصدر: إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية

تكون نسبة كثافة الإفصاح كما يلي:

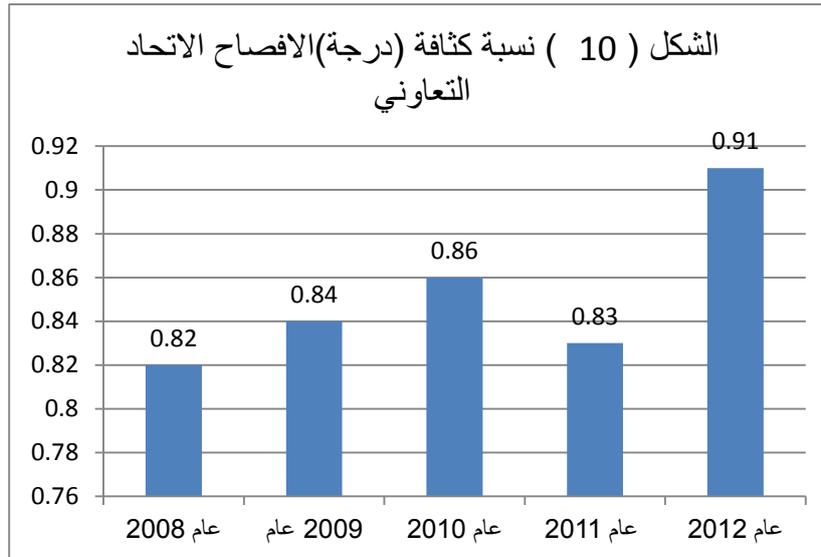
الجدول رقم (21) نسبة كثافة (درجة) الإفصاح في الاتحاد التعاوني للتأمين

مستوى كثافة الإفصاح لكل مجموعة	الاتحاد التعاوني للتأمين				
	2008	2009	2010	2011	2012
المجموعة					
A	0.12	0.12	0.12	0.12	0.11
B	0.18	0.18	0.17	0.17	0.15
C	0.13	0.13	0.11	0.11	0.14
D	0.17	0.2	0.17	0.18	0.17
E	0.06	0.05	0.05	0.05	0.06
F	0.08	0.08	0.08	0.08	0.08
G	0.12	0.13	0.15	0.16	0.15
H	0.02	0.02	0.06	0.04	0.05
I	0.04	0.03	0.03	0.02	0.04
J	0.06	0.07	0.07	0.07	0.07
مستوى كثافة الإفصاح لكل عام	0.82	0.84	0.86	0.83	0.91
وسطي كثافة الإفصاح لخمس سنوات	0.85				

المصدر: من إعداد الباحثة.

ملاحظة: تم حساب نسبة كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة التي تمثل قطاع التأمين عن طريق نسب عدد البنود المفصّل عنها في كل مجموعة من مجموعات جدول النقاط إلى 120 بند.

وفيما يلي شكل (10) يبين نسب توزيع كثافة الإفصاح لشركة الاتحاد التعاونية



9- السورية الوطنية:

الجدول رقم (22) يبين عدد البنود المفصّح عنها في السورية الوطنية

السورية الوطنية	مستوى الإفصاح				
	عدد البنود المفصّح عنها				
المجموعة	2008	2009	2010	2011	2012
A	12	12	12	12	12
B	18	18	17	16	18
C	13	12	13	13	15
D	16	17	19	17	20
E	6	6	6	6	6
F	9	9	9	9	9
G	14	15	13	12	15
H	3	4	3	4	3
I	3	4	4	2	4
J	6	6	7	7	7
المجموع	100	103	103	98	109

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية.

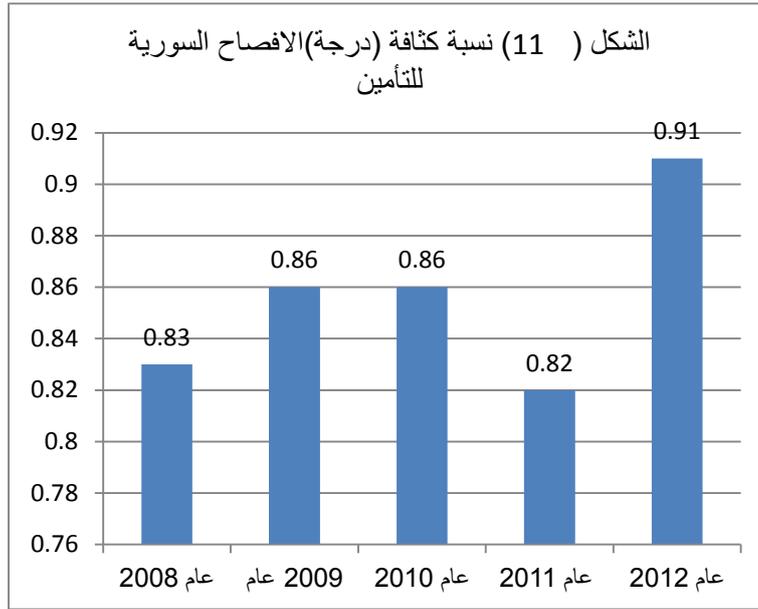
تكون نسبة كثافة الإفصاح كما يلي:

الجدول (23) رقم يبين الجدول نسبة كثافة (درجة) الإفصاح في السورية الوطنية

مستوى كثافة الإفصاح لكل مجموعة	السورية الوطنية				
	2008	2009	2010	2011	2012
المجموعة					
A	0.12	0.12	0.12	0.12	0.11
B	0.18	0.17	0.17	0.16	0.17
C	0.13	0.12	0.13	0.13	0.14
D	0.16	0.17	0.18	0.17	0.18
E	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06
F	0.09	0.09	0.09	0.09	0.08
G	0.14	0.15	0.13	0.12	0.14
H	0.03	0.04	0.03	0.04	0.03
I	0.03	0.04	0.04	0.02	0.04
J	0.06	0.06	0.07	0.07	0.06
مستوى كثافة الإفصاح لكل عام	0.83	0.86	0.86	0.82	0.91
وسطي كثافة الإفصاح لخمس سنوات	0.86				

المصدر: من إعداد الباحثة.

وفيما يلي الشكل (11) يبين نسب توزيع كثافة الإفصاح للشركة السورية للتأمين



ثم تم اجراء اختبار t-test لمقارنة المتوسط العام مع المتوسط الحسابي المعياري (متوسط الجودة في كثافة الإفصاح أعلى من 50 %) وحصلنا على النتائج التالية:

جدول (24) الدالات الاحصائية لاختبار كثافة الإفصاح

One-Sample Statistics						
متوسط الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	N			
.01366	.09164	.7820	45	درجة كثافة الإفصاح		
Test Value = 0.5						
الاختلاف عند درجة ثقة 95%		اختلاف	درجة	Df	T	درجة كثافة الإفصاح
الأعلى	الادنى	المتوسط	معنوية			
.3095	.2545	.28200	.000	44	20.643	

يبين الجدول السابق أن متوسط كثافة الإفصاح هو 0.78 بانحراف معياري 0.09 صغير (لا يوجد تشتت في كثافة الإفصاح لدى عينة الدراسة) ودالة القياس $t=20.643$ عند درجة حرية 44 ومعنوية الدلالة الحسابية $sig=0.000$ أصغر من القياسية 0.05 إذا يوجد دلالة معنوية لمستوى درجة كثافة الإفصاح وجودته في التقارير المالية لدى عينة من الشركات المدرجة في بورصة دمشق وهذا يدل على انه كلما زادت كثافة الإفصاح كلما ادى إلى زيادة في جودة التقارير المالية المنشورة للشركات

عينة الدراسة والثقة بها من قبل المستخدمين مما يوفر العدالة والحياد والثقة في عرض وتقديم التقارير المالية.

ولمعرفة أثر الزمن على مستويات كثافة الإفصاح خلال الفترة من 2008-2012 تم صياغة الفرضية التالية: توجد أثر ذو دلالة معنوية بين مستوى درجة كثافة الإفصاح وتغيرات الزمن، ثم إجراء اختبار الانحدار البسيط وكانت النتائج التالية:

بدراسة معادلة الانحدار بين مستوى كثافة الإفصاح خلال 5 سنوات يمكن وضع المعادلات التالية وتعويض القيم التي حصلنا عليها من فنحصل على ما يلي:

$$Y=a+bx$$

حيث $y =$ كثافة الإفصاح، و x التغيرات في الزمن

جدول (25) يبين معاملات القياس لنموذج الدراسة لمتغير كثافة الإفصاح مع الزمن

Model	R	معامل التفسير	معامل المصحح	الخطأ المعياري
1	0.435	0.189	0.171	0.08346

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته مقبولة 43.5% وأيضا لدينا المقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 18.9% أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 18.9% على المتغير التابع- كثافة الإفصاح مما يعني ان المتغير المستقل (التفسيري) استطاع ان يفسر 18.9% من التغيرات الحاصلة في التابع (درجة كثافة الإفصاح هنا) (Y) والباقي يعزى الى عوامل اخرى.

جدول (26) اختبار التباين لمعنوية النموذج المقترح

Model	مربع المجموع	Df	مربع المتوسط	F	معنوية الدلالة الحسابية
الانحدار	.070	1	.070	10.050	.003
البواقي	.300	43	.007		
المجموع	.370	44			

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات ودرجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله المعرفة على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار

F=10.05 ومعنوية الدلالة الحسابية (sig=0.003) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية sig=0.05. مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الاحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية.

جدول (27) متغيرات معادلة الانحدار

معنوية الدلالة الحسابية	T	معامل القياس Beta	معاملات غير قياسية		Model
			الخطأ الانحراف	B	
.003	-3.126		17.683	-55.275	1 الثابت
.003	3.170	.435	.009	.028	السنوات

وتكون معادلة الانحدار المقدره هي:

$$\text{درجة كثافة الافصاح} = -55.27 + (0.28) \text{ years}$$

ومن خلال الجدول نجد أن البعد الزمني له دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج T حيث دالة المعنوية sig<0.05 حيث قيمتها sig=0.000.

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في عدد السنوات بمقدار وحدة واحدة يقابله تزايد بمقدار 0.28 وهو تزايد ايجابي.

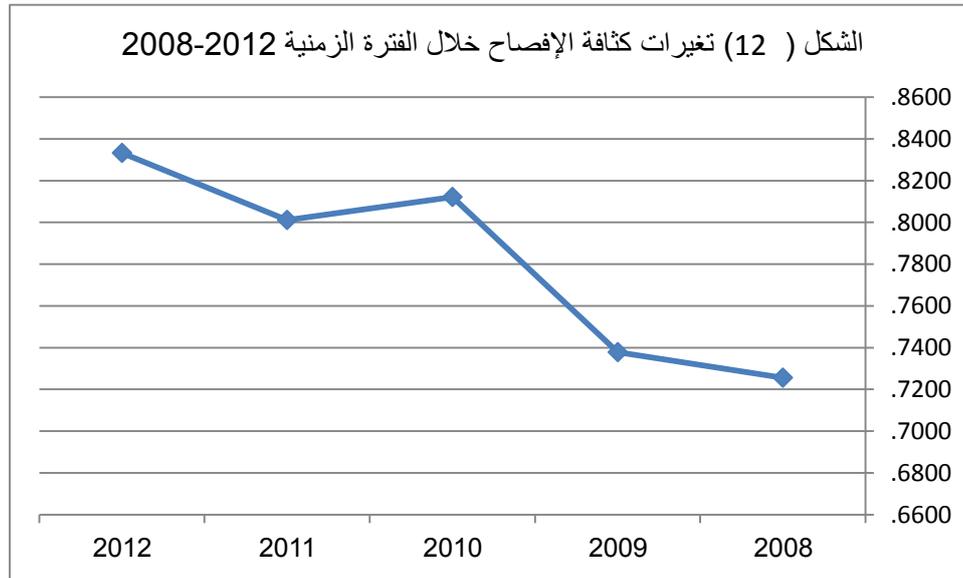
ومنه نجد ان للبعد الزمني تأثير على مستوى كثافة الافصاح، وهذا يشير بأن الشركات عينة الدراسة والمقيدة في بورصة دمشق الناشئة مع مرور الوقت و صدور التعليمات والانظمة والالتزام بها أدى إلى زيادة مستوى الكثافة في الافصاح التي تعكس جودة في التقارير المالية المنشورة وذلك لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي.

جدول (28) المتوسط والانحراف المعياري لدرجة كثافة الإفصاح تبعا للزمن

السنوات	المتوسط	الانحراف المعياري
2008	.7256	.08156
2009	.7378	.09641
2010	.8122	.06572
2011	.8011	.07390
2012	.8333	.10137
المجموع	.7820	.09164

ويبين الشكل التالي تغيرات كثافة الإفصاح للشركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية 2008-2012 حيث يبين التزايد في كثافة الإفصاح خلال فترة الدراسة مع انخفاض في عام 2011 في ظل الأزمة التي مرت بها سورية.

الشكل (12) تغيرات كثافة الإفصاح خلال الفترة الزمنية 2008-2012



قياس المتغيرات المستقلة:

اختبار تباين مستوى (درجة كثافة) الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لتشتت الملكية من خلال الفرضية الثانية التي تنص: لا يوجد دلالة معنوية لأثر تشتت الملكية على تباين مستوى درجة كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة

تم أخذ عدد المساهمين لكل شركة من شركات عينة البحث وذلك بدءاً من تاريخ الإدراج كالتالي:

الجدول رقم (29) يبين توزيع عدد المساهمين في كل شركة

2012	2011	2010	2009	تاريخ الإدراج	عدد المساهمين	اسم الشركة
750	757	773	558	2-Feb-09	580	بنك بيمو السعودي الفرنسي
2,064	2,067	2,065	1,820	30-Mar-09	1,858	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
12,501	12,602	12,673	12,809	2-Jun-09	13,932	بنك سورية الدولي الإسلامي
12,171	12,134	12,170	12,233	13-Apr-09	12,338	الشركة الهندسية الزراعية لنماء
2,213	2,211	2,225	2,198	2-Mar-09	2,195	الأهلية للنقل
3,291	3,326	3,336	3,413	10-Jun-09	3,420	الأهلية لصناعة الزيوت النباتية
352	349	367	-	7-Jun-10	365	الوطنية للتأمين
45	44	44	-	27-Jul-11	44	الاتحاد التعاوني للتأمين
320	319	318	333	24-Jun-09	330	المتحدة للتأمين

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لموقع هيئة الأوراق والأسواق المالية

كنظرة أولية لجدول عدد المساهمين نلاحظ أن عدد المساهمين لبنك سوريا الدولي الاسلامي يبلغ 13932 مساهم، بينما الاتحاد التعاوني للتأمين 44 مساهم وهذا يعطي انطباع بأن حملة حقوق الملكية أكبر عند البنك الاسلامي الدولي كون ان عدد المساهمين أكبر وبالتالي هناك تشتت في الملكية أكثر. وهذا ما سيتم التحقق منه من خلال حساب نسبة التشتت في عدد المساهمين بين سنة الادراج (سنة الأساس) وبين كل سنة من سنوات الدراسة من خلال:

عدد المساهمين لسنة الدراسة - عدد المساهمين لسنة الأساس

عدد المساهمين لسنة الأساس

وكانت النسب كالتالي:

الجدول رقم (30) يبين نسبة التشتت لكل شركة ولكافة سنوات الدراسة

اسم الشركة	2009	2010	2011	2012	نسبة التشتت
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.04-	0.33	0.31	¹ 0.29	² 0.22
المصرف الدولي للتجارة التمويل	0.02-	0.11	0.11	0.11	0.08
بنك سورية الدولي الإسلامي	0.08-	0.09-	0.095-	0.103-	0.09-
الشركة الهندسية الزراعية نماء	0.01-	0.01-	0.02-	0.01-	0.01-
الأهلية للنقل	0	0.01	0.01	0.01	0.01
الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	0	0.02-	0.03-	0.04-	0.02-
الوطنية للتأمين		0.01	0.04-	0.04-	0.02-
الاتحاد التعاوني للتأمين	-	-	0	0.02	0.01
المتحدة للتأمين	0.01	0.04-	0.03-	0.03-	0.02-

المصدر: من إعداد الباحثة

¹ 580-(580-750)

² 4-(0.29+0.31+0.33+0.04-)

ترى الباحثة ان بنك بيمو السعودي الفرنسي كانت نسبة التشتت فيه 0.22 أكثر من كافة الشركات الاخرى على الرغم أن عدد مساهميها قليل مقارنة بعدد مساهمين الشركات الاخرى، وهذا يدل على أن الملكية توزعت على عدد أكبر من حملة الأسهم وبمعدل ملكية أقل. وهي بذلك حققت أحد دواعي وجود السوق الثانوية اي البورصة وهو الحد من تركيز الملكية في الشركات المدرجة وذلك عن طريق توزيع الملكية على اكبر عدد من المستثمرين. يليها المصرف الدولي للتجارة والتمويل حيث بلغت نسبة التشتت 0.08 ثم الاتحاد التعاوني للتأمين والاهلية للنقل حيث بلغت نسبة التشتت لكل منهما 0.01.

ومن الجدير بذكره ان بنك سوريا الدولي الاسلامي كان من اكثر الشركات في عدد مساهميها حيث بدأ بعدد من المساهمين بتاريخ الادراج بلغ 13932 مساهم كما تم الاشارة إليه سابقا ، ثم بدأ بالتناقص تدريجيا فانسحاب المساهمين خلال سنوات الدراسة أدى إلى تركيز في الملكية، حيث حقق اكبر نسبة في تركيز الملكية والتي بلغت -0.09 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن تركيز الملكية بأيدي مساهمين محددين منذ تاريخ ادراجه في سوق دمشق للأوراق المالية لآخر سنة من سنوات الدراسة 2012.

ولإجراء اختبار تباين مستوى (درجة كثافة) الافصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لتشتت الملكية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل على التابع وكانت النتائج التالية

جدول (31) يبين معاملات القياس لنموذج الدراسة لمتغيرات (درجة كثافة) الافصاح تبعاً لتشتت الملكية

Model	R	معامل التفسير	معامل المصحح	الخطأ المعياري
1	.160	.026	.003	.09151

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته مقبولة 16.0% وأيضا لدينا المقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 2.6%، ويدل ذلك أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 2.6% على المتغير التابع- كثافة الافصاح مما يعني ان المتغير المستقل (التفسيري) استطاع ان يفسر 2.6% من التغيرات الحاصلة في التابع (كثافة الافصاح) (Y) والباقي يعزى الى عوامل اخرى ستدرس لاحقا، وهذه نسبة ضعيفة ويعود ذلك إلى تركيز الملكية بأيدي مساهمين محددين الامر الذي يقتضي افصاحات أقل فيما لو كانت الملكية متوزعة على شريحة كبيرة من المساهمين، ويعود الفرق الواضح إلى زيادة نسبة التشتت في البنك السعودي الفرنسي عن غيره من الشركات المحلية عينة الدراسة إلى أنه شركة فرع لشركة أم خارج سورية وبالتالي فإن عدد مساهميها أكثر، بالإضافة إلى انه يخضع إلى التعليمات والانظمة الناظمة

ما يؤدي إلى زيادة كثافة الإفصاح بالشكل الذي يلي متطلبات الجهات الناظمة للمهنة التي تضمن احتياجات الأطراف المختلفة المحلية والخارجية المناسبة.

جدول (32) اختبار التباين تبعا لتشتت الملكية

معنوية الحسابية	F	مربع المتوسط	Df	مربع المجموع	Model
.294	1.129	.009	1	.009	الانحدار
		.008	43	.360	1 البواقي
			44	.370	المجموع

يظهر لنا الجدول رقم (32) قيم مجاميع المربعات ودرجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله المعرفة على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار $F=1.12$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($0.29 = sig$) وهي أكبر من المعنوية الدلالة القياسية $sig=0.05$. مما يؤكد ضعف القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الاحصائية أي النموذج ككل غير دال احصائياً، مما يعني انه لا يمكن تكوين أثر ذو دلالة معنوية لتغيرات الإفصاح تبعا للتشتت لوحده كما هو واضح في الجدول التالي.

الجدول (33) يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل على المتغير

التابع

معنوية الحسابية	t	معامل القياس Beta	معاملات غير قياسية		Model
			الخطأ في الانحراف	B	
.000	56.869		.014	.780	الثابت (a)
.294	1.063	.160	.149	.158	1 تشتت الملكية

وتكون معادلة الانحدار المقدره هي:

$$\text{تشتت الملكية} = 0.78 + (0.15) \text{ كثافة الإفصاح}$$

ومن خلال الجدول نجد أن متغير التشتت لا دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج t حيث دالة المعنوية $0.05 < \text{sig}$ حيث قيمتها $\text{sig} = 0.294$.

ولمعرفة التغيرات التي حدثت في متغير تشتت الملكية خلال الفترة من 2009-2012 كما يلي

جدول (34) المتوسط والانحراف المعياري لتشتت الملكية خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	السنوات
.028	-.016	2009
.123	.034	2010
.120	.024	2011
.116	.023	2012
.093	.010	المجموع

من الجدول السابق يتبين لنا تغيرات في التشتت من القيم السالبة إلى القيم الموجبة حتى وصلت إلى متوسط

0.023 وهذا واضح في الشكل (13) مع ملاحظة التغير الذي حدث في عام 2010

الشكل (13) تغيرات تشتت الملكية خلال الفترة الزمنية 2012-2009



اختبار أثر حجم المنشأة على تباين مستوى (درجة كثافة) الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من خلال الفرضية الثالثة التي تنص: لا يوجد دلالة معنوية لأثر حجم المنشأة على تباين مستوى درجة كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وتعدد طرق قياس متغير حجم المنشأة تم الاعتماد على إجمالي الأصول لقياس هذا المتغير، حيث قامت الباحثة بتنظيم جدول بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للشركات عينة الدراسة متضمنا لإجمالي الأصول لكل منها على حدا وفقا لسنوات الدراسة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (35) يتضمن مجموع الأصول لكل الشركات ولكافة السنوات

مجموع الأصول ل.س	الأصول					
	2012	2011	2010	2009	2008	الشركة
328,346	88,042	63,322	77,485	63,606	35,891	الإسلامي
465,563	83,892	75,642	114,761	101,967	89,301	ببمو
317,662	57,219	61,466	78,294	68,585	52,098	الدولي
9,520	2,151	1,907	1,707	1,796	1,959	الاهلية للزيوت
1,757	379	364	345	349	320	نماء
2,027	347	389	396	422	473	الاهلية للنقل
12,270	3,051	2,655	2,443	2,204	1,917	المتحدة للتأمين
6,707	1,494	1,497	1,438	1,185	1,093	الاتحاد التعاوني
14,424	3,173	3,066	2,952	2,654	2,579	السورية الوطنية

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية المنشورة.

ومن ثم حساب نسبة الأصول لكل سنة منسوبة إلى مجموعها لكافة سنوات الدراسة وذلك لكل شركة على حده وفق النسبة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي أصول سنة الدراسة}}{\text{مجموع إجمالي الأصول لكل السنوات}}$$

الجدول رقم (36) يتضمن نسبة الاصول لكل سنوات عينة الدراسة

نسبة الأصول					
2012	2011	2010	2009	2008	الشركة
0.27	0.19	0.24	0.19	0.11	الاسلامي
0.18	0.16	0.25	0.22	0.19	بيمو
0.18	0.19	0.25	0.22	0.16	الدولي
0.23	0.2	0.18	0.19	0.21	الاهلية للزيوت
0.22	0.21	0.2	0.2	0.18	نماء
0.17	0.19	0.2	0.21	0.23	الاهلية للنقل
0.41	0.35	0.32	0.29	0.25	المتحدة للتأمين
0.22	0.22	0.21	0.18	0.16	الاتحاد التعاوني
0.22	0.21	0.2	0.18	0.18	السورية الوطنية

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ ان المتحدة للتأمين حققت أكبر نسبة أصول والتي بلغت 41% تليها البنك الدولي الاسلامي والتي بلغت 27%، بينما الاهلية للنقل كانت من أقل الشركات في نسبة الأصول والتي بلغت 17% وهذا يدل حسب طريقة القياس المتبعة لقياس متغير حجم المنشأة أنها اقل الشركات حجماً. ملاحظة: تم احتساب نسبة التشتت بالنسبة لسنة الأساس، بينما تم احتساب نسبة الأصول بالنسبة لمجموعها.

ولإجراء اختبار تباين مستوى (درجة كثافة) الافصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لحجم المنشأة تم استخدامه اختبار الانحدار البسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل على التابع وكانت النتائج التالية:

جدول (37) يبين معاملات القياس لنموذج الدراسة لمتغيرات (درجة كثافة) الافصاح تبعاً لحجم المنشأة

Model	R	معامل التفسير	معامل المصحح	الخطأ المعياري
1	.2960	.0870	.0660	.088550

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته مقبولة 29.6% وأيضا لدينا المقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 8.7% أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 8.7% على المتغير التابع- كثافة الافصاح مما يعني ان المتغير المستقل (التفسيري) استطاع ان يفسر 8.7% من التغيرات الحاصلة في التابع (كثافة الافصاح) (Y) والباقي يعزى الى عوامل اخرى ستدرس لاحقا.

جدول (38) تحليل التباين لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج

Model	مربع المجموع	Df	مربع المتوسط	F	معنوية الدلالة الحسابية
الانحدار	.032	1	.032	4.123	.049
1 البواقي	.337	43	.008		
المجموع	.370	44			

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات ودرجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله المعرفة على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار $F=4.12$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($0.049 = sig$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $sig=0.05$. مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الاحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية

الجدول (39) يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على

المتغير التابع

معنوية الحسابية	t	معاملات غير قياسية		Model
		معامل القياس Beta	الخطأ الانحراف B	
.0000	11.739		.0570	1 الثابت
.0490	2.030	.2960	.2590	حجم المنشأة

وتكون معادلة الانحدار المقدره هي:

$$\text{حجم} = +0.669 + (0.527) \text{ كثافة الإفصاح}$$

ومن خلال الجدول نجد أن أثر حجم الشركة له دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج T حيث دالة المعنوية $\text{sig} < 0.05$ حيث قيمتها $\text{sig} = 0.000$.

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في حجم بمقدار وحدة واحدة يقابله تزايد بمقدار 0.527 وهو تزايد إيجابي.

وهذا ما يعكس أنه كلما زاد حجم المنشأة يقابله زيادة إيجابية في كثافة الإفصاح مع الإشارة أن كثافة الإفصاح لاتعني الكم الهائل من المعلومات المفصّل عنها وإنما ان تغطي مفردة الإفصاح درجة التفصيل المطلوبة سواء كانت كمية او نوعية مدرجة في القوائم أو الايضاحات، كما بينت الدراسات وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المنشأة ودرجة الإفصاح في التقارير المالية¹. ويرجع ذلك إلى أن التكاليف المباشرة لإعداد هذه التقارير تكون غير ملموسة فيها إذا ما قورنت بالمنشآت الصغيرة، هذا إضافة إلى أن هناك تكاليف غير مباشرة ناتجة عن الكشف عن المعلومات للشركات المنافسة، الامر الذي يؤدي بالشركات المتنافسة وخاصة الكبيرة منها إلى تخفيض درجة الإفصاح في التقارير المالية².

¹ محمد السهلي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، 2010.

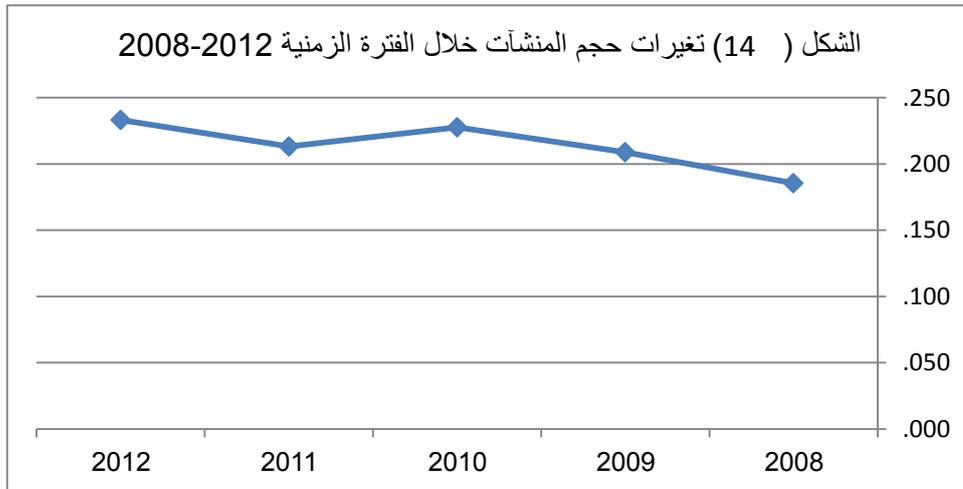
² محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، الرياض، مجلة جامعة سعود، 1993، ص27.

ولمعرفة التغيرات التي حدثت على حجم المنشأة خلال الفترة 2008-2012 نجد ما يلي:
جدول (40) يبين المتوسط والانحراف المعياري لتوزيع حجم المنشأة خلال فترة الدراسة.

الانحراف المعياري	المتوسط	السنوات
.0420	.1860	2008
.0340	.2090	2009
.0430	.2280	2010
.0540	.2130	2011
.0730	.2330	2012
.0510	.2140	المجموع

ويبين الشكل (14) تغيرات حجم المنشأة خلال فترة الدراسة وهو تغير تزايدى عدا عام 2011 حيث حصل انخفاض ثم عاد للارتفاع عام 2012

الشكل (14) تغيرات حجم المنشآت خلال الفترة الزمنية 2008-2012



اختبار تباين كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لنوع النشاط الاقتصادي في المنشأة محل الدراسة، من خلال الفرضية الرابعة التي تنص: لا يوجد دلالة معنوية لأثر نوع القطاع الاقتصادي في المنشأة على تباين مستوى درجة كثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة إن النشاط الذي تقوم به شركة ما يضيفي على هذه الشركة طبيعة خاصة، حيث تنتمي الشركات لعدة قطاعات، ويختلف كل قطاع عن الآخر من حيث ظروف وطبيعة نشاطه، ولقياس هذا المتغير تم تنظيم جدول لكافة الشركات حسب القطاعات التي تنتمي إليها كل منها كالتالي:

الجدول رقم (41) يبين القطاعات التي تنتمي إليها كافة الشركات عينة الدراسة.

قطاع المصارف
بنك بيمو السعودي الفرنسي
المصرف الدولي للتجارة التمويل
بنك سورية الدولي الإسلامي
قطاع التأمين
الوطنية للتأمين
الاتحاد التعاوني للتأمين - سولدارتي
المتحدة للتأمين
قطاع الزراعة
الشركة الهندسية الزراعية للإستثمارات - نماء
قطاع الصناعة
الأهلية لصناعة الزيوت النباتية
قطاع الخدمات
الأهلية للنقل

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.

لدراسة الاختلاف في التباين لكثافة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي تم إجراء اختبار F التباين باستخدام One Way Anova وكانت النتائج التالية:

جدول (42) دالات الاحصاء لاختبار أثر نوع النشاط على كثافة الافصاح في التقارير المالية

	N	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ الانحراف	الاختلاف		الأعلى	الأقل	الاعلى
					عند درجة ثقة 95%	الأدنى			
قطاع المصارف	15	.792	.064	.017	.756	.828	.690	.880	
قطاع الزراعة	5	.650	.038	.017	.603	.697	.610	.700	
قطاع الخدمات	5	.782	.086	.038	.676	.888	.670	.850	
قطاع الصناعة	5	.668	.078	.035	.571	.765	.570	.740	
قطاع التأمين	15	.854	.038	.010	.833	.875	.790	.920	
المجموع	45	.782	.092	.014	.754	.810	.570	.920	

معنوية الحسابية	F	مربع المتوسط	df	مربع المجموع	
.0000	16.746	.0580	4	.2310	بين المجموعات
		.0030	40	.1380	داخل المجموعات
			44	.3700	المجموع

يظهر لنا الجدول السابق أن قيم مجاميع المربعات ودرجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله المعرفة على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار $F=16.74$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($0.000 = sig$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $sig=0.05$. مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الاحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية والنتيجة يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين درجة كثافة الافصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لنوع النشاط الاقتصادي في المنشأة محل الدراسة.

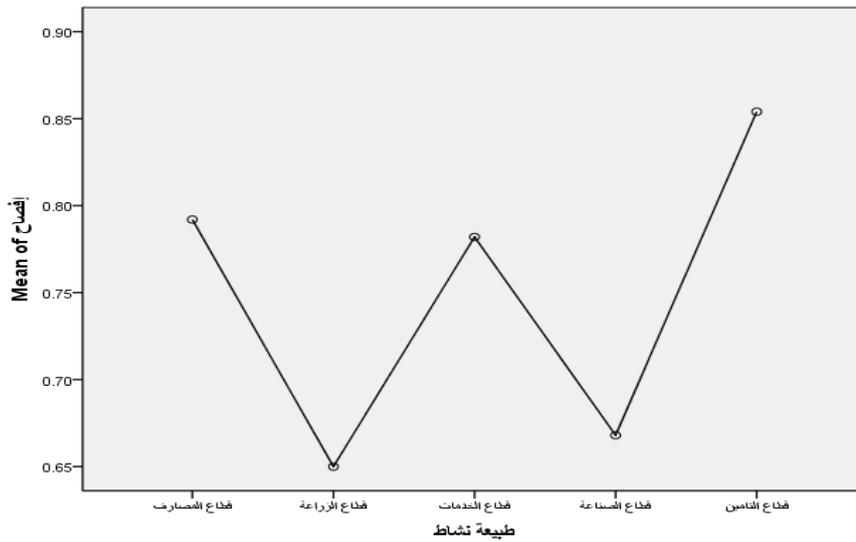
وبتطبيق اختبار Scheffe نجد أن الفروق هي لصالح قطاع التأمين أولاً حيث المتوسط 0.854 ثم قطاع المصارف 0.792 يليه الخدمات، ويعود ذلك إلى اختلاف نشاط الذي تقوم به المنشآت ما يضيف على هذه المنشآت طبيعة خاصة، فشركات التأمين مثلاً تختلف من حيث طبيعة عملها عن شركات البترول

حيث تنتمي الشركات لعدة قطاعات مثل قطاع الصناعة وقطاع الخدمات وقطاع التأمين وقطاع البنوك والقطاع الزراعي، حيث يختلف كل قطاع عن الآخر من حيث ظروف وطبيعة نشاطه

جدول (43) اختبار Scheffe لجهة الفروق

Subset for alpha = 0.05			N	طبيعة نشاط
2	1			
	.65000		5	قطاع الزراعة
	.66800		5	قطاع الصناعة
.78200			5	قطاع الخدمات
.79200			15	قطاع المصارف
.85400			15	قطاع التأمين
.0450	.9880			معنوية الدلالة الحسابية

الشكل (15) يبين فروق الإفصاح تبعا لنوع القطاع



اختبار تباين مستوى (درجة كثافة) الإفصاح في التقارير المالية المنشورة طبقاً لوعي المستثمرين وقدرتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، من خلال الفرضية الخامسة التي تنص: لا يوجد دلالة معنوية على وعي المستثمرين في تلبية متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية.

تم قياس الوعي الاستثماري من خلال تساؤلات استطلاعية حول درجة الوعي الاستثماري عند المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية، وللإجابة على هذه التساؤلات قامت الباحثة بطرح أسئلة على عينة من المستثمرين تتضمن فئات مختلفة من المجتمع تتنوع من ناحية العمر والعمل. حيث ركزت الأسئلة حول مجموعتين:

المجموعة الأولى: معرفة المستثمر بمفاهيم ومصطلحات سوق الأوراق المالية.

المجموعة الثانية: نظرة المستثمر للاستثمار في البورصة.

المجموعة الأولى: معرفة المستثمر بمفاهيم ومصطلحات سوق الأوراق المالية:

جدول (44) يبين حالة آراء عينة الدراسة حول مفاهيم ومصطلحات سوق الأوراق المالية

النسبة المئوية %	العدد	
هل تعرف ماذا يعني مؤشر بورصة		
35.2	19	نعم
64.8	35	لا
100.0	54	المجموع
هل تعرف ماهي محفظة الأوراق المالية		
40.7	22	نعم
59.3	32	لا
100.0	54	المجموع
هل تعرف ماذا يعني صندوق الاستثمار		
42.6	23	نعم
57.4	31	لا
100.0	54	المجموع
هل ترى أن كل الاسهم المدرجة في السوق هي أسهم شبيهة بالنقدية		
66.7	36	نعم
33.3	18	لا
100.0	54	المجموع

يبين الجدول السابق أن النسبة الأعلى من آراء عينة الدراسة حول المعرفة بمؤشر البورصة كانت لا تعرف بنسبة 64.8 % و 35.2 % تعرف به بينما المعرفة في مؤشر محفظة الأوراق المالية فكانت النسبة 59.3 % لا تعرف وهي الأعلى و 40.7 % تعرف وهذا يدل على جهل المستثمر لأساسيات الاستثمار في السوق لما لها من أهمية كبيرة. ووصلت النسبة في معرفة معنى صندوق الاستثمار إلى 57.4 % لا تعرف و 42.6 % تعرف وهذا يدل على تراجع وتدني مستوى المعرفة بمصطلحات السوق الأساسية، في حين كانت النسبة الأعلى ترى أن كل الاسهم المدرجة في السوق هي أسهم شبيهة بالنقدية 66.7 % و 33.3 % لا وهذا يدل على وجود ضعف في الاطلاع على الاسهم النقدية والاسهم غير النقدية (المجمدة) في السوق. المجموعة الثانية: نظرة المستثمر للاستثمار في البورصة:

جدول (45) يبين حالة آراء عينة الدراسة حول نظرة المستثمر للاستثمار في البورصة

النسبة المئوية %	العدد	
هل تخشى الاستثمار في سوق الاوراق المالية		
66.7	36	نعم
33.3	18	لا
100.0	54	المجموع
هل تعتمد على الاشاعات عند شراؤك للأسهم		
77.8	42	نعم
22.2	12	لا
100.0	54	المجموع
هل تسعى إلى تنويع محفظتك الاستثمارية		
40.7	22	نعم
59.3	32	لا
100.0	54	المجموع
هل يؤثر تأخر الافصاح عن القوائم المالية للشركات في تاريخها على قرارك الاستثماري؟		
42.6	23	نعم
57.4	31	لا
100.0	54	المجموع

هل تستشير شركة وساطة عند اتخاذك لأي قرار استثماري		
نعم	47	87.0
لا	7	13.0
المجموع	54	100.0

يبين الجدول السابق أن النسبة الأعلى من آراء عينة الدراسة تعتقد بخشيتها من الاستثمار في سوق الأوراق المالية بنسبة 66.7% و 33.3% لا وهذا يدل على التحفظ الكبير حيث أجاب أحد الأفراد أنه يخشى الاستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية، والنسبة الأعلى اجابة بنعم حول الاعتماد على الاشاعات عند شراء الأسهم بنسبة 77.8% و 22.2% لا تعتمد وهذا يدل على اتباع سياسة القطيع والتي تدل على قلة الوعي الاستثماري في السوق.

أما في حالة الرأي حول السعي إلى تنويع محفظتك الاستثمارية فكانت النسبة الأعلى 59.3% لا تسعى و 40.7% تسعى في ذلك وهذا يدل إلى عدم توفر الخبرة لدى المستثمر وادراكه لأهمية التنويع في تخفيض حجم المخاطرة في حال وقوع خسارة، ووصلت النسبة في الرأي حول يؤثر تأخر الإفصاح عن القوائم المالية للشركات في تاريخها المحدد على قراراتك الاستثماري إلى 57.4% لا يؤثر و 42.6% يؤثر وهذا يدل على عدم إلمام المستثمر بأهمية القوائم وعدم درايته بضرورة وأهمية التحليل الاساسي والفني لهذه القوائم ، في حين كانت النسبة الاعلى حول استشارة شركة وساطة عند اتخاذك لأي قرار استثماري 87% نعم و 13% لا وهذه نسبة جيدة فاعتماد المستثمر على شركة الوساطة بما فيها من مختصين لإدارة الاستثمارات تزيد من إمكانية اتخاذ القرارات الصحيحة والحصول على الفرص الجيدة التي تلاقي استحسان الجمهور مما ينعكس ايجابا على كفاءة السوق.

ويجاء اختبار t-test على المتغيرات الممثلة لوعي المستثمرين تم الحصول على النتائج التالية

جدول (46) دالات اختبار فرضية الوعي الاستثماري لمتطلبات كفاءة السوق

متوسط الخطأ المعياري		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	
.03		.19	1.48	54	وعي المستثمر
One-Sample Test					
Test Value = 1.5					
الاختلاف عند درجة ثقة 95 %		متوسط الاختلاف	الدلالة معنوية	درجة حرية	T
الأعلى	الأدنى				
.036	-.068	-.016	.533	53	-.628
وعي المستثمر					

يبين الجدول السابق أن متوسط الاجابات 1.48 بانحراف معياري 0.19 والمتوسط في جهة لا وان قيمة دالة القياس $t=-0.628$ عند درجة حرية 53 والدلالة الحسابية $sig=0.533$ وهي أكبر من القياسية 0.05 إذا نقبل فرضية العدم: لا يوجد دلالة معنوية على وعي المستثمرين في تلبية متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية.

اختبار العلاقة بين مستوى (درجة كثافة) الافصاح من خلال التقارير المنشورة وبين التدقيق الخارجي، من خلال الفرضية السادسة التي تنص: لا يوجد دلالة معنوية لأثر التدقيق الخارجي على تباين مستوى درجة كثافة الافصاح في التقارير المالية المنشورة

تم أخذ المجموعة ل من جدول النقاط الموضح في ملحق الدراسة والخاصة بتقرير مراقب الحسابات والتي تتضمن ثمانية بنود. حيث تم اعتبارها بمثابة نموذج لتقرير التدقيق الذي يطالب المدققون الالتزام بها في تقريرهم لغاية دراسة هذا المتغير، حيث تم رصد عدد البنود المفصوح عنها في تقرير المراجع من خلال التقارير المالية المنشورة في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة وذلك لكافة شركات عينة الدراسة والتي كانت كالتالي:

الجدول رقم (47) عدد البنود المفصوح عنها في تقرير مدقق الحسابات الخارجي

جدول الافصاحات					
2012	2011	2010	2009	2008	الشركة
6	6	6	3	3	الإسلامي
8	7	7	6	5	بيمو
8	8	6	5	6	الدولي
6	5	7	5	5	للزيوت الاهلية
5	5	6	4	5	نماء
7	7	4	5	3	للتنقل الاهلية
8	6	7	7	6	للتأمين المتحدة
8	7	7	7	6	التعاوني الاتحاد
7	7	7	6	6	الوطنية السورية

المصدر: من إعداد الباحثة.

كنظرة أولية إلى افصاحات مدققي الحسابات يمكن الحكم ان قطاع التأمين كان من أكثر القطاعات افصاحا في تقرير المراجع يليه قطاع المصارف ثم قطاع الخدمات المتمثل في شركة الاهلية للنقل وللتحقق من ذلك تم حساب نسبة الافصاح عن التدقيق الخارجي لكل شركة في سنوات الدراسة من خلال النسبة التالية:

عدد البنود المفصح عنها بالتقرير

عدد البنود الكلية في تقرير المدقق

ملاحظة: عدد البنود الكلية في تقرير مدقق الحسابات الخارجي هي (8)بنود.

الجدول رقم (48) نسبة افصاح المدقق الخارجي عن البنود المدروسة

نسبة الإفصاحات					
2012	2011	2010	2009	2008	الشركة
0.75	0.75	0.75	0.38	0.38	الإسلامي
1	0.88	0.88	0.75	0.63	بيمو
1	1	0.75	0.63	0.75	الدولي
0.75	0.63	0.88	0.63	0.63	الاهلية للزيوت
0.63	0.63	0.75	0.5	0.63	نماء
0.88	0.88	0.5	0.63	0.38	الاهلية للنقل
1	0.75	0.88	0.88	0.75	المتحدة للتأمين
1	0.88	0.88	0.88	0.75	الاتحاد التعاوني
0.88	0.88	0.88	0.75	0.75	الوطنية السورية

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير السنوية المنشورة.

من الجدول يمكن القول أن نسب افصاح المدققين للشركات عن البنود المدروسة كانت متفاوتة الا ان بعض الشركات بسنوات معينة كانت نسبة الافصاح 100% وبالعودة إلى تقرير مراقب الحسابات في التقارير المالية المنشورة لاحظت الباحثة ان مدققي هذه الشركات وبذلك السنوات بالتحديد تم تدقيقها من قبل شركات مشاركة لواحدة من شركات التدقيق الأربع الأكبر.

ولدراسة هذه العلاقة تم اجراء اختبار الانحدار البسيط بين المتغير التابع والمستقل وكانت النتائج التالية:

جدول (49) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغيرات المستقلة والتابع

الخطأ المعياري	معامل التفسير المصحح	معامل التفسير	R	Model
0.06528	0.493	0.504	0.71	1

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته مقبولة 71.0% وأيضا لدينا المقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 50.4% أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 50.4% على المتغير التابع- كثافة الافصاح مما يعني ان المتغير المستقل (التفسيري التدقيق الخارجي) استطاع ان يفسر 50.4% من التغيرات الحاصلة في التابع (كثافة الافصاح) (Y) والباقي يعزى الى عوامل اخرى.

جدول (50) تحليل التباين لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج

الدالة الحسابية	F	مربع المتوسط	Df	مربع المجموع	Model
0.000	43.702	.186	1	0.186	الانحدار
		.004	43	0.183	البواقي
			44	0.370	المجموع

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات ودرجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله المعرفة على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار $F=43.70$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($0.000 = sig$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $sig=0.05$. مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الاحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية

الجدول (51) يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على

المتغير التابع

الدالة الحسابية	T	معامل القياس	معاملات غير قياسية		
		Beta	الخطأ في الانحراف	B	
0.000	10.487		0.046	0.484	الثابت
0.000	6.611	0.710	0.060	0.395	التدقيق الخارجي

ومن خلال الجدول نجد أن متغير التدقيق الخارجي له دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج T حيث دالة المعنوية $sig < 0.05$ حيث قيمتها $sig = 0.000$.

وتكون معادلة الانحدار المقدره هي:

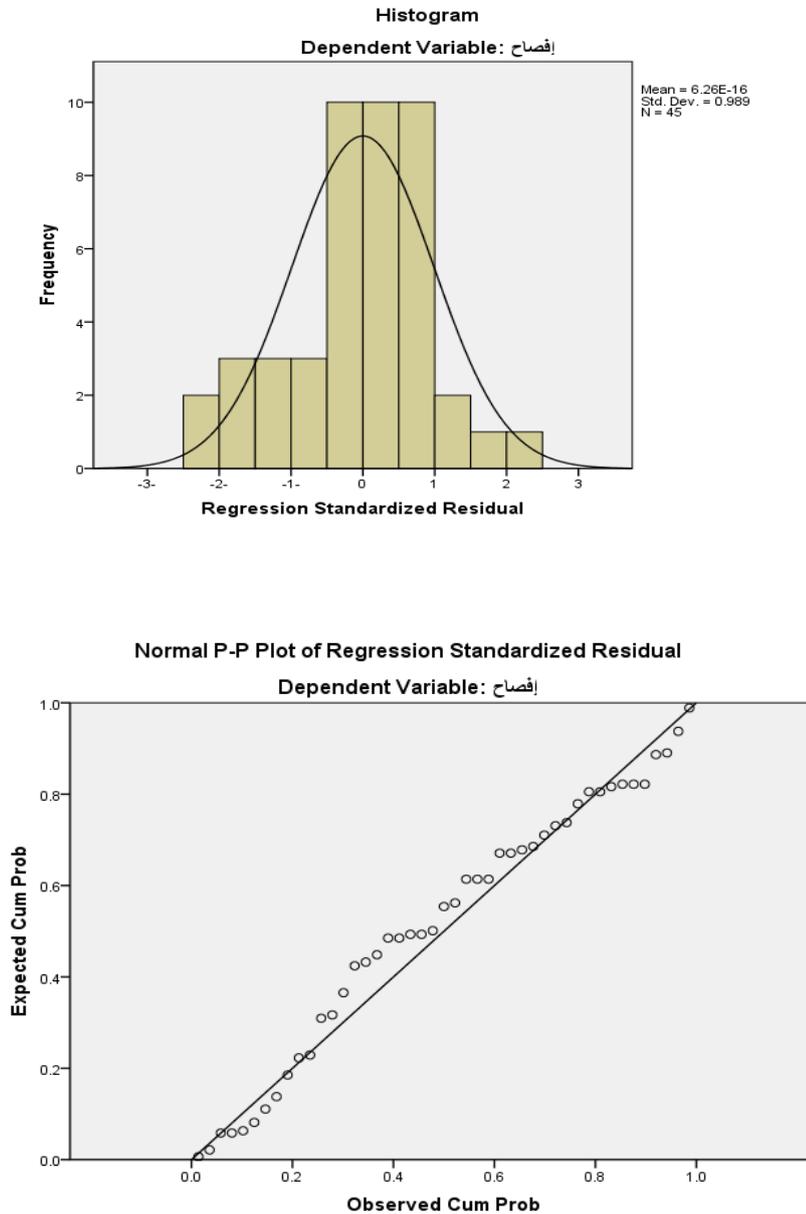
التدقيق الخارجي $(0.395) + 0.484 =$ درجة كثافة الإفصاح

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في التدقيق الخارجي بمقدار وحدة واحدة يقابله تزايد بمقدار 0.395 وهو تزايد إيجابي.

وهذا ما يعزز أن المدقق الخارجي يفي بمتطلبات تقييم الشركات المقيدة في بورصة دمشق للأوراق المالية حسب المعايير المهنية ذات الصلة.

ويبين الشكل (16) حالة توزع الطبيعي لدرجة كثافة الإفصاح.

الشكل (16) حالة التوزع الطبيعي لدرجة كثافة الإفصاح



الفرضية العامة للدراسة:

أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على درجة كثافة الإفصاح لتلبية متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية:

الفرضية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلاً من (تشتت الملكية، حجم المنشأة، التدقيق الخارجي) على درجة كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية

يعد الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث.

والانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغير (التابع) (Y) ومجموعة متغيرات (مستقلة) ، X_1, X_2, \dots, X_k ، لذا فهو يستخدم في دراسة التغيرات التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار ، وبالتالي يمكن دراسة العوامل المحددة (تشتت الملكية ، حجم المنشأة ، التدقيق الخارجي) في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية

والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2$$

وبدراسة طريقة الانحدار المستخدمة وهي طريقة Enter حيث قامت الباحثة بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد وحصلت على النتائج التالية

جدول (52) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغيرات المستقلة والتابع

Model	R	معامل التفسير	التفسير المصحح	الخطأ المعياري
1	0.730	0.532	0.498	0.06492

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته مقبولة 73.0% وأيضاً لدينا المقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 53.2% أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 53.2% على المتغير التابع- كثافة الإفصاح مما يعني ان المتغير المستقل (التفسيري) استطاع ان يفسر 53.2% من

التغيرات الحاصلة في التابع (كثافة وجودة الافصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية) (Y) والباقي يعزى الى عوامل اخرى.

جدول (53) تحليل التباين لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل

الدالة الحسابية	F	مربع المتوسط	Df	مربع المجموع	Model
0.000	15.556	0.066	3	0.197	1 الانحدار
		0.004	41	0.173	البواقي
			44	0.370	المجموع

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات ودرجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله المعرفة على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار $F=15.55$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($0.000 = sig$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $sig=0.05$. مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الاحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية

الجدول (54) يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

الدالة الحسابية	t	معاملات غير قياسية			Model
		معامل القياس	الخطأ في الانحراف	B	
0.000	7.711		0.056	0.435	1 الثابت
0.317	-1.014	-0.122	0.119	-0.120	تشنت الملكية
0.358	0.931	0.105	0.202	0.188	حجم المنشأة
				0.408	التدقيق الخارجي

ومن خلال الجدول نجد أن المتغيرات المستقلة (التشنت + حجم الشركة + التدقيق الخارجي) له دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج t حيث دالة المعنوية $sig < 0.05$ حيث قيمتها $sig=0.000$.

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

(التدقيق الخارجي) $(0.408) +$ (حجم المنشأة) $(0.188) +$ تشنت الملكية $(-0.120) + 0.435 =$ درجة كثافة الافصاح
تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في التدقيق الخارجي بمقدار وحدة واحدة يقابله تزايد بمقدار 0.408 وهو تزايد ايجابي و تزايد لأثر حجم الشركة بمقدار 0.188 و تناقص لأثر تشنت الشركة بمقدار 0.12.

إذاً يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكل من متغيرات السوق (التدقيق الخارجي + التشتت + حجم الشركة) في مستوى (درجة كثافة) الإفصاح وبالتالي أثره في رفع كفاءة سوق المال الذي تعمل به هذه المنشآت.

ولدراسة الاختلافات في أثر القطاع على متغيرات الدراسة المستقلة

يمكن صياغة الفرضية التالية: يوجد فروق ذات دلالة معنوية لكلاً من (تشتت الملكية، حجم المنشأة، التدقيق الخارجي) تبعاً لقطاع الشركات

تم اجراء اختبار التباين One Way Anova لإيجاد الاختلاف في الفروق حسب قطاع العمل وكانت النتائج التالية

جدول (55) دالات احصائية لمتغيرات الدراسة - تشتت الملكية، حجم المنشأة، التدقيق الخارجي -

تبعاً للقطاع

الاعلى	الأقل	الاختلاف عند درجة % ثقة 95		الخطأ في الانحراف	الانحراف المعياري	المتوسط		
		الأعلى	الأدنى					
.330	-.103	.132	-.040	.040	.155	.046	قطاع المصارف	تشتت الملكية
-.010	-.020	-.006	-.018	.002	.004	-.012	قطاع الزراعة	
.010	.000	.013	-.001	.002	.005	.006	قطاع الخدمات	
.000	-.040	.004	-.040	.008	.018	-.018	قطاع الصناعة	
.020	-.040	.004	-.020	.006	.021	-.008	قطاع التأمين	
.330	-.103	.038	-.018	.014	.093	.010	المجموع	
.270	.110	.223	.177	.011	.042	.200	قطاع المصارف	حجم المنشأة
.220	.180	.220	.184	.007	.015	.202	قطاع الزراعة	
.230	.170	.228	.172	.010	.022	.200	قطاع الخدمات	
.230	.180	.226	.178	.009	.019	.202	قطاع الصناعة	
.410	.160	.280	.200	.018	.072	.240	قطاع التأمين	
.410	.110	.229	.198	.008	.051	.214	المجموع	
1.000	.380	.859	.645	.050	.193	.752	قطاع المصارف	التدقيق الخارجي
.750	.500	.738	.518	.040	.088	.628	قطاع الزراعة	
.880	.380	.933	.375	.100	.224	.654	قطاع الخدمات	
.880	.630	.842	.566	.050	.111	.704	قطاع الصناعة	

1.000	.750	.900	.805	.022	.085	.853	قطاع التأمين	
1.000	.380	.805	.706	.025	.165	.756	المجموع	

جدول (56) دلالات اختبار الفروق لمتغيرات الدراسة - تشتت الملكية، حجم المنشأة، التدقيق الخارجي - تبعاً لنوع القطاع

معنوية الدلالة الحسابية	F	مربع المتوسط	df	المجموع		
0.478	0.892	0.008	4	0.031	بين المجموعات	تشتت الملكية
		0.009	40	0.346	داخل المجموعات	
			44	0.377	المجموع	
0.211	1.535	0.004	4	0.015	بين المجموعات	حجم المنشأة
		0.003	40	0.101	داخل المجموعات	
			44	0.116	المجموع	
0.024	3.169	0.072	4	0.288	بين المجموعات	التدقيق الخارجي
		0.023	40	0.908	داخل المجموعات	
			44	1.196	المجموع	

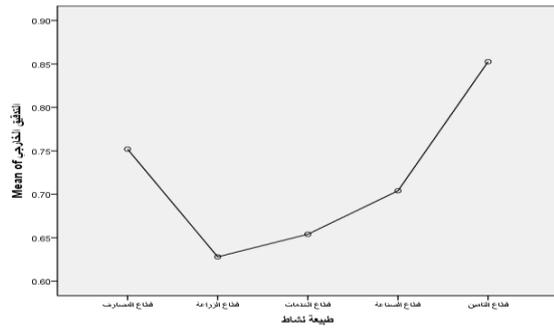
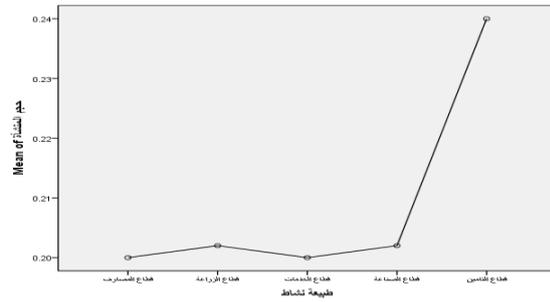
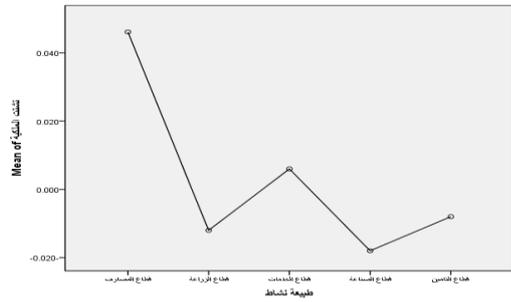
حالة تشتت الملكية: يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الاختبار $F=0.892$ ضعيفة عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الحسابية = 0.478 وهي أكبر من القياسية 0.05 إذا نقبل عدم لايوجد فروق ذات دلالة معنوية لأثر القطاع على تشتت الملكية

حالة حجم المنشأة: يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الاختبار $F=1.535$ ضعيفة عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الحسابية = 0.211 وهي أكبر من القياسية 0.05 إذا نقبل عدم لايوجد فروق ذات دلالة معنوية لأثر القطاع على حجم المنشأة

حالة التدقيق الخارجي: يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الاختبار $F=3.16$ مقبولة مع القياسية عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الحسابية = 0.024 وهي أصغر من القياسية 0.05 إذا نرفض الفرضية عدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية لأثر القطاع على حالة التدقيق الخارجي وهو لصالح قطاع التأمين ثم المصارف.

وهذا مايشير أن اختلاف القطاع الاقتصادي ليس له تأثير في كل من تشتت الملكية وحجم المنشأة في حين ان اختلاف القطاع الاقتصادي له علاقة مباشرة مع التدقيق الخارجي.

وفيما يلي يبين الشكل (17) هذه الفروق في التغيرات



ولدراسة الاختلافات في أثر الفترة الزمنية على متغيرات الدراسة المستقلة:

يمكن صياغة الفرضية التالية: يوجد فروق ذات دلالة معنوية لكلاً من (تشتت الملكية، حجم المنشأة، التدقيق الخارجي) تبعاً لسنوات الدراسة.

تم اجراء اختبار التباين One Way Anova لا يجاد الاختلاف في الفروق حسب سنوات الدراسة وكانت النتائج التالية

جدول (57) دالات احصائية لمتغيرات الدراسة - تشتت الملكية، حجم المنشأة، التدقيق الخارجي -
تبعاً لسنوات الدراسة

الأعلى	الأقل	الاختلاف عند		الخطأ في الانحراف	الانحراف المعياري	المتوسط	N	
		% درجة ثقة 95						
		الادنى	الاعلى					
.010	-.080	.006	-.037	.009	.028	-.016		2008
.010	-.080	.006	-.037	.009	.028	-.016		2009
.330	-.090	.129	-.060	.041	.123	.034		2010
.310	-.095	.116	-.069	.040	.120	.024		2011
.290	-.103	.112	-.066	.039	.116	.023		2012
.330	-.103	.038	-.018	.014	.093	.010		المجموع
.250	.110	.218	.154	.014	.042	.186		2008
.290	.180	.235	.183	.011	.034	.209		2009
.320	.180	.261	.195	.014	.043	.228		2010
.350	.160	.255	.172	.018	.054	.213		2011
.410	.170	.290	.177	.024	.073	.233		2012
.410	.110	.229	.198	.008	.051	.214		المجموع
.750	.380	.744	.512	.050	.151	.628		2008
.880	.380	.797	.543	.055	.165	.670		2009
.880	.500	.892	.697	.042	.127	.794		2010
1.000	.630	.906	.712	.042	.126	.809		2011
1.000	.630	.983	.770	.046	.139	.877		2012
1.000	.380	.805	.706	.025	.165	.756		المجموع

ANOVA

معنوية الدلالة الحسابية	F	مربع المتوسط	Df	مربع المجموع	
.684	.572	.005 .009	4 40 44	.020 .356 .377	تشتت الملكية بين المجموعات داخل المجموعات المجموع
.321	1.212	.003 .003	4 40 44	.013 .104 .116	حجم المنشأة بين المجموعات داخل المجموعات المجموع
.003	4.729	.096 .020	4 40 44	.384 .812 1.196	التدقيق الخارجي بين المجموعات داخل المجموعات المجموع

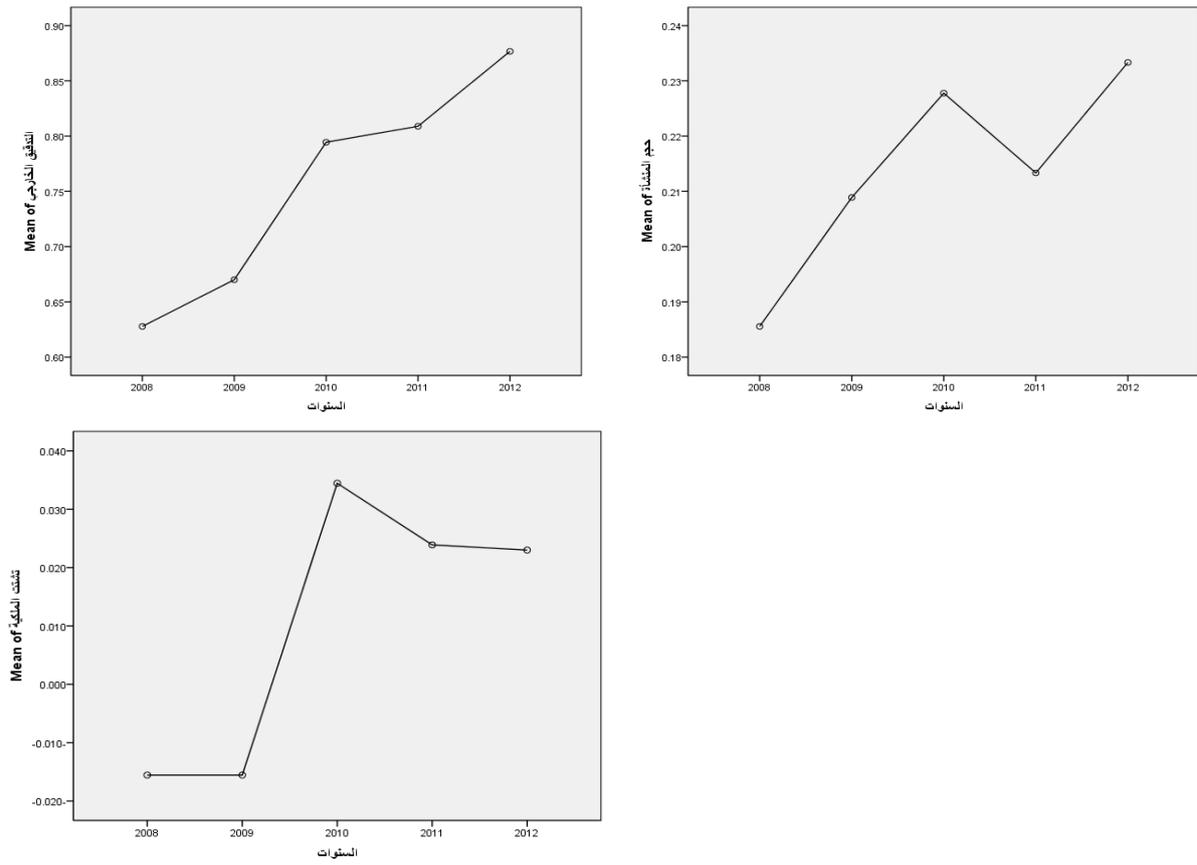
حالة تشتت الملكية: يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الاختبار $F=0.572$ ضعيفة عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الحسابية = 0.684 وهي أكبر من القياسية 0.05 إذا نقبل العدم لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لتغيرات الزمن على تشتت الملكية

حالة حجم المنشأة: يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الاختبار $F=1.212$ ضعيفة عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الحسابية = 0.321 وهي أكبر من القياسية 0.05 إذا نقبل العدم لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لأثر تغيرات الزمن على حجم المنشأة

حالة التدقيق الخارجي: يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الاختبار $F=4.72$ مقبولة مع القياسية عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الحسابية = 0.003 وهي أصغر من القياسية 0.05 إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية لأثر تغيرات الزمن على حالة التدقيق الخارجي.

وهذا ما يشير أن تغيرات الزمن ليس له تأثير في كل من تشتت الملكية وحجم المنشأة في حين ان هذه التغيرات لها تأثير مع التدقيق الخارجي.

وفيما يلي الشكل (18) يبين هذه الفروق في التغيرات



النتائج والتوصيات

أولاً نتائج الدراسة:

ثانياً توصيات الدراسة:

أولاً: النتائج:

في ضوء اختبار الفرضيات توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والمرتبة على الدراسة الميدانية أهمها:

1. تبين وجود دلالة معنوية لمستوى درجة كثافة الإفصاح وجودته في التقارير المالية لدى عينة من الشركات المدرجة في بورصة دمشق وهذا يدل على انه كلما زادت كثافة الإفصاح كلما ادى إلى زيادة في جودة التقارير المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة والثقة بها من قبل المستخدمين مما يوفر العدالة والحياد والثقة في عرض وتقديم التقارير المالية. حيث بينت الدراسة ومن خلال تباين عدد البنود المفصّل عنها في كل مجموعة من مجموعات نموذج الدراسة أن هناك التزام غير كاف بمتطلبات الإفصاح المحددة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تنص عليها أنظمة وقوانين هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخاصة نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة.
2. هناك اجماع لدى عينة البحث على قلة وعي المستثمر لأساسيات ومفاهيم الاستثمار وإدراكه لأهمية التنوع في تخفيض حجم المخاطرة في حال وقوع خسارة، بالإضافة إلى عدم إلمامه بأهمية القوائم المالية ودرايته بضرورية وأهمية التحليل الأساسي والفني لهذه القوائم.
3. وفقاً لنتائج الاستبيان تبين ان المستثمر في السوق يعتمد على شركة الخدمات والوساطة المالية المعتمدة بما فيها من مختصين لإدارة الاستثمارات لاعتقادهم أن ذلك يزيد من إمكانية اتخاذ القرارات الصحيحة والحصول على الفرص الملائمة مما ينعكس إيجاباً على كفاءة السوق.
4. بينت الدراسة ان هناك دلالة معنوية من الناحية الإحصائية لحجم المنشأة ، وان المتغير المستقل (حجم الشركة) استطاع ان يفسر 8.7% من التغيرات الحاصلة في التابع (كثافة الإفصاح) كما أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين قيمة أصول المنشأة ودرجة الإفصاح في التقارير المالية. أكدت الدراسة انه كلما زاد حجم المنشأة يقابله زيادة ايجابية في كثافة الإفصاح ويعود ذلك إلى أن التكاليف المباشرة لإعداد هذه التقارير تكون غير ملموسة. وهذا ما يتوافق مع دراسة (أحمد، 2007).
5. بينت الدراسة أن المتغير المستقل (تشتت الملكية) استطاع ان يفسر 2.6% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (كثافة الإفصاح) ويعود ذلك إلى تركيز الملكية في الشركات المدرجة في

بورصة دمشق بأيدي عدد محدد من المساهمين والذي بالنتيجة يؤدي إلى تقليل كثافة الإفصاح فيما لو كان هناك شريحة عريضة من المساهمين ولكل منهم متطلباتهم المختلفة من المعلومات المفصح عنها، وعلى الرغم من عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تشتت الملكية وكثافة الإفصاح كما أظهرته الدراسة الإحصائية إلا أن عدد المساهمين مع مرور الزمن أخذ بالتزايد وهذا ما أكدته الدراسة طبقاً لدراسة تغير التشتت عبر سنوات الدراسة هذا مؤشر إيجابي.

6. تبين ان قطاع التأمين من أكثر القطاعات كثافة في الإفصاح ثم يليه قطاع المصارف ثم قطاع الخدمات، وتعود هذه الفروق في كثافة الإفصاح إلى اختلاف وتنوع أنشطة كل قطاع، وبهذا يختلف كل قطاع عن الآخر من حيث ظروف وطبيعة نشاطه وبالتالي أفصاحاته. بينما خلصت دراسة حمود¹ أن قطاع البنوك من أكثر القطاعات أفصاحاً بينما قطاع التأمين من أقلها أفصاحاً، أما قطاعي الصناعة والخدمات فتقاربت مستويات الإفصاح في كل منهما.
7. قلة الوعي الاستثماري انعكس سلباً على كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال ما توصلت إليه الدراسة من دراسة القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق ومن خلال مقابلة الباحثة للمستثمرين في هذه الشركات.
8. توصلت الدراسة من الناحية الإحصائية ان متغير التدقيق الخارجي استطاع ان يفسر 50.4% من التغيرات الحاصلة في التابع (كثافة الإفصاح). وهذا ما يقودنا إلى أن المدقق الخارجي يتبع المعايير الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية وهذا ما انعكس إيجاباً على كثافة الإفصاح.

¹ عواد، حمود، أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، مرجع سبق ذكره.

ثانياً: التوصيات:

- في ضوء أهم دلالات الدراسة النظرية، وأيضاً أهم نتائج الدراسة الميدانية، فإن الباحثة توصي بمايلي:
1. التأكيد على استمرارية التزام الشركات المدرجة أسهماً في سوق دمشق للأوراق المالية بمعايير المحاسبة والمراجعة عند نشرها للتقارير والقوائم المالية لتضمن جودتها ولتساهم في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية.
 2. التركيز عند إعداد القوائم والتقارير المالية من قبل مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة في سوق دمشق للأوراق المالية على المعلومات التنبؤية عن مخاطر الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة، وتوفير المعلومات الملائمة والموثوقة لمستخدمي التقارير المالية
 3. التأكيد على الشركات المساهمة المسجلة في السوق بالإفصاح عن تنبؤات الإدارة عن الأرباح المستقبلية.
 4. رفع الوعي الاستثماري للمستثمرين بالمخاطر التي يتعرضون لها وعقد دورات تدريبية وتفعيل دور المحلل المالي في سوق الأوراق المالية مما يزيد من قدرتهم على ترشيد قراراتهم الاستثمارية
 5. التأكيد على اهتمام المنظمات المهنية العاملة في سورية والمزاولة لمهنة المحاسبة بتنمية الخدمات المقدمة مما ينعكس بشكل ايجابي على المجتمع ككل.
 6. التشجيع على رفع مستويات الإفصاح وكثافته من خلال معاقبة الشركات الغير ملتزمة في إفصاحاتها وبالمقابل مكافأة الشركات الملتزمة في إفصاحاتها كترتيب الشركات الأكثر التزاماً بالإفصاح على موقع السوق على شبكة الانترنت.
 7. التأكيد على أهمية دور المنظمات المهنية ومراجعي الحسابات بالالتزام بالوفاء باحتياجات التقارير والقوائم المالية المنشورة في تقديم المعلومات الملائمة والمناسبة لاتخاذ قرارات الاستثمار.

مراجع الدراسة

أولاً المراجع باللغة العربية:

ثانياً المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. التميمي، أرشد فؤاد وسلام أسامة عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
2. لطفی، أمين السيد أحمد، مراجعة وتدقيق المعلومات، الاسكندرية، الدار الجامعية، مصر 2005.
3. لطفی، أمين السيد أحمد، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2005.
4. حسن أمين عبد العزيز، الأسواق المالية، دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2007.
5. دونالد، كيسو وجيري، وجنت، المحاسبة المتوسطة تعريب عجاج، أحمد حامد والسلطان، سلطان -الجزء الاول، الطبعة الثالثة، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2003.
6. حنان، رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003.
7. السقا، أحمد السيد وأبو الخير، مدثر طه، مشاكل معاصرة في المراجعة، منشورات جامعة طنطا، مصر 2002.
8. الشريف، عليان، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
9. السيسي، صلاح الدين حسن، بورصات الأوراق المالية-الأهمية والاهداف والسبل مقومات النجاح، عالم الكتب للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر 2003.
10. حماد، طارق عبدالعال، التقارير المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر 2005.
11. حماد، طارق عبدالعال، دليل التعامل إلى بورصة الاوراق المالية، كيلوباترا للطباعة والكمبيوتر، القاهرة، مصر 1998.
12. اندراوس، عاطف وليم، اسواق الاوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، مصر 2006.
13. الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1990.
14. جعفر، عبد الإله نعمة، المحاسبة المالية مبادئ القياس والافصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003.

15. شحادة، عبد الرزاق والشيخ، سهيل والفتوح، إبراهيم -نظرية المحاسبة، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا 2006.
16. سالم، عبد الله -الخصخصة وتقييم الأصول والأسهم في البورصة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر 1996.
17. حسين، عصام -أسواق الأوراق المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
18. العرييد، عصام فهد -الاستثمار في بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، سوريا 2008.
19. الفداغ، فداغ -المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2002.
20. الصبان، محمد سمير وجمعة، اسماعيل ابراهيم -الأسس العامة في القياس والافصاح المحاسبي النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر 1995.
21. الحناوي، محمد صالح -أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر 1996.
22. الحناوي، محمد صالح -تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر 2000.
23. مطر، محمد وآخرون، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
24. مطر، محمد -إدارة الاستثمارات-الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، الأردن 1999.
25. مطر، محمد -التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
26. مطر، محمد وسويطي، موسى -التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.
27. هنيدي محمد منير، الاوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر 1997.
28. تركي، محمود إبراهيم -تحليل التقارير المالية، الرياض، مجلة جامعة سعود، السعودية 1993.

29. الناغي، محمود السيد -أسس المحاسبة: التأصيل وإطار التطبيق، المنصورة المكتبة العصرية، 2007.
30. المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، ترجمة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2001.
31. هنيدي، منير ابراهيم -الاوراق المالية واسواق رأس المال، كلية التجارة، جامعة طنطا، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر 1993.
32. هنيدي، منير ابراهيم -الفكر الحديث في مجال الاستثمار، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر 1996.
33. هنيدي، منير ابراهيم -مستقبل أسواق رأس المال العربية مخاطر ومحاذير، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر 1995.
34. الشعار، نضال -الأسواق المالية " البورصة " دار الضاد للنشر، حلب، سوريا 2002.
35. أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح -دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر 2002.
36. الحياي، وليد ناجي -نظرية المحاسبة، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
37. ابو طالب، يحيى محمد -المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة لإعداد وعرض القوائم المالية ذات الاستخدام العام، 2004.
- الأبحاث المنشورة:**
1. أحمد، زكريا أحمد، أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية، معهد الادارة العامة، بحث منشور، 2013.
2. محمد، أحمد -الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الاردنية، جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 2، المجلد رقم 44، مصر 2007.
3. الزعبي، بشير خليفة وجابر، أمين عبد اللطيف -سبل تنشيط الاستثمار كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ودور النفط في ذلك، مؤتمر الاقتصاديين العرب، دمشق، سوريا 2002، تشرين الأول.

4. الطاهر، حسين وبوطلاعة، محمد -أثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر 2012.
5. الأسرج، حسين عبد المطلب، تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة (1994-2003) مع دراسة خاصة للبورصة المصرية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 79، 2004.
6. عواد، حمود -أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، 2008.
7. الخطيب، خالد، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد2، سوريا 2002، ص145.
8. عبد الله، خالد أمين -الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين الاول، 1995.
9. عمران، رنا، أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في المصارف (دراسة تجريبية)، مجلة الوحدة، بحث منشور، 2012.
10. الستر، ستيغت ستر -ماجستير إدارة الأعمال في يوم واحد، مكتبة جرير، الطبعة السادسة، 2008.
11. عوض الله، صفوت عبد السلام -الشفافية والإفصاح والأثر على كفاءة سوق رأس المال مع التطبيق على سوق الكويت للأوراق المالية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر حول أسواق الأوراق المالية والبورصات، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2006.
12. القشي، ظاهر -أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المجلد25، العدد الثاني.
13. دبون، عبد القادر -أهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على كفاءة سوق الاوراق المالية بالجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي، جامعة ورقلة، الجزائر، بحث منشور، 2010.
14. محمود، عبد الحميد أحمد -أثر متغيرات السوق على الإفصاح في التقارير المالية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد13، 1999.

15. طلبه، علي ابراهيم، قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ملحق العدد الأول، مصر 1994.
16. يوسف، علي، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 28 - العدد الأول-2012.
17. الكيلاني، قيس أديب -العلاقة بين تركيبة الملكية وتركيب رأس المال في الشركات الصناعية الأردنية -دراسة تطبيقية للفترة 2004-2008، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل تنمية الرافدين، العراق، العدد 100 مجلد 32 لسنة 2010.
18. خليل، محمد أحمد إبراهيم -أثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الخامسة والعشرون، العدد الاول، جامعة الزقازيق، بنها، مصر 2005.
19. خليل، محمد أحمد إبراهيم -دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، المجلد 25، العدد الاول، مصر 2005.
20. مطر، محمد -أهمية ومتطلبات الافصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، مجلة المدقق، تصدر عن جمعية مدققي الحسابات في الاردن، العدد 47، عمان، حزيران، 2001.
21. حمد، محمد نجيب زكي، تحليل منفعة المعلومات المحاسبية البيئية العينية لبناء مؤشرات تقييم الأداء الاستراتيجي في إطار التنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، 2001.
22. تركي، محمود ابراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، الرياض، مجلة جامعة سعود، 1985.
23. محمود عبد الحليم الخلايلة، مؤشرات الداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم-دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالية"، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 11، العدد 2، مايو 2004.
24. السعدني، مصطفى حسن -قوى ارتباط الشفافية والافصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، بحث مقدم للمؤتمر الدولي بعنوان مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة 4-5 كانون الثاني في الامارات العربية، 2007.

25. هوارى، معراج و عدون، ناصر دادى، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الجزائر 2008.
26. ممدوح هاشم، مراد، -دراسة إختبارية لأثر إختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الإتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح، الزقازيق: جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، المجلد التاسع عشر، العدد الاول، مصر (1997).
27. الزين، منصورى - بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29-30 نوفمبر، جامعة البليدة، الجزائر، 2011.
28. ربحاوي، مها - دور حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والافصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، دورية الاداري سلطنة عمان، 2011.
29. ابراهيم، نبيل عبد الرؤوف - أثر نماذج وقواعد الافصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية، قسم المحاسبة، اكاديمية الشروق، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، 2012.
30. سويسي، هوارى و خمقاني بدرالزمان - نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29-30، نوفمبر، جامعة ورقلة، الجزائر 2011.
31. شاهين، ياسر - دور الوعي الاستثماري في كفاءة واستقرار الاسواق المالية، الملتقى السنوي الاول لسوق فلسطين، 2007.
32. يمانى، عبد الله قاسم، دراسة إختباريه لبعض العوامل المهمة المؤثرة على استقلال المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين والمقرضين ومحلي الاستثمار في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، ع71، 1991.

القوانين والمراسيم:

1. الجمهورية العربية السورية، رئيس الجمهورية، المرسوم التشريعي رقم 21 مهام الوزارة، 2007، المادة 3، البند 13.

2. الجمهورية العربية السورية، رئيس الجمهورية، قانون رقم 33، 2009، المادة 27، البند 10.
3. الجمهورية العربية السورية، رئيس الجمهورية، قانون هيئة الأوراق والاسواق المالية السورية رقم 22، 2005، المادة 6.
4. الجمهورية العربية السورية، هيئة الاشراف على التأمين، تعليمات تنظيم عمل مدققي الحسابات المعتمدين لدى الهيئة، قرار رقم /100/78/م/إ، المادة 1، 2007.
5. الجمهورية العربية السورية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مشروع النظام الداخلي لجمعية المحاسبين القانونيين في الجمهورية العربية السورية، المادة 3.
6. قانون هيئة الأسواق والأوراق المالية رقم (22) لعام 2005.
7. نظام ممارسات الإدارة السليمة الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المادة رقم 7 الفقرة 4

الرسائل الجامعية:

1. عادل، أحمد -نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة ومصداقية المعلومات المحاسبية" أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2011.
2. المدهون، رعدة، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.
3. عبد الله، سعاد -الابعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة في ضوء التحكم المؤسسي وأثرها على الافصاح المحاسبي بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة العراقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2006.
4. المطيري، عبد الرحمن، " قواعد وسلوك آداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الكويتية، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الكويت، 2012.
5. المطيري، غزأي -العوامل المؤثرة في مستوى الافصاح عن المعلومات المالية على الانترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة، الكويت 2011.
6. اسماعيل، ماجد -أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية -غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، فلسطين 2009.

7. مهدي، نضال عزيز -تطوير بنية الحوكمة العراقية لغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر 2011.
8. المليحي، هشام - إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وأثارها على نموذج الافصاح المحاسبي المطبق في مصر، 2006، رسالة ماجستير، 2006.
9. العازمي، يوسف ارشيد حبيب - أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الافصاح بالقوائم المالية، جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Belkauoi, Ahmad Riahi – Accounting theory, 5th Edition, Thomson Learning Printed in Singapore by Seng Lee Press, 2005.
تعريب العبدلله، رياض، مراجعة الجباوي، طلال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
2. Howard, Davey and Ian R, Eggleton, The Effects of Industry Type, Company Size and Performance on Chinese Companies' IC Disclosure: A Research Note, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 5(3), 2011.
3. Baroma, Bassam, The Impact of market and organizational determinants on voluntary disclosure in Egyptian companies, International Journal of Social, Management, Economics and Business Engineering Vol:7 No:6, 2013.
4. ALI, Chiraz, Summa Mireille, Disclosure Quality and Ownership Structure: Evidence from the French Stock Market, Université Paris, Centre de Recherche en Finance etGestion, 2007.
5. Defrutos, Angeles and Manzano, Carolina, Trade Disclosure and price Dispersion, Journal of Financial Markets, Vol.8, May 2005.
6. Choi, Frederick, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn, 1972.
7. Abd-El Fattah, Halaabd-EINaby," Measurement of the mutual Impacts of Accounting Voluntary Disclosure on the Lenders, and Borrowers, Stock Prices–an Empirical Study, a Dissertation, Faculty of commerce, University of Cairo,2001.
8. Wolk, Harry and tearney, Michael – Accounting theory, fourth edition, southwestern, No.2, Source: SFAC 2000.
9. Mike, Harvey, and Fred, Keer – Financial Accounting Theory and Standards, Second Edition, Prentice Hall International, London, 1983.

10. James E., Hunton, Robert Libby , Cheri L., Ana Mazza Financial Reporting Transparency and Earnings Management, The Accounting Review, Vol.81, No.1, 2006.
11. Wild, John, et al," Financial statement analysis", Ninth Edition, McGraw–Hill Companies, INC., 2007.
12. Donald, Kieso, Jerry, Weygandt, and Warfield, Terry, Intermediate Accounting, Twelfth Edition, John Wiley & Sons, USA, 2007.
13. Lskavyan, and Spatareanu, Shareholder Protection, Ownership Concentration and FDI", Journal of Economics and Business, (Vol. 63), 2011.
14. Nashwa , G., Audit Committee : The Solution to Quality Financial Reporting, The CPA Journal, December, 2003.
15. OECD, (2004) "Principles of Corporate Governance Public Company Accounting Oversight Seng Lee Press, 2005.
16. Silva, F., and N., Majluf, "Does family ownership shape performance outcomes?", Journal of Business Research, (Vol. 61), 2008.
17. Richard, Stevenson, and Jennings, Edward, Fundamental of Investments, New York, Publishing Co, 1976 أوردته د.ناصر محمد الصائغ ,د.السيد المتولي حسن, سلوك واتجاهات 1976
المستثمر السعودي في الأسهم, مجلة الملك سعود, مطبعة الملك سعود, السعودية, 1993.
18. Ismail,Tariq, El-Shaib, Nesma, Impact of Market and Organizational Determinants on Voluntary Disclosure in Egyptian Companies, Cairo University, Giza, Egypt, Faculty of Commerce, 2012.
19. Donald, Kieso, Jerry, Weygandt, and Paul, Kimmel, Financial Accounting, Third Edition, John Wiley & Sons, USA, 2005.

الملاحق

موقف الإفصاح					اسم الشركة :		
السنة (5)	السنة (4)	السنة (3)	السنة (2)	السنة (1)	مفردة الإفصاح	رقم التسلسل	طرق الإفصاح
غ. ملرج غ. مومحمد موجود							
					اسم الشركة والسمة التجارية	1	تعريف بالشركة
					مدة الشركة	2	
					النشاط الرئيسي للشركة	3	
					مقر الشركة ومحلها القانوني	4	
					القانون الذي يحكم عمل الشركة	5	
					رأس المال المرخص به	6	
					رقم السجل التجاري	7	
					رقم الترخيص	8	
					موقف القيد في البورصة	9	
					مقر المصانع والمناقد	10	
					اسماء أعضاء مجلس الادارة	11	
					رئيس المجلس (العضو المكتتب)	12	
					الأصول الثابتة (إجمالي)	13	الإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)
					تفصيلات الأصول الثابتة	14	
					تفصيلات مجمع الامتلاك	15	
					مشروعات تحت التنفيذ	16	
					أصول متداولة (إجمالي)	17	
					تفصيلات أصول متداولة	18	
					أصول وأرصدة أخرى (إجمالي)	19	
					حقوق المساهمين (إجمالي)	20	
					رأس المال المدفوع	21	
					الاحتياطيات والأرباح المحتجزة	22	
					مخصصات بخلاف الامتلاك	23	
					تفصيلات مخصصات بخلاف الامتلاك	24	
					التزامات طويلة الاجل (إجمالي)	25	
					تفصيلات التزامات طويلة الأجل	26	
					التزامات متداولة (إجمالي)	27	
					تفصيلات التزامات متداولة	28	
					التزامات وأرصدة أخرى	29	
					رأس المال العامل	30	
					إجمالي الاستثمار	31	
					المبيعات (إيرادات التشغيل)	32	الإفصاح في قائمة الدخل
					تكلفة المبيعات (تكلفة عمليات التشغيل)	33	
					أرباح النشاط التجاري	34	
					المصروفات	35	
					امتلاكات الفترة	36	
					مخصصات بخلاف الامتلاك	37	
					الفوائد المدفوعة والمحصلة	38	

The Impact of Market Variables in the Intensity and Quality of Disclosure in Financial Reports Published to meet the Requirements of the Efficiency of the Securities Market

A field Study on some Companies Listed in Damascus Stock Exchange

Prepared by:

Dima ALmahamed

Supervised by:

PRF. Dr. Ismail Ismail

Abstract :

The study mainly aimed at showing the impact of the environment variables surrounding the company in terms of the intensity and quality of disclosure in published reports –in order to meet the requirements of the financial market efficiency.

The study also aimed to determine the level of intensity of disclosure in the published financial reports of the sample of study depending on market variables: ownership dispersion, the size of the company, the nature of the economic activity, investment awareness of investors, and external auditing profession.

The study emphasized the importance of accounting disclosure as one of the requirements for the efficiency of stock markets, and its role in the providing information that contributed to the efficient allocation of available resources.

Attention has been directed at the accounting information in the published financial statements of selected companies lists that represented the major source of information for dealers in the stock markets.

In the context of the above data, the researcher proposed a framework for the study by providing a Schedule Score of disclosure as a measure showing items which must be disclosed by listed companies.

This Schedule consists of (122) items, distributed over (10) groups for five years beginning from 2008 until 2012. Each year's items have been monitored including: disclosed items, not disclosed items and, items that are not listed in each group of companies.

The Schedule was used on the published annual financial reports of nine companies listed at Damascus Stock Exchange.

The study concluded that there is no statistically significant effect of the ownership dispersion variable on the level of disclosure. On the other hand, there was an impact of the type of activity at the level of disclosure in sample companies' annual reports.

The study also concluded that the insurance sector is one of the most financial reports systematic sectors in terms of the disclosure levels followed by banks. However, the levels of disclosure in industry and the services sectors ranked lower.

The study also found a lack of awareness among investors, which negatively reflected on the market efficiency

In light of this, the researcher recommends raising awareness among investors through holding training courses and encouragement to raise the disclosure and density levels.

Damascus University
Faculty of Economics
Accounting Department



The Impact of Market Variables in the Intensity and Quality
of Disclosure in Financial Reports Published to meet the
Requirements of the Efficiency of the Securities Market

A field Study on some Companies Listed in Damascus Stock Exchange

A Thesis Submitted to Obtain A Master Degree In Accounting

By

Dima ALmahamed

Supervised by

PRF. Dr. Ismail Ismail

Damascus: 2015



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة



أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي

دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق

**The Impact of Market Variables in the Intensity and
Quality of Disclosure in Financial Reports Published to
meet the Requirements of the Efficiency of the Securities
Market**

**A field Study on some Companies Listed in Damascus Stock
Exchange**

"رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة"

إعداد الطالبة

ديما رزق المحاميد

إشراف الأستاذ الدكتور

اسماعيل اسماعيل

دمشق: 2015



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة



أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة

السوق المالي

دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق

"مرسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة"

إعداد الطالبة

ديما مرزوق المحاميد

لجنة الحكم والمناقشة

الدكتور: اسماعيل اسماعيل

عضوا مشرفا

الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور نبيل الحلبي

عضوا

الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور طالب العلي

عضوا

المدرس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق